الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

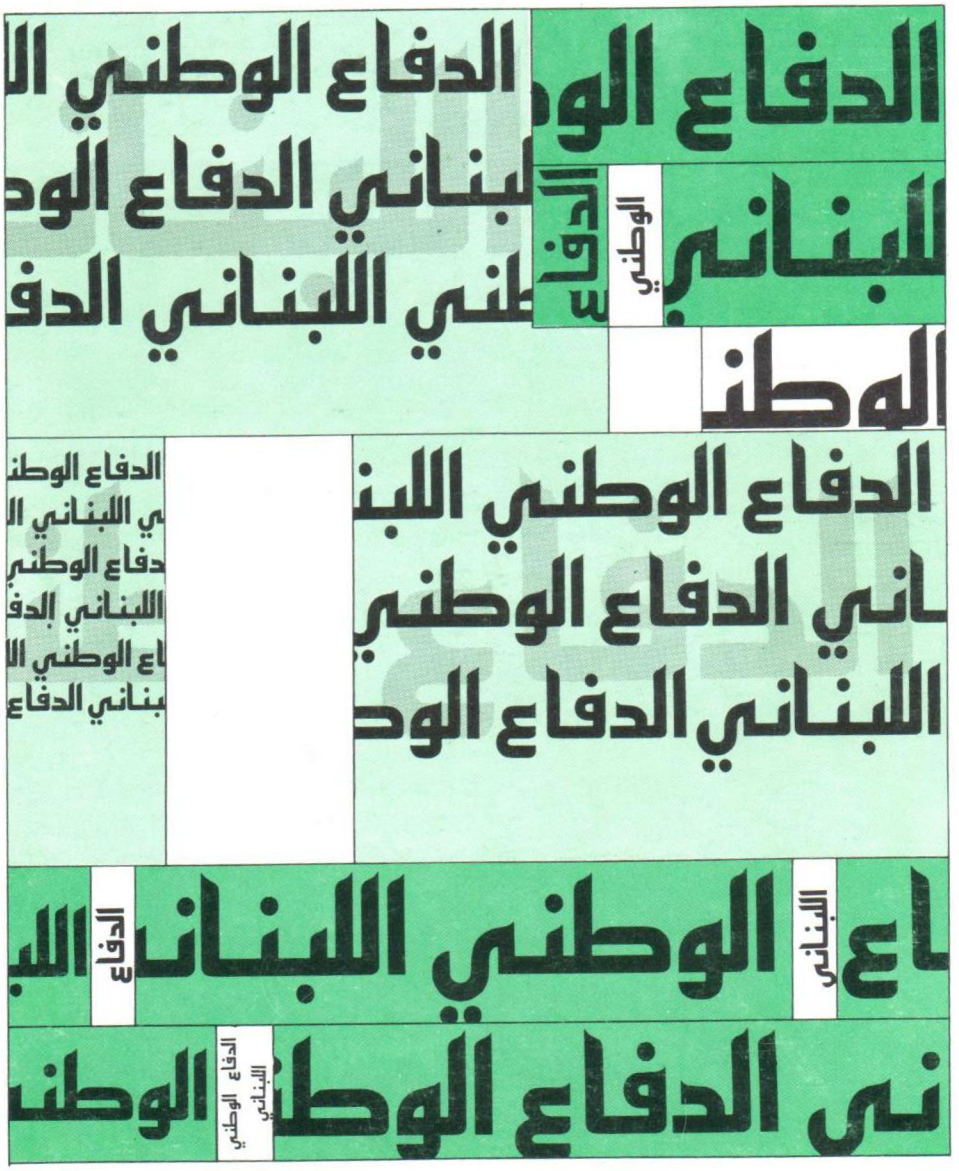

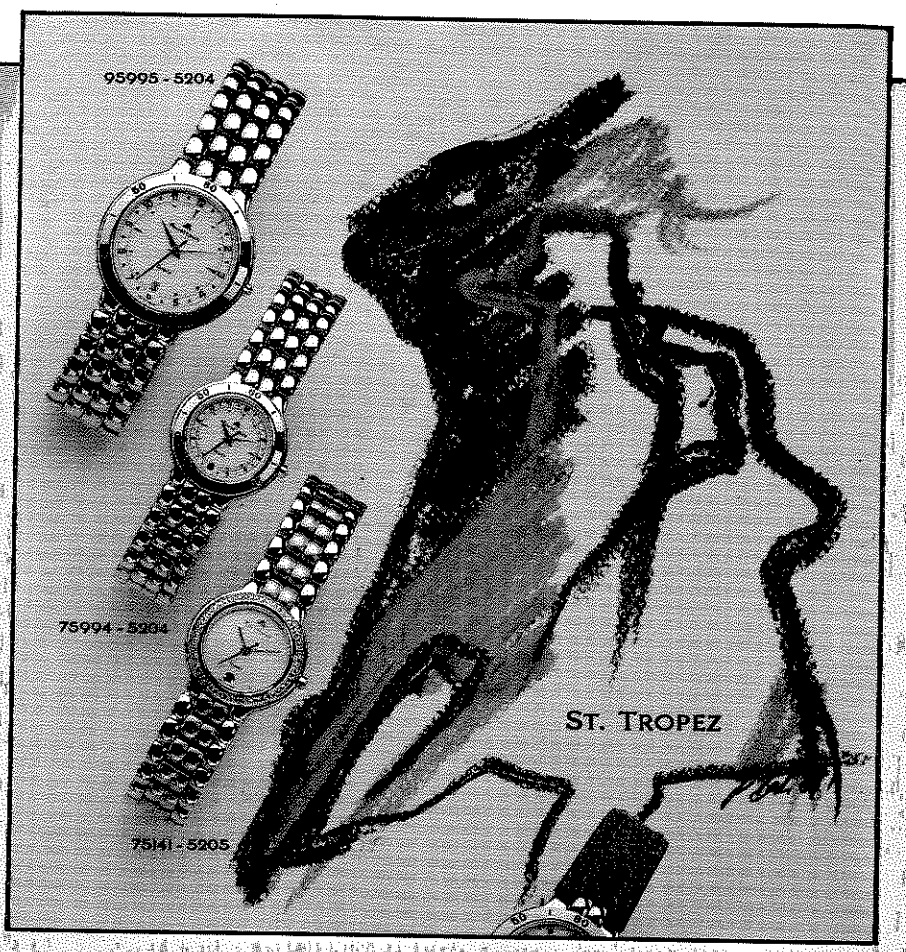

Prochainement sur le marché, les montres

Maurice Lacroix.

قريبا في الأسواق ساعات

موريس لاكروا

لؤلؤة المشرق

اندلاء اونسونيان

Pearl of the Orient

لصناعة جميع انواع المجوهرات

All Kind of jewellery

اول طريق المونتيفردي خلف مدرسة الأميركان تلفون: ٤٠٠٦٥٧ ـ ٤٠٩٠٠٠

مجلة

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة فصلية تصدر عن قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه

العدد الثاني - السنة الاولى - ١٩٩٠

بالرغم من الظروف الصعبة !

عندما صدر العدد الاول من «الدفاع الوطني اللبناني» كنا نتوقع ان يكون استقبال القراء له على مستوى الجهد والاهتمام والحب الذي رافق مختلف مراحل العمل، من التحضير الأولي لبلورة الفكرة التي من اجلها عزمنا على اصدار المجلة، أكاديمية علمية تكون منبراً للفكر الحر والمتحرر؛ الى الاتصال برجال الفكر وانتقاء المواضيع المتنوعة التي تعالج مسائل تهم المثقفين وجمهورالناس على حد سواء؛ الى ملاحقة الامور التقنية والفنية بحيث تأتي المجلة على مستوى الآمال التي وضعناها فيها والطموحات.

وصدر العدد الاول في خمسة آلاف نسخة، ما لبثت ان نفذت من الاسواق في خلال ايام قليلة، فاتبعناها بثلاثة آلاف اخرى، كان المشتركون والقراء الذين فاتهم الحصول عليها في انتظارها.

وتتالت على مديرية التوجيه رسائل ترحب بالمجلة الجديدة وتثني على القيمين عليها، مؤكدة انها سدت فراغاً كبيراً، كما تقدم بعض القراء، مشكورين، باقتراحات شتى تناولت المواضيع والاخراج والطباعة والورق... وعلق آخرون على افكار وردت في عدد من المقالات.

وقد اخذنا بالكثير من هذه الملاحظات في العدد الثاني هذا، الذي جاء متأخراً عن موعد إصداره المحدد لاسباب ليست بخافية على احد.

لكنه رأى النور لاصرار هيئة التحرير على الالتزام بتعهدها، وبفضل الجهد الذي بذله اعضاؤها والوقت الذي كرسوه لاكمال المسيرة الفكرية مهما تفاقمت الصعوبات، وكذلك بفضل تشجيع القراء واهتمامهم.

ان «الدفاع الوطني اللبناني» باقية على العهد الذي قطعته على نفسها بأن تكون منبراً للفكر الحر والمتحرر، وهي تفتح صفحاتها للاقلام الجريئة تكتب بموضوعية في شتى المجالات وتعبر عن رأيها المستقل بصراحة وحرية.

ان المؤسسة العسكرية، بالاضافة الى اهتماماتها المصيرية الاخرى، قد جعلت من «الدفاع الوطني اللبناني» بوتقة للتفاعل الفكري على اختلاف انتماءاته، علها، في ذلك، تكون جسر العبور الى الوطن الذي نطمح اليه.

المقدم الركن عزت الحداد

مدير التوجيه

رئيس التحرير: غسان شديد

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون:** ٠٠٥ ٤٩٠ ـ ٤٠٠ ٤٢٠ ـ ٤٠٠ ٤٥٢ ـ (٠١)

السعر: ١٥٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** للافراد ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في لبنان ـ ١٥٠ دولارا اميركيا في الخارج بما فيه رسوم البريد.

● **الاعلانات والاشتراكات:** مجلة «الدفاع الوطني اللبناني». ● **التوزيع:** الشركةاللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش. م. ل.

اوروبا ١٩٩٢

عملاق ثالث بين متقاسمي الشرق الأوسط

دولة الرئيس العماد ميشال عون

بعد انقضاء خمس وأربعين سنة على الجغرافية السياسية الجديدة التي سادت أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وفي ظل اللين المتمثل في سياسة الانفتاح الغورباتشوفية وتساقط الديكتاتوريات في وجه موجات الضغط الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية مؤخراً. ثمّة أسئلة لا بدّ من أن تطرح:

- ما هو مصير أوروبا الشرقية والغربية؟

- ما هو موقف الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي من تنامي ما يسمّى بالعملاق الأوروبي المتمثل بالدعوة الى توحيد السياسات الأوروبية؟

- هل تصبح علاقة الجبارين مع أوروبا تكامليّة أم تتحوّل الى تنافسية نتيجة التسابق والتصارع على حقول المدّ الحيوي في المناطق الأخرى من العالم؟...

من المؤكد والواضح أن أوروبا التي انقسمت إلى ديمقراطيات شعبية وتعدّدية، قطعت شوطاً لا بأس به على طريق رفض واقعها الذي فرض عليها بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان قائماً على:

- وصاية الحلف الأطلسي في أوروبا الغربية الذي تتصدّره الولايات المتحدة الأميركية.

- وصاية حلف وارسو في أوروبا الشرقية الذي يتحكّم فيه الاتحاد السوفياتي.

واذا كان يبدو ان سرعة التغيير في أوروبا ملجومة ببعض الحذر والتحفّظ فان مردّ ذلك الى رصد التوازن بين المصلحة السوفياتية الاقتصادية والمصلحة السياسية اللتين ينوي الزعيم السوفياتي معادلتهما في سياسته الانفتاحية، وعلى ذلك ستشهد العلاقات الدولية تطوّراً جديداً على صعيد الستراتيجيات المتصارعة ليس على المسرح الأوروبي فحسب بل في آسيا وافريقيا على الأخص. غير ان ما حصل في دول أوروبا الشرقية مؤخراً وتوجّه الألمانيتين نحو الوحدة بعد سقوط جدار برلين زاد من تطلع اوروبا الشرقية أكثر من كل وقت مضى الى الاقتداء بتجربة ألمانيا الفدرالية واستدراج الرأسمال الأجنبي والتكنولوجيا الغربية مع ما يتوفّر من المواد الأولية التي لا بدّ منها للمضي في طريق النمو والتحديث والتطور.

في المقابل أحيت أحداث أوروبا الشرقية دافعاً جديداً لدول أوروبا الغربية متمثلاً بالمصالحة والتعاون بعد فشل التجربة الماركسية اللينينية لمصلحة الديمقراطية التعدّدية وحقوق الفرد وحرّية المبادرة الفردية، وبالتالي تنشيط المسار نحو «الجامعة الأوروبية المشتركة» المتوقعة ولادتها في مطلع العام ١٩٩٣.

هكذا يتّضح ان كل التحولات والمؤشرات التي ظهرت على المسرح الأوروبي في العام ١٩٩٠ توحي بأن أوروبا الغربية تسير نحو الوحدة الاقتصادية التي قد يشهد أواخر العام ١٩٩٢ ولادتها الطبيعية. بل ان بعض المحلّلين السياسيين، وانطلاقاً من توق الأوروبيتين الى التفلّت من نفوذ العملاقين، يراهن على ميلاد وحدة أوروبية تتعدى الطابع الاقتصادي المحدود الى الطابع السياسي العام. واذا ما تكوّن هذا التجمّع الأوروبي الكبير في اطار علاقة شبه تكاملية فانه بلا ريب سيكون مدعاة قلق أميركي شديد، خصوصاً اذا نجحت السياسة السوفياتية الجديدة القائمة على الانفتاح الغورباتشوفي في تأمين مصالحها مع هذا التجمع الناشئ عبر البوابة الأوربية الشرقية المفتوحة أمامه.

ان السؤال الذي يثير القلق الأميركي هذا نابع من التساؤل عن المدّ الحيوي على العالم الذي يمكن أن تبلغه أوروبا موحّدة، أو متوافقة اقتصادياً وسياسياً، لا سيّما بعد افول نجم حلف وارسو وحلف الأطلسي العسكريين واللذين ظلّا يلجمان تصاعد النمو الأوروبي في اطار الأمن العالمي طوال أكثر من خمس وأربعين سنة خلت. وأي لون سيتّخذه هذا المدّ: هل هو الطابع التنافسي، أم التكاملي، أم التصادمي؟

ذلك لأن أوروبا مستقرة اقتصادياً، وبما تختزن من طاقات بشرية وتقنية واقتصادية وما تتميّز به من موقع ستراتيجي ومواصلاتي، يمكن أن تكون منافساً قوياً مقلقاً للولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفياتي، ان لم نقل المنافس الأشد خطراً. من هنا التساؤل عن الاتجاه الذي سيتخذه المدّ الأوروبي الناشئ مستقبلاً، بحيث تبدو القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط ساحة المواجهة الحارّة للتنافس الأميركي الأوروبي بسبب كونهما السوق الأكثر اغراءً وجاذبية للعملاقين «الهرِم» والفتي على السواء.

فالعملاق الأميركي، بالطبع، لن يخلي الساحة لخصمه الأوروبي لأن له أسواقاً اقتصادية عديدة عليها، كما أنه من المستبعد جداً أن يجد العملاقان أي معادلة وفاقية أو تقاسمية فيما

بينهما لأن ذلك سيتحقق على حساب الأول لمصلحة الثاني. والمواجهة ستكون بين قديم يرفض الانحسار وجديد طامح إلى الإنتشار، ولا أحد يمكنه أن يتكهّن بالطابع والمدى اللذين قد تتخذهما المواجهة المتوقعة. هل تبقى في اطار التنافس الاقتصادي فيما يسمى بالسوق المفتوح، أم تتعداه الى التنافس السياسي وزرع العوائق والحواجز السياسية ـ وربما الأمنية ـ لوقف المدّ الأوروبي الطارئ؟. ان التسعينات تحمل بوادر الصراع الأميركي الأوروبي. ولا أحد يعرف منذ اليوم مدى تطور هذا الصراع وأشكاله وانعكاساته. غير أن الثابت في هذا الصدد هو انه غالباً ما كان التنافس على الأسواق الاقتصادية وتجاذب المصالح بين الأقوياء يؤدي الى اضطرابات سياسية، وأحياناً حروب اقليمية أو داخلية يدفع ثمنها الضعفاء الموجودون على ساحة الصراع تمهيداً لاستقرار المواجهة في معادلة تقاسم النفوذ. كذلك فان فشل سياسة اي من المتنافسين في مناطق الصراع لا بدّ وأن ينعكس ضرراً على أسواقه الاقتصادية في هذه المناطق. فخروج الاتحاد السوفياتي من مصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، أدخل الولايات المتحدة اليها سياسياً واقتصادياً، وكذلك كان كل خروج للإتحاد السوفياتي من مناطق أخرى يمهّد للدخول الأميركي. هكذا يبدو التضامن الأوروبي الجديد هو المرشّح الوحيد بسياسته الأقل تعقيداً على أمن الدول، للحلول محل التشدّد السياسي لكل من العملاقين الأميركي والسوفياتي. وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط ستكون مرشحة لاستقباله، لا سيما بعد فشل واشنطن وموسكو في ايجاد حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي المزمن. واذا كان الاتحاد السوفياتي قد افسح المجال الشرق أوسطي للولايات المتحدة لتعاظم كلفة المعالجة ضمن سياسة التوافق وتقاسم مناطق النفوذ، مقابل التقليل من التدخل الأميركي وترك موسكو تعالج، ضمن اطر معقولة، مشكلاتها في أوروبا الشرقية، وحركات التحرر وتحرّك القوميات في الجمهوريات السوفياتية. بالعودة الى هذه النقطة من الزمن لا يبدو ـ حتى الآن ـ ان الاتحاد السوفياتي قد انسحب من الشرق الأوسط كلياً ولا الولايات المتحدة على استعداد لسحب يديها فهل يكون ما يجري في أوروبا الشرقية مفاجأة غير متوقعة تطيح بالوضع العالمي القائم وتجهض توازن الصفقة الأميركية السوفياتية قبل اكتمالها؟

في كل حال تبدو منطقة الشرق الأوسط احدى المناطق الأكثر عرضة للتحوّلات وخلط التحالفات واعادة التوزيع على خريطة تقاسم النفوذ الدولي الجديد في ضوء استمرار التناقضات العربية الاسرائيلية، ونتائج الحرب العراقية الايرانية. ففي الشرق الأوسط الآن مشاكل جديدة قديمة منها مشكلة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، والانتفاضة الفلسطينية، والنار اللبنانية المستعرة دائماً، اضافة الى الوضع الاسرائيلي الداخلي المتفاقم، وكل هذه شرارات، كل واحدة منها كفيلة بتفجير الوضع على الساحة الشرق أوسطية. فهل يكون هذا الشرق القابع على فوهة ذاك البركان المتعدد الشرارات هو خط الدفاع الأمامي الأول في وجه طموح المدّ الأوروبي؟ وهل ينفجر البركان تمهيداً لاعادة رسم خرائط النفوذ بين ثلاثة عمالقة بدلاً من اثنين هذه المرة؟!

كل هذه الأسئلة تثير الريب والخوف من أن أي تفجير سيكون على حساب شعوب الشرق الأوسط.

فهرست

العدد الثاني - السنة الاولى - ١٩٩٠

* كلمة مدير التوجيه المقدّم الركن عزت الحداد : بالرغم من الظروف الصعبة! ٥

* كلمة دولة الرئيس العماد ميشال عون : أوروبا ١٩٩٢ : عملاق ثالث بين متقاسمي الشرق الأوسط. ٧

* الدكتور مرغريت الحلو : الأزمة اللبنانية قراءة في الحلول المطروحة وأسباب فشلها. ١٣

* الدكتور مارون يزبك : مشاكل التعددية هل تكون الفدرالية حلاً لها؟ ٣٣

* المقدّم الركن عزّت الحداد : موّسسة الجيش والمجتمع في لبنان. ٥٣

* الدكتور جوزيف أبو جودة : سقوط جدار برلين وبداية التحوّلات في أوروبا الشرقية. ٧٣

* الدكتور ألبير داغر : أضواء على انخفاض قيمة النقد التجربة اللبنانية والسياسة الاقتصادية البديلة. ٩٥

* الدكتور ليلى عازوري جمهوري : تفريع الجامعة اللبنانية خيار ومسؤولية. ١٠٩

* موريس معلوف : المسرح اللبناني تجارة حفلات أم التزام بقضية؟ ١٢٧

كتب

* العميد الركن أديب سعد : لعبة السلطة في كواليس البيت الأبيض ١٤٥

* الدكتور فريد الخازن : نشوء لبنان الحديث ١٥٥

M^c Nasri A. Diab: 1948 : Le Liban et la première guerre Israelo-Arabe ١٦١

إن المواضيع المنشورة تُعبّر عن رأي كتّابها .

ديكران أبرط وشركاه
Dikran Aprat & Co.

IMPORT - EXPORT - DEALERS - DISTRIBUTORS

FOODSTUFFS

* SPICES
* CEREALS
* VANILLIN
* MILK POWDER
* CITRIC ACID
* VEGETABLE OILS
* ALBUMEN, GELATINE
* DRIED NUTTS & FRUITS
* COCOA BUTTER & POWDER
* SESAME & SUNFLOWER SEEDS
* GLUCOSE, STARCH & DERIVATES

CHEMICAL FOR INDUSTRY USE

* PAINTS
* TANNING
* TEXTILES
* SUGAR & SALT
* REFRIGERATING
* PHARMACEUTICAL
* MATCH & CANDLES
* WATER TREATMENT
* SANITARY PAPERS
* BREWERY & DAIRY
* PETROLUM & OILS
* GLASS & PORCELAIN
* CERAMIC & POTTERIES
* SOAP & DETERGENTS
* ALUMINIUM & TUBES
* CORRUGATED CARTONS
* CEMENT, IRON & WOOD
* JUICES & SOFT DRINKS
* COSMETICS & PERFUMES
* POWDER PLANTS & CABLES
* CANDY, CHOCOLATE & PASTRIES
* AGRO-CHEMICALS & FERTILIZERS

RED

Mail address: P.O.Box 11-4876 Beirut — Cable: COAPRAT
Phone: (01) 893674/698/819 Tlx.: 43338 DAC LE, 44590 COAPRA LE, 40796 APRAT, LE.
Office address: Akabet Biakout Drive, Aprat Bldg. Zalka-Lebanon. Fax No: (01) 893306

عنوان بريدي: ص.ب. ٤٨٧٦ ـ ١١ بيروت ـ برقياً: كوابرط تلفون: (٠١) ٨٩٣٦٧٤/٦٩٨/٧١٩
تلكس: ٤٣٣٣٨ داك لو، ٤٤٥٩٠ كوابرا لو، ٤٠٧٩٦ ابراط لو. فاكس ٨٩٣٣٠٦ (٠١)
عنوان المكتب: مفرق بياقوت العقبة ـ بناية ابرط ـ الزلقا ـ لبنان.

الأزمة اللبنانية
قراءة في الحلول المطروحة وأسباب فشلها

أيار ١٩٩٠

د. مرغريت الحلو*

شهدت الساحة اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ حتى اليوم أحداثاً دامية رافقتها طروحات عديدة لحل الأزمة في لبنان دون أن يفلح أي منها في تحقيق خطوة واحدة إلى الأمام. اذ مع طرح أي مشروع حل جديد تتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في لبنان ويزداد الإنقسام بين المناطق وضمن كل منها، ويزداد بالتالي عدد الأزمات التي تتكتّل وترتبط ببعضها تحت عنوان واحد «الأزمة اللبنانية». ومع فشل كل مشروع تكثر الاتهامات والاتهامات المضادة، وكلّ يحمّل الآخر مسؤولية الفشل والتفشيل ويطالبه بـ«البديل»، والنتيجة المزيد من معاناة اللبنانيين والخطر على لبنان.

يحمل هذا الواقع على التساؤل عن أسباب فشل مشاريع الحلول للأزمة اللبنانية. وفيما يلي محاولة متواضعة لإلقاء ضوء على بعض أسباب الفشل كما أظهرتها مراجعة لنصوص جميع مشاريع الحلول المطروحة، منذ عام ١٩٧٥ حتى اليوم. إن المشاريع (الطروحات) التي تمّت مراجعتها قاربت في عددها المئة، وشملت المشاريع التي تقدّم بها أفراد، وأحزاب، وجبهات،

---

* دكتور في العلوم السياسية.
* استاذة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق - الفرع الثاني.

وتكتلات، ومؤسسات رسمية محليّة، دوليّة أو اقليميّة(١).

تجدر الإشارة في مستهلّ هذه الدراسة الى ان هدف الباحث ليس تقييم أي مشروع حلّ أو الترويج له أو ضدّه، بل اظهار الأسباب التي أدّت الى التباعد بدل التقارب وإلى زيادة الخلاف بدل التوصّل الى حلّ(٢).

السبب الأول: معالجة المجهول

تشترك عوامل عدة في تحديد إمكانية النجاح أو الفشل في معالجة الأزمات والحروب على أنواعها. أهم هذه العوامل درجة الاتفاق بين الأطراف المعنيّة حول طبيعة الأزمة وأسبابها(٣). ورغم صعوبة تحقيق هكذا اتفاق بسبب التضارب بين التيارات والعقائد والمصالح السياسية، إلاّ أن التوصّل إلى حدّ أدنى من الاتفاق حول سبب الخلاف ونوعيته يبقى شرطاً ضرورياً، إن لم يكن شرطاً كافياً، وخطوة أولى لا يمكن الاستغناء عنها للسير نحو الحل الناجح. ولعل السبب الأول وراء فشل جميع طروحات الحل للأزمة اللبنانية هو غياب الاتفاق بين الأفرقاء اللبنانيين حول طبيعة الأزمة وأسبابها. فوجهات النظر المختلفة حول هذا الموضوع يمكن إدراجها ضمن فئات ثلاث: فئة تعتبر الأزمة اللبنانية أزمة داخلية بحتة استدعت تدخلاً خارجياً للعب دور الحكم المحايد، وفئة تعتبرها خارجية بحتة استغلّت نقاط الخلاف السياسي بين اللبنانيين، وفئة أخيرة تعتبر الأزمة حرباً ذات وجهين مترابطين، وجه داخلي وآخر خارجي. وتتضمن كل فئة من هذه الفئات أطرافاً ذوي انتماءات سياسية وطائفية مختلفة.

كذلك، يلاحظ غياب الاتفاق ضمن كل فئة على طبيعة الأزمة، وأسبابها ومظاهرها. فالذين يعتبرونها داخلية بحتة لا يتفقون حول ما إذا كانت «أزمة ولاء» أو «أزمة هوية» أو «صراعاً طائفياً» أو «حرباً أهلية» أو «أزمة تطبيق الديمقراطية الغربية في بلد طائفي» أو «أزمة هيمنة

---

(١) شملت هذه المراجعة جميع مشاريع الحلول المطروحة بين آب ١٩٧٥ (ابتداءً بخلوة الكتائب اللبنانية في الأرز) ونهاية ١٩٨٩ (وثيقة الوفاق الوطني او اتفاق الطائف) والتي تقدم بها :

أ) أحزاب وتكتلات وجبهات مثلاً الكتائب اللبنانية، الوطنيون الأحرار، القوى الوطنية والتقدمية، الجبهة اللبنانية، جبهة الاتحاد الوطني، الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي المسيحي، حرّاس الأرز، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة أمل الخ.

ب) أفراد : مثلاً صائب سلام (١٩٦٧) موسى برنس (١٩٧٩) الرئيس بشير الجميّل (١٩٨٢) بطرس حرب (١٩٨٤) الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٩٨٥) الدكتور سليم الحص (١٩٨٥ و١٩٨٦) نبيه بري (١٩٨٥)، تزيه البزري (١٩٨٥) الرئيس سليمان فرنجيه (١٩٨٥) عبدالله عظيمي (١٩٨٥)، العقيد فؤاد لحود (١٩٨٥ و١٩٨٦) جوزف الهاشم (١٩٨٦) وغيرهم.

ج) مؤسسات رسمية مثلاً مجلس النواب اللبناني، مجلس الوزراء اللبناني، جامعة الدول العربية (مؤتمرات القمة العربية) منظمة الأمم المتحدة، أو دول.

د) مؤسسات طائفية مثلاً المشاريع التي تقدّم بها كل من الطائفة الدرزية، الرابطة المارونية، المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، طائفة الروم الأرثوذكس، النواب الأرمن، المجلس الأعلى للروم الكاثوليك الخ.

هـ) جلسات الحوار اللبنانية (لوزان جنيف الخ) وما نتج عنها من مقررات.

(٢) تركّز هذه الدراسة على أسباب الفشل التي عكستها نصوص الحلول المطروحة لا على الأسباب السياسية والإقليمية والدولية التي أدّت الى استمرار الأزمة في لبنان رغم صعوبة الفصل بينهما.

(٣) مثلاً الاتفاق على تسمية سبب الخلاف، تحديد المعتدي والمعتدى عليه. تكون هذه اجمالاً عملية صعبة بسبب التضارب في العقائد والتيارات والمصالح والمواقف السياسية من أطراف النزاع. راجع مثلاً الدراسات حول أسباب فشل حل بعض الأزمات الدولية خاصة الأسباب التي حالت دون تطبيق مبدأ الأمن الجماعي على صعيد الأمم المتحدة.

طائفة على طائفة» أو «أزمة ناجمة عن الخلل في النظام السياسي ككل» الخ... والذين يعتبرونها أزمة خارجية بحتة يختلفون حول تحديد وتسمية المعتدي: أهو اسرائيل أم سوريا أم الامبريالية، أم اليسار الدولي الخ... والذين يعتبرون الأزمة ذات وجهين، داخلي وخارجي، يختلفون في درجة تحميلهم أي من الجانبين المسؤلية الأكبر عن أحداث لبنان.

فالحديث عن «الأزمة اللبنانية»، كما يظهر من تصاريح معظم الأطراف الداخلية منها والخارجية، هو حديث في المطلق. فالكل يعمل لمعالجتها دون ان يعمل أحد على تحقيق حدّ ادنى من الاتفاق بين الأطراف حول طبيعة الأزمة اللبنانية والتوصل الى تعريف موحّد لهذا المفهوم. وجلسات الحوار اقتصرت في حيّزها الأكبر على محاولة التوصّل الى تسويات وتنازلات، وأحياناً على تبادل الاتهامات، دون أن تدخل في العمق في موضوع تحديد الأزمة اللبنانية، وكأنه أمر مفروغ منه. وهكذا، كانت الأطراف المعنية تحدّد طبيعة الأزمة في لبنان، في أوقات مختلفة من عمر الأزمة، بما يتّفق مع مصالحها كما سنبيّن أدناه.

تظهر مراجعة مشاريع الحلول التي طُرحت منذ عام ١٩٧٥، ليس فقط غياب الرؤيا الموحّدة لطبيعة الأزمة وأسبابها، بل غياباً لمحاولة تحديدها(٤). فعدد المشاريع التي تضمّنت تعريفاً محدّداً لطبيعة الأزمة، واسهاباً في عرض أسبابها ومسبّباتها، والتي قد تُعتبر مدخلاً مهماً للحوار البنّاء حول هذا الموضوع، لا تتجاوز نسبته الخمسة بالمئة (٥%) من العدد الاجمالي للمشاريع المطروحة(٥). في المقابل، نجد أن ٣٥% من هذه المشاريع حدّدت المشكلة باختصار شديد، أي باستعمال التسميات فقط دون تعريف للمفردات أو تحديد للأسباب والظواهر والنتائج، مفترضةً انتفاء الحاجة للتفصيل. أما الستون بالمئة الباقية (٦٠%) فلم تحدد أبداً نوعية الأزمة التي تطرح حلاً لها، تاركةً المجال مفتوحاً أمام مختلف الاستنتاجات والتأويلات(٦)، خصوصاً في غياب التعاريف العلمية للمفاهيم كما سنفصّل أدناه.

لقد انعكس غياب الاتفاق على تعريف الأزمة وتحديد طبيعتها خلافاً مهماً بين الأفرقاء اللبنانيين على تحديد أسبابها ووسائل التعامل معها. فبالعودة الى الطروحات المختلفة، نجد أن أسباب الأزمة في لبنان قد حُدّدت، ضمناً أو بوضوح، بواحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- تحديد هوية لبنان.
- خلل في النظام السياسي ككل.
- النظام الطائفي (وقد تعددت تسمياته).

---

(٤) غالباً ما يعكس هذا غياب النيّة الحقيقية في التوصّل الى حل.

(٥) تندرج تحت هذه الفئة المشاريع التي تضمنت مقدمة تعرض المشكلة، جذورها، اسبابها، مظاهرها، نتائجها الخ... ومن ثم تحاول طرح الحل لها. من أهم الأمثلة على هذه المشاريع المشروع الذي تقدّم به فضيلة الشيخ محمد مهدي شمس الدين بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ وورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب اللبنانية بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١. هذا العرض المسهب للمشكلة يسمح للأطراف الأخرى بتقييمها بجدية على أساس الطروحات والنصوص وليس على أساس استنتاجات وأفكار مسبقة قد لا تكون مبنيّة على أسس واقعية.

(٦) يمكن التوصل الى هكذا استنتاجات بالعودة الى فحوى المشروع المطروح والى التصاريح السياسية.

- الاحتلال الاسرائيلي وأطماع اسرائيل في لبنان.
- المؤامرة الامبريالية - الصهيونية - الأميركية على الشرق الأوسط ولبنان.
- الاحتلال السوري للبنان ومشروع ضمّه الى سوريا.
- مؤامرات التفتيت والتقسيم.
- مؤامرة التوطين والوجود الفلسطيني المسلّح والمدني في لبنان.
- الوجود المسلّح الغريب على أنواعه.
- انعدام الولاء للبنان.
- مخطّطات اليسار الدولي.
- صيغة ١٩٤٣.
- تطبيق الديمقراطية الغربية في بلد طائفي...

إن اختلاف المواقف من طبيعة الأزمة وأسبابها ليس فقط بين الأفرقاء اللبنانيين. إذ أظهرت هذه الدراسة وجود تباين في مواقف الفريق الواحد من هذا الموضوع، وبالتالي، حول النظرة الى الحل في فترات مختلفة من عمر الأزمة(٧). وتكشف دراسة هذه المواقف في ضوء التطورات التي رافقتها على الساحتين المحلية والإقليمية وجود أسباب عدة أدّت، منفردةً أو مجتمعةً، إلى هذا التباين في مواقف الفريق الواحد. أهم هذه الأسباب:

١- تغيّر القيادة واختلاف الشخصيات.
٢- الأخطار التي تحدق بهذا الفريق وجدّيتها.
٣- موقعه في ميزان القوى الداخلي.
٤- نوعية الحلفاء الداخليين والخارجيين وامكانية الاعتماد عليهم.
٥- ضغوط الحلفاء الخارجيين.

لقد انعكس غياب التحديد الموضوعي للأزمة وأسبابها، وغياب المحاولات الجدّية لتوحيد الموقف من هذا الموضوع انعكاساً سلبياً على فرص نجاح الحلول المطروحة في وضع حدّ للأزمة. يُعتبر هذا أول مسمار دُقّ في نعش الحلول ولكنه لم يكن الأخير. فقد أظهرت الدراسة أن سبباً آخر كان يكمن وراء هذا الفشل هو غياب التعاريف الموحّدة للمفاهيم والمصطلحات المستعملة الذي كان باعثاً على تعزيز الشكوك المتبادلة، وبالتالي، توسيع الهوّة بين الأفرقاء اللبنانيين.

السبب الثاني: غياب التعريف المحدّد للمفاهيم(٨)

يعجّ قاموس الحرب في لبنان بتعابير ومفاهيم أصبحت ملازمة للأزمة وجزءاً لا يتجزّأ من

---

(٧) راجع، مثلاً، موقف المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى «وخوفه على الصيغة» (النهار ١٩٨٢/٨/٢٨) وموقف فضيلة الشيخ محمد مهدي شمس الدين من الصيغة ١٩٨٥/٦/١٢. كذلك راجع مواقف حزب الكتائب والجبهة اللبنانية من سوريا وبالتالي من أصل الأزمة وأسبابها وغيرها من المواقف...

(٨) من أهم المشاكل التي تعترض علماء السياسة هو صعوبة التوصل الى تعريف واحد وموحّد للمفاهيم السياسية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة صعوبة التوصّل الى الاتفاق على الحدّ الأدنى من المقومات التي يقوم عليها تعريف مفهوم معيّن خاصة إذا ما تمّ التعريف من خلال المظاهر المحسوسة والملموسة.

الخطب والتصاريح السياسية. وأهم ما تتميز به بعض هذه التعابير والمفاهيم هو الغموض والشمولية والشحن العاطفي. فقد لعبت هذه المفاهيم دورها الفعّال في شحن النفوس وزرع بذور الفتنة والشقاق بين فئات الشعب اللبناني، وأضحت عقبة مهمة في طريق الحل عندما أصبحت هذه المفاهيم هي الكلمات ـ المفاتيح في طروحات حلّ الأزمة اللبنانية.

لقد أدّى غياب التعريف العلمي والمحدّد للمفاهيم الى بروز عيوب أربعة تشوب معظم طروحات الحل والحجج الداعمة لها. أولها، التناقض بين ما هو مطلوب والحل المقترح لتنفيذه. ثانيها، تحميل المفاهيم أكثر من معانيها، بحيث يُستعمل مفهوم واحد للدلالة على أمور عدة قد لا تمتّ إليه بصلة، أمور لها في القاموس السياسي والاداري تسميات علمية مختلفة قد يساعد استعمالها في تقريب وجهات النظر وتخفيف الشحن النفسي. ثالثها، التناقض ضمن الطرح الواحد، وآخرها غياب المنطق والموضوعية عن بعض الطروحات.

وفيما يلي محاولة لإبراز هذه العيوب التي تشوب طروحات الحل والناجمة عن استعمال مفهومي الطائفية وعروبة لبنان بشكل غامض وغير محدّد. وتشديدنا على هذين المفهومين هو على سبيل المثال لا الحصر، واستشهادنا بطروحات معيّنة مردّه الى التفصيل المسهب الواضح الذي قدّمته في عرضها لأسباب الأزمة وتبريرها للحل المطروح.

أ ـ الطائفية

لم يُستهلك أي مفهوم في تاريخ الأزمة اللبنانية كما استُهلك مفهوم الطائفية ومشتقاتها. فقد وردت عبارات «الطائفية»، و«الطائفية السياسية»، و«الهيمنة الفئوية الطائفية»، و«الطوائفية»، و«النظام الطوائفي»، و«هيمنة أمراء الطوائف» و«المارونية السياسية»، في ما يزيد عن ٩٠% من مشاريع الحلول المقترحة. وقد استُعمل معظمها أحياناً ضمن المشروع الواحد للدلالة على الشيء ذاته، رغم ان لكل منها تعريفه المختلف عن الآخر. إذ اعتبرت نسبة ٢٨% من مشاريع الحل المطروحة الطائفية ومشتقاتها مسؤولةً كلياً عن أحداث لبنان بينما حمّلتها المشاريع الباقية (٧٢%) مسؤولية جزئية عن الأزمة تفاوتت نسبتها بين مشروع وآخر(٩). كذلك، أعطي مفهوم الطائفية (ومشتقاته) في الجدل السياسي اللبناني معانٍ تراوحت بين المعنى الاجتماعي الصرف والديني الصرف والسياسي الصرف، وخليط من الاجتماع والسياسة والدين وغيرها. وقلّما كانت هناك محاولات جدّية للتفريق علمياً بين المفاهيم المختلفة هذه أو محاولة لإعطاء تعريف محدّد للمفهوم المستعمل، مما انعكس غياباً للموضوعية والمنطق في المعالجات المخصّصة «لمشكلة الطائفية»، والتي يميل الجميع، وإن بنسب متفاوتة، إلى تحميلها مسؤولية الحرب في لبنان، خصوصاً في الطروحات المطالِبة بالغاء الطائفية السياسية.

---

(٩) تمّ تصنيف المشاريع المطروحة الى فئتين فئة (A) شملت المشاريع التي حددت المشكلة وفئة (B) لم تحدد المشكلة ثم قسمت كلٍ من هاتين الفئتين الى فئات حسب تحديدها للمشكلة. بالنسبة للفئة (B) التي لم تحدد المشكلة ضمن المشروع المطروح تمّ الاستناد الى نصوص الحل المقترح لتحديد المشكلة المقصود معالجتها.

تظهر مراجعة نصوص الحلول التي تطرح «الغاء الطائفية السياسية» أن هذه الحلول ليست في الواقع سوى محاولة لإعادة توزيع القوى بين الطوائف والمحافظة على «النظام السياسي الطائفي». فتحت عنوان «الاصلاحات السياسية»، نجد أن الصلاحيات قد أعيد توزيعها على السلطات الثلاث بشكل يضمن السيطرة للطائفتين السنية او الشيعية من خلال زيادة صلاحيات مجلس الوزراء ومجلس النواب على حساب رئاسة الجمهورية. وتحت عنوان «الغاء الطائفية السياسية»، نجد تشديداً على عدم امكانية الإلغاء الفوري وتركيزاً على «مرحلة انتقالية» يجري خلالها التحضير لهذا الإلغاء. ومع أن بعض المشاريع قد حدّد الفترة الانتقالية بمهلة زمنية معيّنة والبعض الآخر لم يحدد أية مهل، إلاّ أن أياً من المشاريع لم يتضمّن ضمانات تحول دون أن تسيء الطوائف المسيطرة خلال الفترة الانتقالية استعمال السلطة بشكل لا يرضي الطوائف الباقية، أكانت طوائف اسلامية أو مسيحية، مما قد لا يجعل من الحل حلاً، بل حافزاً على العودة الى اقتتال أدمى وأشدّ. كذلك، نجد أن طروحات «الغاء الطائفية السياسية» تتجاهل الواقع اللبناني. فعملية الغاء الطائفية السياسية تقتضي أكثر من إزالتها من النصوص. المطلب الأهم هو الغاؤها من النفوس والخطوة الأولى نحو تحقيق هذا المطلب هي في اعطاء الأولوية للفرد على الطائفة في الدستور اللبناني وفي الممارسة، بحيث يصبح ولاء الفرد للوطن والدولة وليس للطائفة، وتصبح المواطنية مصدر الحقوق والواجبات، بمعنى ان يكون هناك مساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية، ولا يكون هناك تفريق بين لبناني وآخر إلاّ على أساس ولائه للبنان.

هذه شعارات يطرحها معظم المنادون بالغاء الطائفية السياسية ويعتبرونها الأسس التي بُنيت عليها المطالبة بالإلغاء. ولكن، لكي تخرج هذه المفاهيم من إطار الشعارات، يجب أن تتجلّى وتتبلور بالممارسة الفعلية. وهذا يتطلّب استيفاء بعض الشروط التي لا يمكن للبعض القبول بها حتى وإن كان الخير قصده.

لنأخذ، مثلاً، المشروع الذي تقدّم به فضيلة الشيخ محمد مهدي شمس الدين بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢، والذي يحمل عنوان «الخطوط العامة لنظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى». في مقدمة مشروعه المسهبة، يحمّل فضيلة الشيخ شمس الدين الطائفية مسؤولية كاملة عن أحداث لبنان وينتهي الى القول: «اننا قد رفضنا النهج الاصلاحي ادراكاً منا لاستحالة اصلاح النظام اللبناني الطائفي، لأنه غير قابل للاصلاح... ولذلك، فاننا لا نرى بدّاً من اعتماد نهج التغيير الجذري، وذلك بالإلغاء الكامل للنظام القائم، واقامة نظام جديد للبنان على اساس «الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى» والغاء الدستور اللبناني ووضع دستور جديد للبنان... ونؤكد هنا اننا لا نهدف من وراء هذا النظام المقترح الى استبدال هيمنة طائفة معينة بهيمنة طائفة معينة أخرى... ان نظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى يهدف الى الغاء الطوائفية وحقوق الطوائف وضمانات الطوائف لمصلحة الأفراد المواطنين الى أي طائفة انتموا».

ثم ينتقل فضيلة الشيخ، تحت عنوان «في التغيير السياسي»، الى انتقاد نظام ١٩٤٣.

وتتركّز انتقاداته على كون هذا النظام قد قام على «نظرية سياسية أساسية» تجعل الجماعة او الطائفة الوحدة السياسية الأساسية في النظام السياسي اللبناني(١٠)، أي أنه أعطى الأولوية للطائفة على الفرد ويخلص شمس الدين الى القول إنه: «لا يمكن تطبيق مبدأ العدالة والمساواة إلاّ على أساس اعتبار أن الوحدة السياسية هي الفرد المواطن...إن مقولة حقوق الطوائف يجب أن تزول لمصلحة المقولة الصحيحة، وهي مقولة حقوق الأفراد - المواطنين»...

لا بدّ لمن يقرأ مشروع فضيلة الشيخ شمس الدين من أن يرى صعوبة تحقيق بعض المبادئ التي يطالب بها، خاصة ضمن مشروع يقوم على «الديمقراطية العددية» في لبنان. فرغم كون بعض هذه المبادئ تشكّل طرحاً مثالياً يرضي طموحات جميع اللبنانيين ويصون حرياتهم الأساسية، إلاّ أنه يتجاهل الضوابط التي يضعها الدين الإسلامي على أبنائه.

فاحقاق العدالة والمساواة بين اللبنانيين واعطاء الأولوية للمواطن الفرد يستوجبان الإقرار بحرية المعتقد، بمعناها الشامل غير المحصور في الحرية الدينية او الطائفية(١١). ذاك أن حرية المعتقد تسمح للفرد بأن يرفض الانتماء الى أية طائفة ضمن الدين الواحد والتمسّك بكونه مسيحياً فقط او مسلماً فقط. كذلك، تستلزم العدالة والمساواة وضع قانون مدني للأحوال الشخصية يخضع له مَن لا ينتمي الى إحدى الطوائف المعترف بها، او مَن ينتمي الى هذه الطوائف اذا شاء ذلك. فهل الاعتراف بهذه الحقوق أمر مقبول؟ ولكن، بسبب وجود الضوابط التي يصعب على المسلمين تخطّيها، يصبح تقديم هذه الطروحات كمن يعرض أكثر مما يستطيع أن يعطي، وتصبح المفاهيم الواردة في المشروع أعلاه مجرّد شعارات رنّانة فارغة من المحتوى العلمي، مما يؤثّر سلباً على جدّيتها وإمكانية تنفيذها.

يُعتبر هذا المشروع خير مثال على طروحات الحل التي تحمّل المفاهيم أكثر من معانيها، إن ان معظم المشاكل التي يعتبرها هذا المشروع ناجمة عن النظام الطائفي والطوائفية والهيمنة الطائفية (١٢) الخ... هي مشاكل لا علاقة حصرية لها بهذا النظام. إنها مشاكل تعاني منها جميع بلدان العالم، بغض النظر عن نظامها السياسي وتركيبتها الاجتماعية، ولها في المعاجم السياسية والدستورية والاقتصادية والادارية تسميات مختلفة كـ«إساءة استعمال السلطة»، و«غياب الرقابة الدستورية والقانونية»، و«تفشّي الفساد والرشوة والمحسوبية»، و«غياب التمثيل الشعبي الصحيح»، و«التفاوت في الانماء الاقتصادي للمناطق الجغرافية».

---

(١٠) يشدّد فضيلة الشيخ شمس الدين على وجود مساواة بين أبناء الطائفة الواحدة وغياب هذه المساواة بين أبناء الطوائف المختلفة. رغم تأييدنا لرأي فضيلة الشيخ شمس الدين ان الأولوية قد أعطيت في لبنان للطائفة على الفرد، لا نشاركه رأيه حول مساواة أبناء الطائفة الواحدة ببعضهم البعض إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هيمنة الاقطاع السياسي والمالي ضمن كل طائفة والتركيبة الطبقية في لبنان عامة.

(١١) نقصد بالحرية الطائفية هنا حصر حرية الممارسة الدينية في الطوائف المعترف بها. يلاحظ غياب مفهوم حرية المعتقد من مشروع الشيخ شمس الدين.

(١٢) وقد استعملت كمترادفات في هذا المشروع.

وما ينطبق على طرح فضيلة الشيخ شمس الدين ينطبق على غالبية طروحات الغاء الطائفية السياسية، التي كان آخرها اتفاقُ الطائف. اذ تظهر قراءة دقيقة لوثيقة الطائف انها تتضمّن تعابير متناقضة لا تساهم إلاّ في زيادة المخاوف لدى بعض الفئات حول الهوية والمصير والحريات والمساواة. وسنحصر بحثنا هنا في ما يتعلّق بموضوع الطائفية.

ينصّ اتفاق الطائف تحت عنوان «المبادئ العامة» على ما يلي:

«.. ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين من دون تمايز او تفضيل...»

ومن ثم ينصّ على مرحلة انتقالية يتم خلالها العمل على الغاء الطائفية السياسية. لكنه يعود لينصّ تحت عنوان «الاصلاحات الادارية»:

«ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحقّ لرؤساء الطوائف...»

فما هو المقصود هنا بمفهوم «الانسجام بين الدين والدولة»؟

إذ ان غياب التحديد لهذا المفهوم يثير تساؤلات عدة حول المعنى المقصود.

فهل يعني غياب المواطنية خارج الاطار الطائفي؟ وهذا يؤدّي تالياً الى التشكيك بجدوى الغاء الطائفية السياسية وذكر الطائفة والمذهب من النصوص.

أم انه يعني «ديناً ودولة»؟

في ضوء الطروحات والدعوات المتطرفة والمطالبة باعلان لبنان جمهورية اسلامية، وفي ظل غياب أية ضمانة تمنع، خلال المرحلة الانتقالية، من استعمال السلطة لتحقيق هذا الهدف أو غيره، تزداد المخاوف والتساؤلات حول ما إذا كان اتفاق الطائف يرمي حقاً الى الغاء الطائفية السياسية ام انه يستعملها كغطاء لإعادة توزيع الحصص بين الطوائف لصالح بعضها على حساب البعض الآخر؟!

ب ـ العروبة، الانتماء، الهوية والعلاقات المميّزة.

كانت عروبة لبنان، منذ نيله الاستقلال حتى اليوم، موضع تشكيك من قبل اشقائه العرب ومن قبل بعض الفئات اللبنانية. وكانت الاتهامات تعنف او تخفّ تبعاً للمتغيّرات الاقليمية والدولية وتبعاً لمدى توافق سياسة لبنان الخارجية مع سياسة قادة المحاور العربية وخضوعه لتوجيهاتهم في سياسته الداخلية. لقد زادت حدّة التشكيك في عروبة لبنان مع مطلع السبعينات وعنفت نسبياً بعد اندلاع الأحداث على الساحة اللبنانية. وأصبحت عروبة لبنان وهويته وانتماؤه في نظر بعض الفئات الداخلية والاقليمية سبباً مهماً من أسباب الأزمة اللبنانية وموضوعاً يجب حسمه نهائياً في أي حل لها.

ورغم أن مفاهيم العروبة والانتماء العربي والعلاقات المميّزة مع سوريا أصبحت جزءاً لا

يتجزأ من التصاريح السياسية اللبنانية والعربية ومن مشاريع الحلول للأزمة اللبنانية، إلاّ أنها تبقى مفتقرة للتعريف المحدّد، الواضح والكفيل بإزالة أي لغط حول المعنى المقصود بها. فمقوّمات العروبة تراوحت، كما يُستخلص من الطروحات المختلفة، بين العناصر التالية: العرق، واللغة، والدين، والحضارة، والسياسة، والجغرافيا والتاريخ المشترك الخ... رغم أن هناك ميلاً لدى البعض الى اعطاء الثقل الأكبر للعاملين الديني والسياسي، سواء كان ذلك علناً أم ضمناً.

لقد استُخدم التشديد على هوية لبنان العربية وانتمائه العربي لرفض الطروحات التالية وطرح نقيضها: التعددية في لبنان والتميّز والتمايز بين طوائفه، وجود هوية لبنانية بحتة متميّزة عن محيطها العربي، استقلال القرار السياسي اللبناني عن القرار السياسي لبعض قادة المحاور العربية، العلاقات الحضارية التي تربط لبنان بالغرب، ومبدأ الضمانات للطوائف المسيحية في لبنان.

إن مراجعة الحجج المقدّمة لإثبات عروبة لبنان وبالتالي لإثبات ان الطوائف اللبنانية تنتمي الى الشعب العربي، وليس لها أي علاقة بأصولها العرقية، مما يعني غياب الهوية اللبنانية البحتة، تظهر وجود بعض التخبط المنهجي والافتقار للموضوعية. فقد بُنيت هذه الاستنتاجات على معطيات ضرورية ولكنها ليست كافية منطقياً. ربما تكون هذه المعطيات، إذا ما توافرت معها معطيات ضرورية أخرى، عاملاً فعالاً في اثبات هذا الاستنتاج أو غيره أو نقيضه تماماً(١٣). وهي تفتقر الى المفاهيم الواضحة والمحدّدة بحيث يؤدي استعمال تعريف آخر الى نتيجة أخرى.

ويشكّل موضوع العروبة مصدر حذر وشك لدى بعض الفئات اللبنانية، عندما ينتقل المنادون بعروبة لبنان إلى ربط مفهوم العروبة بالاسلام والى عرض الالتزامات التي تفرضها العروبة على لبنان. «فالتعبير الحقيقي لعروبة لبنان هو في علاقته المميّزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها»(١٤) دون تفسير أو تبرير لحصر هذا التعبير عن العروبة بالعلاقة المميّزة مع سوريا وليس مع غيرها من الدول العربية، أو تبرير لغياب هكذا علاقات مميزة بين الدول «العربية» الأخرى. والعروبة تفرض التزاماً من قبل لبنان بالقضايا العربية والاسلامية(١٥)، وغيرها من الالتزامات، التي كان آخرها ما ورد في اتفاق الطائف حول وجوب التنسيق مع سوريا «في شتى المجالات» واعطاء سوريا حقوقاً في لبنان لا يقابلها التزام سوري، على الأقل ببرمجة انسحاب جيشها من لبنان. والعروبة تفرض «انتماء لبنان الى

(١٣) راجع مثلاً الحجج التي تضمّنتها مقدمة مشروع فضيلة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في مشروعه «الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى» المقدم بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ ليثبت المقولات المذكورة اعلاه ومقولة ان اية طائفة في لبنان لا تشكّل واقعاً عرقياً او لغوياً او سياسياً. راجع ايضاً موقف المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى (النهار ١٩٨٢/٨/٢٨) من التركيبة الاجتماعية اللبنانية.

(١٤) راجع نص البرنامج السياسي لجبهة الاتحاد الوطني. جريدة السفير عدد ١٩٨٥/٨/٧ ونص الاتفاق الثلاثي.

(١٥) تم التشديد على هذا في معظم مشاريع الحلول التي تم اقتراحها من قبل الفئات الاسلامية راجع مثلاً النهار ١٩٨٢/٨/٢٨ موقف المجلس الشيعي.

محيطه» دون تحديد معنى الانتماء. هل الانتماء بمعنى الشراكة والمساواة (كما الأخوة ضمن العائلة الواحدة)، أم الانتماء بمعنى التبعية والتذويب؟ ويصبح مفهوم الانتماء مصدر حذر وشكّ عندما تأتي الحلول المقترحة لتحمّله معنى التبعيّة لسوريا.

ظاهرة التطرف، وتحميل المفاهيم أكثر من معانيها، واستعمال المفاهيم الغامضة والمشحونة عاطفياً والاستناد الى معطيات ضرورية ولكنها ليست كافية منطقياً لترويج فكرة ما ليست حكراً على طروحات دعاة العروبة والغاء الطائفية السياسية. إذ نجدها ايضاً في بعض الطروحات التي تدعو الى العلمانية الشاملة، متجاهلة بذلك الواقع اللبناني، كما في بعض الطروحات التي تتمسّك بالهوية اللبنانية البحتة وبتميّز لبنان عن محيطه العربي وبتعدّد انتماءاته جغرافياً وانسانياً وحضارياً. وهكذا يصبح التعريف العلمي للكلمات - المفاتيح في تحديد الأزمة اللبنانية وأسبابها ووسائل حلّها وتجنّب التعابير الرنّانة التي لا تساهم سوى في شحن النفوس وتوسيع الهوّة بين اللبنانيين مطلباً أساسياً إذا توافرت النيّة لدى الأطراف اللبنانيين لوضع حدّ للأزمة وايجاد حل واقعي لها(١٦). والمفاهيم المطلوب تحديدها وتعريفها لا تقتصر على تلك المتعلّقة بالطائفية والعروبة. المطلوب، مثلاً، تعريف مفهومي «السيادة والاستقلال»، إذ ان معظم مشاريع الحلول التي تشدّد على هذين المفهومين تعامل لبنان كدولة قاصرة لا تتمتّع بأكثر من حقوق الدول الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية أو حقوق المحميّات (كما سنظهر أدناه). كذلك المطلوب تعريف مفاهيم التقسيم، والتفتيت والفرز السكاني(١٧) والتوطين، وتحديد أشكال هذا الأخير لكي لا يؤدّي «تعديل قانون الجنسية» إلى تحقيق التوطين بشكل أو بآخر.

٣- السبب الثالث: الترابط والتلازم بين البنود.

تُقسم مشاريع الحلول المقترحة للأزمة اللبنانية، بالاستناد الى الجهة التي صدرت عنها، الى ثلاث فئات. فهناك فئة المشاريع الفردية التي قام بطرحها أفراد من رجال سياسة وفكر ودين بصفتهم الشخصية(١٨)، وفئة المشاريع التي تقدمت بها أحزاب وطوائف وجبهات(١٩)، وفئة المشاريع الرسمية، وهي الصادرة عن هيئات دستورية لبنانية(٢٠)، والاتفاقات التي تمّت بين الأفرقاء اللبنانيين تحت اشراف هيئات رسمية محلية، اقليمية أو دولية(٢١). تقسم كل من

(١٦) نقترح هنا محاولة تعريف العروبة مثلاً من خلال تحديد الالتزامات التي تفرضها الحقوق التي تعطيها للدول العربية وتحديد مدى التزام الدول العربية بهذه الالتزامات اذا ما تعارضت مع مصالحها الوطنية.

(١٧) خاصة في ضوء الاجراءات التي اتخذتها حكومة الطائف مؤخراً والمتعلقة بفرز جداول الرواتب لموظفي القطاع العام على أساس الانتماء الطائفي والاقامة الجغرافية.

(١٨) راجع، مثلاً، مشاريع الحلول التي تقدم بها كل من الاستاذ بطرس حرب (النهار ١٩٨٤/١١/١٦) والرئيس صائب سلام (الأنوار ١٩٧٦/٢/٧) والدكتور سليم الحص (السفير ١٩٨٥/٨/٨).

(١٩) راجع، مثلاً، مشروع النواب الأرمن (العمل ١٩٨٤/٣/١٥) مشروع جبهة الاتحاد الوطني (السفير ١٩٨٥/٨/٧) والمشاريع المختلفة للجبهة اللبنانية وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل وغيرها.

(٢٠) مثلاً المشاريع الصادرة عن مجلس النواب او مجلس الوزراء اللبناني.

(٢١) مثلاً اتفاق الطائف، الوثيقة الدستورية، اتفاقات لوزان وجنيف.

هذه الفئات بالاستناد الى مضمونها، الى نوعين: المشاريع الشاملة والمشاريع الجزئية. المشاريع الشاملة هي تلك التي تقدّم حلاً شاملاً للأزمة اللبنانية بجميع جوانبها الداخلية والخارجية. أما المشاريع الجزئية فهي تلك التي تتقدّم بحل لجزء من المشكلة سواء كان هذا الجزء داخلياً او خارجياً.

من الخصائص المميّزة لمشاريع الحلول الشاملة برمتها ولنسبة عالية من المشاريع الجزئية الترابط والتلازم بين بنودها(٢٢) بحيث يكون تنفيذ بند أو قسم منها مرتبطاً تماماً بتنفيذ باقيْ البنود. وقد أثّر هذا سلباً على فرص نجاح أي من هذه الحلول في وضع حد للأزمة اللبنانية. إن ان لكل من الحلول المطروحة عبر سنوات الأزمة ايجابياته وسلبياته. فقسم من بنوده مقبول، وآخر مرفوض، وآخر قابل للبحث بالنسبة لأي طرف من الأطراف المعنية. وتدعم قولنا هذا المراجعة العميقة لنصوص الحلول المطروحة والتي تظهر وجود بنود أصبحت تشكّل قاسماً مشتركاً بين معظم المشاريع التي تقدّمت بها الفئات على اختلافها، لا سيّما المشاريع التي طُرحت خلال السنوات الأخيرة من الحرب والتي عكست تطوراً وواقعية في معالجة بعض جوانب الشق الداخلي من الأزمة اللبنانية.

لقد كان بإمكان اتّباع سياسة الخطوة خطوة، اي البدء بتنفيذ ما هو متّفق عليه وتأجيل ما هو غير متّفق عليه لفترات لاحقة، ان يشكّل حجر أساس مهماً في بناء الثقة بين أبناء الوطن الواحد وفي توضيح الكثير من الرؤى المشوّشة للعديد من المشاكل الداخلية(٢٣). لكن هذه السياسة لم تُعتمد لكون معظم مشاريع الحل قد طُرحت بصيغة صفقة كاملة (package deal) لا يجوز تطبيق بند منها إلا بالتلازم مع تطبيق البنود الأخرى كلها.

أسباب الإصرار على طرح المشاريع بصيغة «الكل الذي لا يُجزّأ» عديدة تتلخّص تحت عنوانين أساسيين: غياب الثقة بين اللبنانيين، والتدخلات الخارجية والاقليمية الهادفة لخدمة مصالحها في لبنان والشرق الأوسط. وهكذا، أدّى ربط تحقيق الاصلاحات السياسية باعطاء سوريا دور الحامي المشكور للأمن والمشرف على تنفيذ هذه الاصلاحات(٢٤)، وربط الانسحاب الاسرائيلي بالانسحاب السوري(٢٥) والفلسطيني او العكس الخ... الى الدخول في حلقة مفرغة. وآخر سبحة المشاريع المترابطة المتلازمة البنود كان اتفاق الطائف «غير القابل للبحث أو للتعديل» بالنسبة لمؤيّديه.

لا يقتصر الترابط والتلازم على الصلة بين البنود المتعلقة بالشق الداخلي وتلك المتعلقة بالشق الخارجي من الأزمة. إن يظهر أيضاً ضمن البند الواحد أو ضمن بندين أو أكثر (يتعلّقان

---

(٢٢) بعض المشاريع يحدد هذا الترابط بوضوح. راجع البند ١٤ من «مبادئ الوفاق الأربعة عشر» التي أذاعها مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥.

(٢٣) راجع، مثلاً، المشروع الذي تقدّم به رئيس الوزراء السابق صائب سلام والمتعلّق بالتمثيل النيابي وقانون الانتخاب، خصوصاً فيما يتعلّق بالايجابيات التي يعتقد انها ستنتجم عن تطبيقه.

(٢٤) راجع اتفاق الطائف.

(٢٥) راجع اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل.

بالشقّ ذاته من الأزمة) بحيث يؤدّي غموض احدها او امكانية عرقلة تنفيذ أي منها الى عرقلة تنفيذ الكل. وهكذا تأتي مشاريع الحلول حاملة معها بذور فشلها ووسائل تفشيلها، غنيّة بآلية تعطيلها ومفتقرة لآلية تنفيذها.

وأفضل مثال على ما نعني ما ورد في اتفاق الطائف تحت عنوان «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية» حول الوجود العسكري السوري في لبنان وحل الميليشيات:

«تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الاصلاحات السياسية في صورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة، تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

يفرّق اتفاق الطائف، كما يظهر من المقطع أعلاه، بين نوعين من الوجود العسكري السوري في لبنان. النوع الأول هو الوجود المطلق والمحدّد بفترة زمنية أقصاها سنتان. بمعنى انه خلال السنتين المحدّدتين لمساعدة الشرعية على بسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، ليس هناك من تحديد لحجم القوات السورية وما إذا كان يحقّ لسوريا إدخال أعداد جديدة، كما انه ليس هناك تحديد لأماكن تواجدها أو لنوعيّة المساعدة السورية، وحدود هذه المساعدة، وهل تتم بناء لطلب الشرعية اللبنانية أم أنها سلطة استنسابية متروكة لسوريا؟ وعلى الأخص ليس هناك تحديد لنوعية علاقة السلطات اللبنانية بالقوات السورية في أماكن تواجدها. أما النوع الثاني فهو الوجود المنظّم الذي يتم خلاله تحديد حجم القوات السورية وأماكن تواجدها، وصلاحياتها وعلاقاتها بسلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. يبقى أنه غير مسموح للدولة اللبنانية بالطلب الى القوات السورية الإنسحاب كلياً من لبنان بعد انتهاء السنتين حتى وإن وجدت أنه ليس هناك من مبرّر لبقاء هذه القوات في لبنان. (راجع النص)

رغم تحديد النوع الأول من الوجود العسكري السوري على أرض لبنان بفترة زمنية أقصاها سنتان، فليس هناك من ضمانة بأنه لن يطول أكثر من هذه المدة. إذ رُبط تاريخ بدء السنتين بأربعة شروط متلازمة ومترابطة بحيث يؤدّي انتفاء أحدها الى عدم تحديد تاريخ بدء مهلة السنتين. وإذا نظرنا ملياً في هذه الشروط، وعلى ضوء التجارب السابقة، نرى أن

اثنين منها على الأقل يمكن عرقلة تنفيذهما، وبالتالي، تأجيل تاريخ بدء السنتين الى أجل غير مسمّى. وهذان الشرطان هما تشكيل حكومة الوفاق الوطني، خصوصاً وان تنفيذ جميع بنود الاتفاق(٢٦) قد رُبط بهذه الحكومة وليس بالحكومة اللبنانية، وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية. فالحكومة اللبنانية، استناداً الى بنود الطائف، «تُعتبر مستقيلة باستقالة رئيسها أو موته أو إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدّد في مرسوم تشكيلها». وفي ظل شبح الاغتيالات على الساحة اللبنانية واحتمال الموت الطبيعي والاستقالة، مَن يضمن أن أية حكومة مستقبلية تستوفي، بنظر سوريا، شرط كونها حكومة وفاق وطني؟ ومَن يضمن أن سوريا ستقبل التفاوض مع حكومة لا تعتبرها حكومة وفاق وطني حول الوجود السوري المنظّم في لبنان بعد انتهاء السنتين، لا سيّما وان النص يعطي اللجنة العربية الثلاثية حق التدخّل فقط إذا «رغبتا» (أي الحكومة السورية والحكومة اللبنانية) في ذلك، أي ان رغبة دولة واحدة غير كافية للتدخل العربي. أما الشرط الآخر الذي تسهل عرقلته، فهو المتعلّق بإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وذلك من خلال المعارضة وممارسة الضغوط على الحلفاء للمماطلة وكسب الوقت.

هذه الشروط الأربعة، بتلازمها وترابطها، هي الشروط ذاتها التي يجب توافرها لحل الميليشيات. ولعلّ في هذا يكمن تفسير مواقف الميليشيات الداعم لاتفاق الطائف علنياً، رغم رفضها لما جاء فيه من تعديلات واصلاحات لا تتّفق مع مطالبها وطموحاتها السياسية. فالقبول هو مجرّد مناورة لتحقيق أهداف أخرى، أهمها الإطاحة بالعماد عون واستبعاد الجيش عن ساحة الأحداث اللبنانية، والاتّكال في ذلك هو على وسائل التفشيل التي حملها الاتفاق نفسه في طياته.

لقد أثبتت التجربة عبر سنوات الحرب فشل مشاريع الحلول، ذات البنود المترابطة والمتلازمة، في وضع حدّ للأزمة اللبنانية ونجاحَها في توسيع الهوة بين اللبنانيين وجعل الأزمة مجموعة متداخلة متراصة من الأزمات. لكن أسباب فشل الحلول الشاملة في وضع حدّ للأزمة لا تقتصر على الترابط والتلازم بين بنودها. هناك أسباب أخرى منها تقزيم هذه المشاريع لحجم الأزمة وفقدانها للواقعية السياسية في المعالجة، كما سنظهر أدناه.

٤ـ السبب الرابع: غياب الشمولية عن الحلول الشاملة.

تظهر دراسة المشاريع التي أعطيت تسمية الحل الشامل والنهائي للأزمة اللبنانية افتقارها الى شرطين أساسيين يجب توافرهما في أية تسوية لضمان نجاحها كحل شامل ونهائي لأية أزمة، محلية كانت أم دولية: الشرط الأول، هو أن تأخذ هذه التسوية في الاعتبار آراء ومطالب جميع الأفرقاء، دون استبعاد أحد، وتحاول ارضاء الجميع وإن بالحد الأدنى الممكن؛ والشرط الثاني، هو ضرورة إحاطة التسوية بجميع جوانب الأزمة إحاطة جدّية، من

(٢٦) مثلاً، تعيين النواب، وضع الخطة الأمنية، الاتفاق مع سوريا حول الوجود السوري في لبنان الخ...

خلال طرح وسائل معالجتها وتخطّيها.

فيما يتعلّق بالشرط الأول، نجد أن جميع الطروحات الشاملة لحلّ الأزمة اللبنانية جاءت متجاهلة، من حيث المضمون، لمطالب فريق فاعل على الساحة اللبنانية. فمنها ما تجاهل المطالب الشيعية، ومنها ما تجاهل المطالب السنية أو المسيحية أو الدرزية. وهذا يظهر جلياً في شق «الاصلاحات السياسية» و«العلاقات اللبنانية ـ السورية» من كل مشروع. ففيما يتعلّق بالاصلاحات السياسية، نجد أنها تعيد دوماً توزيع الحصص بشكل غير متوازن، مما يترك فئات فاعلة وقادرة على العرقلة غير راضية عن الحل ويثير الشكوك ويعزّزها حول الهدف الأساسي الكامن وراء اقتراح الاصلاحات والغاء الطائفية السياسية.

أما فيما يتعلّق بشق العلاقات اللبنانية السورية، فنجد أن جميع الحلول جاءت لتنصّ على «علاقات أخوية أو مميّزة» بين لبنان وسوريا، واعطاء الأخيرة دور الوصي والمشرف على لبنان.

تبيّن مراجعة مواقف الأطراف اللبنانية خلال سنوات الأزمة تناوب هذه الفئات على: ١) التشكيك بطبيعة الدور السوري في لبنان؛ ٢) تسمية الجيش السوري بالمحتلّ؛ ٣) والطلب الى سوريا وقف تدخلها السافر في الشؤون اللبنانية الداخلية. كما تناوبت في التشديد على دور سوريا الايجابي في لبنان. ولا يقتصر هذا التناوب على الفئات اللبنانية، بل نجده ايضاً في مواقف القوى الدولية والاقليمية، أكانت دولاً أو مؤسسات. ولكن، رغم الخلاف على طبيعة الدور والوجود العسكري السوري في لبنان، ورغم ان معظم مشاريع الحلول قد صيغت في فترات كان الصراع فيها على أشدّه بين بعض الفئات اللبنانية وسوريا نلاحظ ان جميع مشاريع الحلول الشاملة جاءت لتعطي سوريا دوراً ايجابياً، دور الحكم المحايد، والوصي المشرف على الأمور اللبنانية الداخلية منها والخارجية. وفي هذا تجاهل لمواقف بعض الفئات اللبنانية الفاعلة وتجاهل لمواقف دول اقليمية فاعلة، أكانت هذه الدول اسرائيل أو أية دولة عربية أخرى مناهضة لسوريا.

وتشكّل هذه المعالجة المبسّطة لهذا الشق من أزمة لبنان إما سذاجة في التعاطي أو شراكة في الجرم. فالسذاجة في التعاطي تظهر في التجاهل الكلي لموقف اسرائيل أو أية دولة عربية مناهضة لسوريا من أية مكاسب قد تحصل عليها هذه الأخيرة في لبنان، خصوصاً إذا كانت هذه المكاسب تشريعاً للوجود العسكري السوري غير المحدود في لبنان واطلاقاً ليد سوريا في تنظيم شؤون البيت اللبناني بما يتطابق ومصالحها. كما تظهر السذاجة في التعاطي من خلال تجاهل انعكاسات اعطاء سوريا حقوقاً كهذه في لبنان على العلاقات العربية ـ العربية وما قد تشكّله من سوابق خطرة يمكن أن تهدّد الاستقرار في العالم العربي. إذ ان الحجج التي تتذرّع بها سوريا وحلفاؤها لتبرير «علاقتها المميّزة بلبنان» مع ما تفرضه علاقات كهذه من التزامات لبنانية تجاه سوريا، هي حجج تستطيع أي من الدول العربية الاستناد اليها لتبريز احتلالها وتدخّلها السافر في شؤون دول عربية أخرى مجاورة لها، كالعراق والكويت، ومصر والسودان، وسوريا والأردن وغيرها... ويبقى الأهم ان هذا الموقف قد يقوّي ذرائع اسرائيل فيما يتعلّق

بمطالبتها بتوسيع حدودها على حساب الدول العربية المجاورة، تارةً بحجة العودة الى التوراة والانجيل والتاريخ، وطوراً بحجة الأمن القومي والتزايد السكاني والمصالح الاقتصادية والستراتيجية الخ...

أما الشراكة في الجرم والمسؤولية عن أحداث لبنان فتظهر من خلال معرفة الأطراف المحليين أو الدوليين والاقليميين الأكيدة بهذا الواقع ومعرفة نتائجه مسبقاً، مما يجعل الاستمرار في تجاهله، كما ظهر في اتفاق الطائف أخيراً، مدعاة للشك في النوايا المعلنة والمبيّتة. فما قبول بعض الفئات اللبنانية باتفاق الطائف، رغم تعارضه الحاد مع المطالب التي حدّدتها كحدّ أدنى خلال سنوات الحرب، سوى مدعاة للتشكيك في مصداقية هذه الطروحات أو في جدّية العمل على التوصّل الى حلّ نهائي وشامل للأزمة.

أما الشرط الآخر الواجب توافره لضمان نجاح اي حل شامل ونهائي للأزمة، فهو ضرورة إحاطة التسوية بجميع جوانب ومظاهر الأزمة إحاطة جدية، وذلك من خلال اقتراح الوسائل الكفيلة بمعالجتها وتخطيها. وتظهر مراجعة مشاريع الحلول الشاملة غياب المعالجة لجانبين مهمين من الأزمة اللبنانية: التوطين والصراعات المسلّحة ضمن أبناء الصف الواحد أو الطائفة الواحدة.

تنصّ معظم المشاريع الشاملة لحلّ الأزمة اللبنانية على رفض التوطين بينما يتجاهل البعض الآخر هذا الموضوع جملةً وأساساً. ورغم أن ذكر التوطين ورفضه ليس عملاً عشوائياً بل مبنيًا على اعتباره خطراً محدقاً بلبنان أو مؤامرة من مؤامرات التفتيت والتقسيم، إلاّ أن أياً من الحلول المطروحة لم يأت بوسائل وسبل محدّدة لمكافحة هذا الخطر والحؤول دون وقوعه. فالتوطين قد يأخذ شكلاً من اثنين. أولهما اقتطاع قطعة أرض من لبنان واعطائها للفلسطينيين لإقامة دولتهم عليها. وثانيها اعطاء الجنسية اللبنانية للفلسطينيين وتوطينهم نهائياً في لبنان. ولكلا الحلّين مخاطرهما على لبنان وأثرهما السلبي على الإستقرار فيه. من هنا، وفي ضوء بعض الطروحات العربية لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ووضع حد للمشكلة الفلسطينية، والتي تطالب اسرائيل بالسماح لمن يريد بالعودة والتعويض على مَن لا يريد، وفي ضوء الوجود الفلسطيني المدني والمسلّح في لبنان، وفي غياب الاقتراحات الجدّية لمحاربة التوطين في بلدنا، وفي ضوء التشديد على ضرورة تعديل قانون الجنسية، تزداد التساؤلات حول مدى جدّية الحلول المقترحة للأزمة اللبنانية في مقاومة هذا الخطر ومعالجة هذا الجانب من الأزمة اللبنانية.

أما الجانب الآخر للأزمة الذي تغفله مشاريع الحلول كلياً، فهو الصراع المسلح بين أبناء الصف الواحد والطائفة الواحدة الذي فاق في حدّته وتواتره المواجهات المسلّحة بين المسلمين والمسيحيين. ان التغاضي عن هذا الجانب المهم من الأحداث على الساحة اللبنانية يعكس نيّة في اخفاء حقيقة الأزمة وحصرها في الصراع بين المسلمين والمسيحيين مع ما يحمله هذا الموقف من انعكاسات سلبية على فرص الحل.

السبب الخامس: تحقير الشعب ومؤسسات الدولة.

ان القاسم المشترك بين جميع المشاريع المقترحة لحل الأزمة اللبنانية، على اختلاف مصادرها ومحتواها، هو التشديد على سيادة لبنان واستقلاله، على الديمقراطية البرلمانية وعلى مبدأ «الشعب مصدر السلطات». ولكن، تظهر الدراسة المعمّقة لبنود الحلول المطروحة أن أكثر من ٦٥% منها تنطوي بين سطورها على استخفاف شديد بسيادة لبنان واستقلاله وعلى نقض لأبسط مبادئ الديمقراطية البرلمانية، ومصادرة لحق الشعب في ممارسة حقوقه الأساسية، وفي طليعتها حقّي الانتخاب وتقرير المصير، وعلى حطّ من قدر مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية.

يتجلّى الاستخفاف بالسيادة والاستقلال في البنود التي تعطي حججاً وتبريرات للوجود العسكري الغريب على أرض لبنان، والتي تضع لبنان في وضع القاصر الذي لا بدّ من وصاية غريبة عليه. ولا حاجة هنا للإسهاب في هذا الموضوع إذ سبقت الإشارة اليه بالتفصيل.

أما الحطّ من قدر مؤسسات الدولة فيتجلّى في البنود التي تنصّ على ضرورة إعادة تأهيل الجيش وفق عقيدة قتالية وطنيةٌ تفرّق بين العدو والصديق، وضمان عدم تدخّل الجيش في الشؤون الداخلية. تنطوي هذه البنود على إهانات عديدة للجيش اللبناني وللسلطات السياسية التي يخضع لها. فهناك تشكيك بوطنية الجيش، وتشكيك بمقدرة اللبنانيين، جيشاً وقادة سياسيين، على فرز العدو من الصديق، وانكار حقّ على الجيش اللبناني يسمح به عادةً في جميع دول العالم، أي حق التدخل بناء لطلب السلطة السياسية أو في حال غيابها أو تغييبها لمعالجة أي خطر داخلي قد يهدّد امن لبنان واستقراره وسيادته.

أما الأمثلة على مصادرة حق الشعب في ممارسة حقوقه الأساسية فعدّد ولا حرج. لقد تمّت مصادرة حق اللبنانيين في انتخاب ممثليهم منذ عام ١٩٧٦ حتى اليوم. والملفت للنظر أن معظم مشاريع الحلول التي نصّت على اجراء انتخابات نيابية في لبنان لم تقترح العمل على خلق أجواء مؤاتية لإجراء انتخابات حرّة تحت رعاية الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية، مثلاً، بل ربطت اجراء هذه الانتخابات بـ«عندما تسمح الظروف». وإذا أخذنا بعين الاعتبار الترابط والتلازم بين بنود مشاريع الحل، يصبح انتظار الظروف السامحة أشبه بدوران في حلقة مفرغة.

ولم تقتصر مصادرة حق الشعب في انتخاب ممثّليه على تجديد النواب لأنفسهم، بل أضيفت اليه بدعة جديدة هي تعيين نواب في مراكز شاغرة ومستحدثة. والتساؤلات التي تُطرح حول هذا الموضوع عديدة تتعلّق، اولاً، بدستورية هذا الاجراء وقانونيته خصوصاً وان «استحالة» اجراء الانتخابات غير واردة، إذا أخذنا في الاعتبار تجارب المنظمات الدولية والاقليمية في ضمان اجراء انتخابات حرة في مناطق من العالم تشهد أحداثاً كأحداث لبنان. وتتعلّق التساؤلات ايضاً بالصفة التمثيلية للنواب المعيّنين. فعلى الأرجح إن هذا التعيين سيكون بمثابة تقاسم مغانم بين رؤساء الأحزاب وقادة الميليشيات أو من ينوب عنهم. ثم، في ضوء الأحداث التي شهدتها الساحة اللبنانية اخيراً، ومع مراعاة النسبة المئوية من اللبنانيين غير

المنتمين الى أحزاب وميليشيات لا بدّ وأن نتساءل حول النسبة الحقيقية التي يمثّلها هؤلاء، إذا ما أجريت انتخابات خارج اطار التهديد والتهويل والاستقواء. ويُعتبر تحديد النسب التي يمثّلها كل من هؤلاء وتلك التي ما زال يمثّلها نواب ١٩٧٢ شرطاً ضرورياً لتقرير الصفة التمثيلية للبرلمان الذي سيفرزه اتفاق الطائف، وبالتالي، لتحديد مدى تطبيق مبدأ «الشعب مصدر السلطات».

بالاضافة الى هذا، يطرح مبدأ تعيين النواب كما ورد في اتفاق الطائف تساؤلات عدة حول جدوى التعيين في خدمة الأهداف المرجوّة، أي إقامة التوازن والمساواة بين الطوائف والمذاهب. ينصّ اتفاق الطائف على ما يلي:

«يزاد عدد أعضاء مجلس النواب الى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل اعلانها، فتملأ في صورة استثنائية، ولمرة واحدة، بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها».

يحصر هذا النص المراكز التي يمكن ملؤها عن طريق التعيين «ولمرة واحدة» بالمراكز المستحدثة والمراكز الشاغرة «قبل اعلان الوثيقة». مع خسارة نائبين لمقعديهما نتيجة انتخابهما لرئاسة الجمهورية «بعد اعلان الوثيقة»، ومع وفاة بعض أعضاء مجلس ١٩٧٢ «بعد اعلان الوثيقة»، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد أعضاء مجلس ١٩٧٢ الذين تخطّوا عتبة العمر العادي للانسان، لا بدّ لنا من التساؤل حول مدى نجاح أسلوب التعيين هذا في إقامة المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وما إذا كان التعيين سيشمل هذه المراكز ايضاً فيصبح الشواذ هو القاعدة.

أخيراً، وليس آخراً، يظهر الاستخفاف بالشعب وبحقّه في تقرير مصيره في غياب أي نصّ ضمن أي مشروع حلّ يقضي بطرح هذا المشروع على الاستفتاء الشعبي قبل تبنّيه، حتى في المشاريع التي تنصّ على ضرورة استفتاء الشعب في القضايا المصيرية. وكأن تقرير مستقبل الدولة والوطن ليس من القضايا المصيرية!.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تحديد بعض أهم أسباب فشل الحلول المقترحة للأزمة اللبنانية في تحقيق هدفها. والسؤال الذي لا بدّ من طرحه ومحاولة الاجابة عنه في ختام هذا البحث يتعلّق حتماً بالعبر التي يمكن استقاؤها من التجارب الماضية والأسس التي يجب أن يقوم عليها اي حلّ للأزمة اللبنانية، إذا ما أريد له النجاح.

شهدت الساحة اللبنانية منذ اعلان وثيقة الطائف واعلان دولة رئيس مجلس الوزراء العماد ميشال عون موقفه الرافض لها اتهامات بالعرقلة ومطالبات بـ«البديل». وزادت المطالبات بـ«البديل» بعد اعلان قائد القوات اللبنانية مشروعه الفدرالي، فاعتبر البعض أن هذا الطرح

يشكّل إحراجاً للعماد عون بسبب افتقاره الى «البديل» وعدم امتلاكه رؤية واضحة للحلّ الممكن للأزمة اللبنانية.

هذه الاتهامات والمطالبات بالبديل ليست حدثاً جديداً على الساحة اللبنانية. فقد كانت تتعالى أصوات كهذه خلال سنوات الأزمة كلما أعلن طرف مشروعه وأعلن طرف آخر رفضه له.

إذا كان المقصود بالبدليل طروحات شبيهة بالطروحات التي قُدّمت إبان سنوات الأزمة، فإن العبرة الأساس التي نستقيها من التجارب الماضية، والتي تدعمها هذه الدراسة، هي انتفاء الحاجة الى «البدائل». فملفّ الأزمة اللبنانية يعجّ ويضيق بـ«البدائل» التي لم تفلح في وضع حدّ للأزمة بل ساهمت في إذكاء الفتنة وتوسيع الشقاق. إنه يعجّ بـ«البدائل» و«البدائل المضادّة» التي لم تعكس سوى سياسة الاستقواء والسقوف وتجاهل الآخر واستبعاده، البدائل التي يفصّلها طارحها على مقاسه والتي تكرّس شرعيات أفرزتها الحرب على حساب شرعية الدولة ومؤسساتها، البدائل التي لم تكن سوى مصدر للمزايدات والمهاترات السياسية.

المطلوب هو بديل يشترك جميع الأفرقاء اللبنانيين في وضعه وصياغته ويجنّدون طاقاتهم لضمان أمن تنفيذه. والوسيلة الوحيدة للتوصّل الى هذا البديل هي حوار يتمّ بين الأفرقاء اللبنانيين حول طاولة مستديرة. قد يستند البعض الى تجارب الحوار السابقة للتقليل من قدرة حوار كهذا على حلّ الأزمة اللبنانية، وهذا ما يزيد في اهمية العبرة الثانية التي نستقيها من التجارب الماضية وتدعمها هذه الدراسة وهي: ان الحاجة لا تقتصر على إقامة الحوار بل على ايجاد بديل عن انماط التعامل السائدة بين الأفرقاء اللبنانية. ويتجسّد هذا البديل في استعداد الأطراف الفعلي للاعتراف ببعضهم البعض (أي وضع حد لسياسة التجاهل المتبادل)، للاعتراف صراحة بمخاوفهم المتبادلة ومساعدة بعضهم على تذليلها، للدخول الى جلسات الحوار دون شروط مسبقة، وبنيّة التوصّل الى حلّ، وليس لتوقيع حلّ جاهز تمّت صياغته في أماكن اخرى ومع أطراف أخرى، كما في إقرار اللبنانيين بأن مواقف الدول من لبنان قد حدّدتها مصالح هذه الدول وليس العاطفة.

يُعتبر وجود هذا البديل عن أنماط التعامل السائدة بين الفرقاء اللبنانيين شرطاً ضرورياً للتوصل الى حلّ للأزمة اللبنانية، ولكنه، بحدّ ذاته، لا يشكّل شرطاً كافياً. إذ انه من الضروري ان يترافق هذا البديل مع بديل لأسلوب مقاربة الأزمة اللبنانية وصياغة الحلول لها. فالمطلوب هو أسلوب يعتمد على المنطق والموضوعية والواقعية، أسلوب يُغيّب الشعارات الرنّانة والتعابير العاطفية ويستبدلها بمفاهيم علميّة محدّدة، اسلوب يسمّي المشاكل بأسمائها، ويطرح المعالجات العلمية والواقعية لها، أسلوب يعرّف المفاهيم ما هو محسوس وملموس، ويحدد الأزمة قبل البدء بطرح المعالجات لها، وأسلوب يستغلّ الطاقات الفكرية وأهل الاختصاص للتوصل الى اتفاق وحلّ واقعي ممكن.

ويبقى السؤال الأخير مَن هم الأفرقاء اللبنانيون الذين سيجلسون الى طاولة الحوار ويمثّلون حقاً مختلف فئات الشعب، ويعكسون طموحاته وأمانيه؟ إن الاجابة على هذا السؤال

غير ممكنة إلاّ من خلال انتخابات حرّة لهيئة تأسيسية، على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين(٢٧)، ترسم مستقبل لبنان.

وطالما أن السياسيين الحاليين متأكّدون من أنهم ما زالوا يمثّلون من يدّعون تمثيلهم، فلا داعي للتهرّب من إجراء انتخابات حرّة تجري تحت رعاية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة أو إحداهما. ولعلّ هذه هي الخطوة الأساس لإيجاد البديل إذ آن للشعب أن يقول كلمته للبنان أن يستعيد ديمقراطيته.

(٢٧) أظهرت الدراسة هذه ان مبدأ المناصفة يشكل قاسماً مشتركاً بين طروحات الحل

مشاكل التعددية
هل تكون الفدرالية حلا لها؟

د. مارون يزبك*

يكثر الحديث أيامنا هذه عن موضوع أساسي يتعلّق بالأزمة اللبنانية. انه موضوع جوهري يتجاوز العناصر الخارجية للمشكلة، على أهميتها، ليتناول الاصلاحات الداخلية وفي قمتها التركيبة المستقبلية للدولة. وبرز من بين الطروحات المعروضة على جدول التداول والبحث مشروع بدأ يتبلور منذ تفاقم الأزمة اللبنانية سنة ١٩٧٥، وكان له مؤيدوه ومعارضوه: انه مشروع الدولة الاتحادية أو الفدرالية كما هو متعارف على تسميتها في لغة علم السياسة.

فبعيداً عن كل «تشنّج» فئوي أو انفعال مرحلي، رأينا من الفائدة بمكان أن نتناول هذا الموضوع من جانبه العلمي ونظهر ماهية الدولة الفدرالية وامكانية تطابق تنظيمها الدستوري مع الواقع اللبناني.

ولما كانت الدولة محور حديثنا، كان لا بدّ أن نعرض أولاً، وفي القسم الأول المتعلق بالدولة الفدرالية، مفهوم الدولة بشكل عام. ومن ثم نبحث في الدولة القائمة على التعددية المجتمعية والمشاكل التي تعترضها والحلول الممكنة لهذه المشاكل. واذا اعتمدنا في عنوان

---

* دكتور في الحقوق
أستاذ القانون الدستوري في الجامعة اللبنانية.

دراستنا عبارة «مشاكل التعددية»، فلأن موضوع الفدرالية يدور أساسياً حول التعددية التي تؤلف الاطار المجتمعي للنظام الفدرالي، كما سيتّضح من خلال البحث.

هذا، قبل ان ننتقل الى القسم الثاني الذي يتساءل عن امكانية تلاؤم النظام الفدرالي مع الواقع اللبناني من خلال تركيبته المجتمعية وتطوّر نظامه السياسي.

١ـ الدولة الفدرالية

ـ مفهوم الدولة

ان مفهوم الدولة ـ بشكل عام ـ واسع جداً ويمكن أن يتضمّن معاني عدة. سنتناوله هنا بمعناه الواسع الذي يحدّد الدولة بأنها مجموعة من الأشخاص تسكن بصورة دائمة وثابتة اقليماً جغرافياً ذا حدود معترف بها دولياً، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية مستقلة عن شخص الحكام الذين يمارسون هذه السلطة. وعليه، فان الدولة العصرية تقوم في مكوّناتها الظاهرة، على ثلاثة عناصر اساسية، لا بدّ من وجودها مجتمعةً، وهي الاقليم الذي يحدُ سلطة الدولة من الناحية الجغرافية، والشعب الذي يؤلف البيئة الاجتماعية التي تنبثق عنها الدولة والسلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها.

إذا كان هذا التحديد يرضي جميع الباحثين لأنه يتناول وقائع مادية لا خلاف عليها فهو لا يحلُ مشكلة أخرى هي علاقة الدولة بالأمة. ذاك أن سكان الدولة أو مَن سمّيناهم شعبها لا يؤلفون بالضرورة أمّة واحدة. فالدولة تختلف عن الأمة، حتى ولو تحدّث الناس عن «الأمة اللبنانية» أو «الأمة الأميركية» وغيره للدلالة على الدولتين. فلكي تكوّنُ جماعة السكان أمة واحدة، يجب أن يتوافر فيها شرطان أحدهما شخصي والثاني موضوعي. فالشرط الشخصي هو شرط إرادي: إنه إرادة أفراد هذا الشعب بالعيش معاً، والشرط الموضوعي هو مادي: انه وجود عوامل وروابط متعدّدة تجمع بين هؤلاء الأفراد، ومنها اتحاد الإتنية واللغة والدين والعادات والمشاعر والتاريخ والتقاليد ووحدة الآمال والآلام وغيرها من العوامل التي تخلق الأمة. فالأمة وحدة نفسية بينما الدولة رابطة قانونية. والأمة الواحدة يمكن أن تتوزّع على عدّة دول، كالأمة الألمانية التي يتوزّع أبناؤها على دول ألمانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية والنمسا وجزء من سويسرا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا. كما أنه من الممكن أن تضم دولة واحدة عدة أمم أو جماعات تابعة لأمم مختلفة، كبلجيكا وسويسرا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والهند وغيرها، ويطلق على هذه الجماعات اسم طوائف.

ـ التعددية المجتمعية

إذن، من حيث كونها مؤسسة سياسية لها تعريفها المجرّد، كما رأينا، فإن كل دولة تبدو شبيهة بالأخرى على الصعيد القانوني الصرف، إلا أن الدول تختلف الواحدة عن الأخرى على الصعيد الاجتماعي، وخاصة بتركيبتها الاجتماعية، حيث نرى دولاً قائمة على عنصر بشري

واحد بينما تقوم دولٌ أخرى على عناصر متعددة متمايزة.

إن هذه الواقعة هي مصدر غنى للدولة على الصعيد الحضاري، لكنها تشكّل في يومنا هذا مشكلة أساسية تعاني منها الكثير من الدول القائمة على التعددية والتي لم تتنبّه لها في تنظيم مؤسساتها. فقد تنشأ الخلافات بين المجموعات حول اجتذاب السلطة، والتزاحم على المراكز، والتأثير على التشريع، والهيمنة على قرار الآخرين مما يخلق واقعاً تصادمياً قد يؤدي الى تفجير الدولة على نحو لا يكون لمصلحة أحد.

إن التوترات والصدامات التي نشهدها اليوم في أكثر من بقعة في العالم هي صورة واضحة لهذه المشكلة التي تشغل الباحثين منذ مدة، بحيث برزت في النصف الثاني من القرن الحالي شعبة جديدة في علم السياسة هي الإتنوسياسة (ethnopolitique)، وهي شعبة متخصصة في الظاهرة التعددية داخل الدولة الواحدة القائمة على عدة أمم أو إتنيات أو طوائف كما درجت العادة على تسميتها، اذ ان كلمة طائفة (communauté) أخذت تُستعمل اليوم للدلالة على الجماعة المتمايزة داخل الدولة.

لقد عرّفت محكمة العدل الدولية الطائفة بما يلي: «الطائفة هي مجموعة من الأشخاص يعيشون في بلدٍ أو منطقة معيّنة، يجمعهم عنصر وديانة ولغة وعادات خاصة بهم. وهم متّحدون بهوية هذا العنصر وهذه الديانة واللغة والعادات. كما يجمعهم شعور عميق بالتضامن من أجل مساندة بعضهم بعضاً والمحافظة على عاداتهم وايمانهم وعلى تربية وتعليم أولادهم وفق ما يقتضيه تراثهم وترتضيه قيمهم»(١).

يبدو هذا التعريف جامعاً وشاملاً. لكنه ليس من الضروري أن تجتمع في الطائفة كل الخصائص الواردة أعلاه ليُعترف بها كطائفة متميّزة داخل الدولة. فيمكن أن تكون الانقسامات الطوائفية ذات طبيعة دينية أو عقائدية أو لغوية أو اقليمية أو ثقافية أو إتنية، وأن تُعتبر «طائفة» تلك المجموعة من السكان المحصورة ضمن هذه الانقسامات.

وقد عرّف «ديشان» البلدان ذات المجتمعات المتعددة بأنها البلدان «التي تتواجد على أرضها عدة جماعات تؤلّف كياناتٍ اجتماعية وسياسية متمايزة، وتكون الديانة أو القومية من عناصر هذا التمايز»(٢).

كما اعتبر «هاري اكشتاين» أن المجتمع المتعدد هو المجتمع المتّصف بانقسامات طائفية، فيقول: «يوجد المجتمع المتعدّد حيث تتوالى الانقسامات السياسية شديدة الأحكام، وتحتدم خاصة على خطوط التباينات المجتمعية الموضوعية لا سيما تلك التي هي أكثر بروزاً في المجتمع»(٣).

---

(١) Publications de la C.P.J.I., série B, No 17, p.21

(٢) H. Deschamps, Peuples et Nations d'Outre-mer, Paris, 1954, p.8

(٣) آرنت ليبهارد، «الديموقراطية في المجتمع المتعدد» ترجمة إفلين أبو متري مسرّه، مع تقديم للدكتور أنطوان مسرّه، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٢.

مهما يكن من أمر هذه التعريفات، فإن ما يسترعي الانتباه في مفهوم الطائفة هو مبدأ الهوية والتضامن والتمايز. ويُخشى أن تلجأ كل جماعة إلى العنف لفرض إرادتها وقيمها ومؤسساتها وتشريعاتها كقواعد وأطر منظمّة للحياة العامة داخل الدولة، فلا بدّ إذن للحؤول دون ذلك، من ايجاد الحلول التي تمنع التوتر والتصادم بين الجماعات.

هناك بالطبع حلول جذرية لمشكلة التمايز داخل الدولة، ومنها الحلول الإلغائية، بمعنى أنه من الممكن إبادة جماعات بكاملها لتبقى الدولة قائمة على عنصر واحد متجانس. والإبادة الجماعية هي «عمل يهدف إلى الغاء مجموعة قومية أو إتنية أو دينية بشكل كامل أو جزئي»(٤). كما أنه من الممكن إيجاد الحل عن طريق طرد وتهجير جماعات بأسرها من الدولة أو مقايضتها بجماعات أخرى من دولة ثانية.

إلى جانب هاتين الوسيلتين يمكن حلّ المشكلة عن طريق سياسة انصهارية أو سياسة الدمج. وقد تتحقّق عندما تتخلّى كل جماعة عن خصائصها المميّزة بحيث تذوب الفوارق بين الجماعات ويصبح مجتمع الدولة واحداً متجانساً على جميع الأصعدة. وهذه السياسة تتطلّب وقتاً طويلاً وجهداً دؤوباً. انما من حسناتها أنها قد تحلّ المشكلة بدون تصادم وعنف. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن الجماعات مستعدّة للتخلّي عن خصوصياتها على أرض نمت فيها هذه الخصوصيات وتبلورت وتوطّدت؟ الجواب هو عند الجماعات أنفسها وليس في التنظير الاجتماعي أو الفذلكات القانونية.

أما إذا أرادت الجماعات الابقاء على الدولة الواحدة والتعايش تحت لوائها مع التمسك بخصوصياتها والحفاظ على كيانها (خصوصيات وكيان كل جماعة)، فلا يبقى أمامها إلا الحل التعددي الذي يتنافى مع الحلول الإلغائية أو التذويبية.

إن الصيغة التعددية (la formule pluraliste) في المفهوم الحديث تعني أن الدولة «المتّصفة بانقسامات طائفية» لا تقوم فقط على مجموعة واحدة منسجمة من الأفراد بل تضمّ مجموعات بشرية مختلفة، تجعلها تتعايش في وئام وسلام وتسعى الى حل مشاكلها وتسوية تناقضاتها. بكلام آخر: تكون التعددية عندما تعترف الدولة بخصوصيات الجماعات بينما تعمل في المقابل على ضمّها في مؤسسة سياسية واحدة قابلة للعيش. انها تعترف بالتمايز بين الجماعات، ولكنها تسعى في الوقت نفسه الى صيانة وحدة المؤسسة، ألا وهي الدولة عينها. لكن الحل التعدّدي يرفض مفهوم الدولة القومية، ويعتبر أن الدولة ليست الأداة المؤسساتية لأمة معينة، بل يجب أن يكون هناك قاطع بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمة، كما سبق وذكرنا.

ـ الاطار الدستوري للتعددية المجتمعية

لتركيبة المجتمع أثرها الكبير على تنظيم المؤسسات السياسية في الدولة. فإذا قامت

(٤) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٨.

الدولة على مجتمع أحادي، فلا شكّ بأن نظام الدولة المركزية الموحّدة، كما هي الحال في فرنسا أو في بريطانيا، هو النظام الأنسب. أمّا إذا قامت الدولة على مجتمعات متعدّدة، فلا شكّ بأن طبيعة تكوين هذه المجتمعات تفرض تنظيماً سياسياً مناسباً لتلك التعددية يؤالف بين حقوق الجماعات الطبيعية والمؤسسة العامة المنظّمة لها. قال العلاّمة «بيردو»: «إن الوسائل التقنية متوفّرة كي تؤمّن بشكل سلمي تلاؤماً عضوياً بين مؤسسة الدولة وبين جماعات المواطنين عندما يكون هؤلاء منقسمين في انتماءاتهم إلى أوساط إتنية مختلفة»(٥).

وهذه الوسائل التقنية التي تكلّم عنها «بيردو» تتجسّدُ بالفدرالية (Le Fédéralisme)، التي تُرجمت الى العربية بعبارة «النظام الاتحادي» الذي يبدو في خطوطه العريضة وكأنه «الوسيلة الأكثر ملاءمة لتنظيم الحكم في المجتمعات التي لا يمكن أن تخضع للتشريعات الموحّدة التي تفرضها الدول الموحّدة، وذلك لأسباب تاريخية أو اجتماعية أو جغرافية أو اقتصادية»، كما قال «شارل دوران»(٦).

وذهب «ريمون آرون» المذهب نفسه إذ أكّد أن الفدرالية كانت في بعض البلدان «الحل الأنجع لمشكلة تعايش قوميّات مختلفة في إطار دولة واحدة»(٧).

لكن النظام الفدرالي الذي أجمع المؤلّفون على كونه حلاً لمشكلة التعددية في الدولة الواحدة له أوجه عدة. إذ يمكننا التأكيد على أنّ كل دولة فدرالية، حتى ولو خضعت لمبادئ النظام العامة، تشكّل نموذجاً خاصاً من حيث تنظيمها الداخلي. انما إذا ألقينا نظرة شاملة على الموضوع، يمكننا القول إنّ هناك نظامين رئيسيين للفدرالية، هما الفدرالية القائمة على أساس جغرافي والفدرالية القائمة على أساس شخصي.

يتلخّص الحلّ الجغرافي بتجزئة اقليم الدولة إلى عدد من المقاطعات تتناسب مع تواجد الجماعات المتمايزة عليها بشكل كلّي أو اساسي. ويفترض بالطبع أن تكون الجماعات المعنيّة موجودة بشكل ثابت في هذه المقاطعات، مما يتيح تعيين حدود ثابتة ومعلومة لها. وهكذا تُعطى كل جماعة حقّ التصرّف بشؤونها الخاصة على أرضها بدون مداخلات خارجية، بينما تقوم كل المقاطعات، مجتمعةً ومتكاتفةً، بتسيير الشأن العام الذي يهمّ الدولة ككل.

أما الفدرالية الشخصية فيمكن تطبيقها عندما يكون هناك تداخل وتشابك بين الجماعات، ولا يمكن فرزها كلياً أو جزئياً على أساس جغرافيّ. وفي هذا الإطار، يكون إقليم الدولة موحّداً ويخصّ الجميع. إلاّ أن كل فرد يكون متعلقاً عضوياً بالجماعة التي ينتمي إليها، ويتمتّع بالتالي، أينما وُجدَ على أرض الدولة، بنظام قانوني وسياسي هو النظام الخاص بجماعته. هذا النوع من الفدرالية استثنائي جداً، ولا نراه إلاّ في دول قليلة لم تصمد مؤسساتها أمام المحن التي قد تفجّرها التعددية: اعتمده الدستور القبرصي الذي وُضع عام ١٩٦٠ وسقط فيما

---

(٥) G. burdeau, Traité de science politique,t.II, l'Etat, Paris, 1967, p.117

(٦) Ch. Durand, Confédérations d'Etats et Etat fédéral, Paris, 1955, p.15

(٧) R. Aron, Principes du fédéralisme, Paris, 1948, p.38

بعد. كما يَعتبر مطبّقاً في الدولة اللبنانية الحالية، وستكون لنا عودة إليها.

لمّا كان موضوعنا هو الفدرالية بمعناها الواسع المتعارف عليه، أي الفدرالية القائمة على أساس جغرافيّ، فلا بدّ أن نعرض خصائص هذا النظام الذي تعتمده دول عدة شرقاً وغرباً، وفي جميع القارات. ففي القارة الأميركية، نراه معتمداً في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وسواها. وفي أوروبا، يقوم هذا النظام في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وسويسرا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، ومؤخراً في بلجيكا. وفي سائر أنحاء العالم، نجده مطبّقاً في الهند وأندونيسيا وجنوب افريقيا والسودان ونيجيريا وأوستراليا وغيرها من الدول التي رأت فيه حلاً لمشاكلها الداخلية ودرعاً في وجه المخاطر التي قد تهدّد الدولة في وجودها.

والجدير بالذكر أنّ هذه الدول قد نشأت عن طريقتين مختلفتين فمنها ما نشأ عن اندماج عدة دول أو دويلات في دولة اتحادية واحدة، بحيث تنازلت كل منها عن شيء من سيادتها وفقدت شخصيتها الدولية لصالح دولة الاتحاد، كالولايات المتحدة الأميركية وسويسرا مثلاً. ومنها ما نشأ عن تجزئة دولة موحّدة إلى وحدات تُعطى كل منها استقلالية ذاتية بالنسبة لبعض شؤونها الداخلية الخاصة، كالاتحاد السوفياتي والبرازيل وغيرها.

ولكن، مهما تعدّدت النماذج، فإن هناك قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الاتحادية هو وحدة الدولة في المجال الدولي وعلى الصعيد السياسي الداخلي، كما يراها القانون الدستوري. فوحدة الدولة على الصعيد الخارجي تتجلّى بما يلي:

(١) وحدها الدولة الاتحادية ـ من دون العناصر المكوّنة لها ـ تتمتّع بشخصية دولية.

(٢) يتمتّع رعايا الدولة الاتحادية بجنسية واحدة.

(٣) تقوم الدولة الاتحادية على اقليم واحد، معترف به دولياً، يتألّف من المقاطعات المكوّنة. ويمثّل هذا الاقليم الكيان الجغرافي للدولة الاتحادية الذي يجسّد وحدة أراضيها.

أما الوحدة السياسية على مستوى القانون الدستوري الداخلي فتظهر كما يلي:

(١) للدولة الاتحادية مجال دستوري خاص يكمن في دستور اتحادي تضعه هيئة تأسيسية سيّدة، مؤلّفة من عناصر ينتمون إلى كل الوحدات، يوافق عليه الجميع، ويسمو على كل الدساتير الخاصة بالوحدات.

(٢) للدولة الاتحادية سلطات عامة اتحادية: فهناك سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية اتحادية تسمو على الجميع. ويجدر التشديد على أن أعضاء المجالس النيابية الإتحادية، أياً كان نوعها، يجب أن يُنتخبوا من قبل الوحدات الاتحادية بحيث تنفرد كل مجموعة بانتخاب ممثّليها، فتأتي نتيجة الاقتراع صادقةً ومعبّرة عن «ديمقراطية الأكثرية» داخل كل مجموعة.

(٣) للسلطة الاتحادية أن تسنّ قوانين اتحادية تطبّق مباشرة على جميع المواطنين.

(٤) تتمتّع الدولة الاتحادية بصلاحيات ادارية تختلف أهميتها وطريقة ممارستها بين دولة وأخرى.

(٥) للدولة الاتحادية صلاحيات قضائية ولها محاكمها الخاصة، ولا سيّما محكمة عليا مهمتها الفصل في النزاعات بين الوحدات المكوّنة للاتحاد.

في المقابل، نرى الوحدات الاتحادية تتمتّع كل منها بدستور، وسلطة تنفيذية، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية خاصة. فتكون حرّة في إرساء قانونها الأساسي على الشكل الذي يناسبها شرط ألاّ يتناقض مع الدستور الاتحادي الذي تكون قد شاركت هي في وضعه. وكذلك فيما يتعلّق بالقانون الخاص، مدنياً كان ام جزائياً، فللوحدة الاتحادية أن تضع القوانين الداخلية التي تتناسب مع مجتمعها وتطلّعاتها. كما يعود لها ان تحدّد سياستها الخاصة، أكان ذلك على مستوى الادارة المحلية أو التربية أو البيئة أو الشؤون الاجتماعية، الى ما هنالك من الأمور التي تتعلّق مباشرة بالجماعة المحلية.

لم نذكر هنا غير بعض الخطوط العريضة لبعض القضايا التي يمكن أن تنفرد بها الدولة الاتحادية أو الوحدات، نظراً لتعدّد الأنظمة الاتحادية وتشعّبها. فكل دولة حرّة في اتخاذ الشكل الذي يناسبها. تبقى مثلاً أمور جوهرية أخرى كخدمة العلم، والأمن، والنظام الضرائبي، والمواصلات على أنواعها، والطاقة وغيرها، وكلها أمور يُتّفق عليها بين الأطراف حسب درجة قوة الاتحاد.

أما كيفية توزيع الاختصاصات بين الدولة المركزيّة والوحدات الأعضاء، فتختلف بين دولة وأخرى، وذلك حسب الظروف التي نشأت فيها الدولة الاتحادية.

ففي الدول التي نشأت عن اندماج عدة دول، نرى أن الاتجاه يميل نحو توسيع اختصاصات الوحدات على حساب اختصاصات الدولة المركزية. ونلاحظ، على عكس ذلك، أن الاتجاه في الدول التي نشأت عن تجزئة دولة موحّدة في الأساس يسير عامة نحو ترجيح حصة الدولة المركزية على حساب الوحدات المكوّنة للاتحاد(٨).

على أي حال، هناك ثلاث طرق تعتمدها الدساتير الاتحادية في توزيع الاختصاصات. الطريقة الأولى تكون بأن يحدّد الدستور الاتحادي، حصراً، المسائل التي تدخل في اختصاص السلطات المركزية وتلك التي تدخل في اختصاص السلطات التابعة للوحدات. وتكون الطريقة الثانية بأن يحدّد الدستور المركزي أو الاتحادي الاختصاصات التي تعود للدولة الاتحادية على سبيل الحصر، بينما يُترك ما عداها من اختصاصات لسلطات الوحدات. أما الطريقة الثالثة، فتتلخّص بأن يحدّد الدستور الاتحادي حصراً المسائل الداخلة في اختصاص الوحدات، وتكون الاختصاصات الأخرى التي لم ترد في هذا الحصر من نصيب السلطات المركزية في الدولة.

ولكن، أياً تكن الطريقة التي توزّع فيها الاختصاصات بين الوحدات المكوّنة للاتحاد والدولة الاتحادية المركزية، فإننا نلاحظ أن جميع المسائل أو الموضوعات التي تهمّ الدولة بأسرها، أي تلك التي تتعلّق بالمصلحة العامة للدولة تدخل في اختصاص السلطات المركزية؛

(٨) ابراهيم شيحا: «الأنظمة السياسية». بيروت، ١٩٨٢ ص ١٠.

بينما تكون المواضيع ذات الطابع المحلي الصرف والمتعلقة بالشؤون الخاصة لكل وحدة عائدة لسلطات هذه الوحدة.

وعليه، فاننا نرى بشكل عام ان معظم الدساتير الاتحادية حرصت على حصر المسائل التالية في السلطات الاتحادية المركزية: التشريعات المالية والجمركية، التشريعات النقدية والتجارية الخارجية، تشريعات الجنسية والتجنّس والهجرة، التشريعات الخاصة بالمقاييس والمكاييل وغير ذلك من المسائل الت يجب أن تتّسم بطابع الوحدة في أقاليم الدولة الاتحادية كافةً. كما أنه تُركت للسلطات المركزية أمور الدفاع الوطني، والشؤون الأمنية الخطيرة كمسألة اعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ.

إن هذا النظام الفدرالي أو الاتحادي المركزي الذي عرضنا بعض خطوطه العريضة هو في الواقع نظام اللامركزية السياسية التي طالما نسمع بها اليوم. ويجب التمييز هنا بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية. وهما نظامان مختلفان في الأساس.

ان اللامركزية السياسية تهدف الى توزيع وظائف الدولة السياسية بين مؤسسات الدولة الاتحادية والمؤسسات المحلية العائدة للوحدات الأعضاء، أي أنها توزّع الوظيفة السياسية في الدولة على سلطات عامة اتحادية وأخرى محلية خاصة بكل وحدة عضو على حدة. وبالتالي، فاننا نرى كل وحدة عضو في الاتحاد تتمتّع باستقلالية ذاتية في ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في المجالات التي تعنيها وحدها. من هنا، لا يمكن أن نتصوّر قيام نظام اللامركزية السياسية في الدول الموحّدة.

أما اللامركزية الادارية، فانها نظام اداري غايته تنظيم العمل الاداري في المؤسسات العامة، وذلك بتوزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية القائمة في العاصمة، وبين الهيئات المستقلّة الاقليمية، كالمحافظات والمدن والقرى، او المرفقية كالمؤسسات العامة المستقلة (شركات المياه والكهرباء والنقل...)، والتي تمارس وظائفها تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية. وبالتالي، فان نظام اللامركزية الادارية لا يتعلّق بنظام الحكم السياسي في الدولة ولا بتركيبة المجتمع داخل الدولة، انما يتعلّق بكيفية ممارسة الوظيفة الادارية: انه نظام اداري، لا نظاماً سياسياً.

ـ سويسرا: نموذج فدرالي حي

نرى من المهم، في سياق هذه الدراسة الوجيزة عن الفدرالية، أن نقدّم لمحة عن التنظيم البنيوي للاتحادية في سويسرا، اذ تُعتبر هذه الدولة نموذجاً حياً للنظام المذكور، خاصة وأن هذا التنظيم يتضمّن العديد من القواسم المشتركة بين الدول الاتحادية، ويتطابق الى حدّ بعيد مع مظاهر الفدرالية في الولايات المتحدة، علماً بأن العلاقة بين السلطات السياسية في هذه الدولة تجعل من حكمها حكماً رئاسياً، بينما الحكم في الاتحاد السويسري هو ذو طابع مجلسي لا يلعب فيه رئيس الدولة الا دوراً رمزياً وحسب.

لا بدّ من الاشارة أولاً الى ان اسم «الكونفدرالية» الذي يُطلق على الاتحاد السويسري هو تسمية خاطئة، لأن نظام سويسرا هو فدرالي مئة بالمئة، والفرق شاسع بين الفدرالية والكونفدرالية.

فالنظام الكونفدرالي، الذي يُطلق عليه بالعربية اسم «الاتحاد الاستقلالي او التعاهدي»، يقوم على معاهدة دولية بين دول مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً. والدول التي يتألّف منها الاتحاد الكونفدرالي تحتفظ بشخصيتها الدولية. فتعقد المعاهدات التي تشاء، وتعترف بالدول التي تريد، ولا يمكن لأحد ان يفرض عليها سياستها الخارجية. كذلك من الناحية الداخلية، فان لكل دولة من دول الاتحاد الحق في أن يكون لها النظام السياسي الذي ترتأيه، ويتمتّع مواطنوها بجنسيتهم الأصلية، دون أن يكون لذلك اي تأثير على رابطة الاتحاد. ومن الأمثلة على الكونفدرالية جامعة الدول العربية.

اما في الاتحاد الفدرالي، وكما رأينا، فلا يكون للوحدات أية شخصية دولية، ولا يتمتّع مواطنوها بجنسية خاصة بل يحملون جنسية دولة الاتحاد. كذلك لا تتمتّع الوحدات بكامل سيادتها الداخلية اذ أن مظاهر هذه السيادة تكون موزّعة بين الوحدات الأعضاء والدولة المركزية.

وبالعودة الى الاتحاد السويسري، نشير إلى أنه يضمّ في يومنا هذا اثنتي وعشرين «مقاطعة سيّدة» "cantons souverains"، كما وردت تسميتها في الدستور، وهي كانت في العصور الغابرة متمايزة، مستقلّة الواحدة عن الأخرى. ثم نشأ بينها اتحاد كونفدرالي تحوّل فيما بعد الى نظام فدرالي.

لقد جاء في رسالة نابوليون بونابارت الى المقاطعات السويسرية بتاريخ ١٠ كانون الأول ١٨٠٢ ما يلي: «ان سويسرا لا تشبه اية دولة أخرى، لا من حيث موقعها الجغرافي والتوبوغرافي، ولا من حيث اللغات والديانات المختلفة، ولا من حيث التفاوت الشديد في العادات التي تفرّق أجزاءها المتنوّعة. ذلك ان الطبيعة جعلت من دولتكم دولة اتحادية، وليس من الحكمة بشيء مقاومة الطبيعة»(٩).

اذن، كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تكون الدولة السويسرية دولة مركّبة على أساس فدرالي، وأن تعكس مؤسساتها الدستورية واقعها التعددي. فجاء في المادة الثانية من الدستور الحالي الصادر عام ١٨٧٤ أن غاية الاتحاد هي «حماية الوطن ضد الاعتداءات الخارجية، والمحافظة على الأمن والنظام في الداخل، وحماية الحريات الشعبية وحقوق المقاطعات المتحالفة وتنمية ازدهارها المشترك». وقد اعتمد الدستور، في توزيعه الصلاحيات بين الدولة الاتحادية والمقاطعات، القاعدة التي اتّبعتها الولايات المتحدة، بحيث تكون الصلاحيات التي لم يفوّضها الدستور حصراً الى الدولة الاتحادية بموجب نص صريح، من حق

---

(٩) W. Martin et P. Béguin, Histoire de la Suisse, Lausanne, 1959, p.43

المقاطعات المكوّنة للاتحاد، علماً بأن العديد من الصلاحيات أصبحت مشتركة بين الاتحاد والمقاطعات، على أثر تعديلات لاحقة.

وعليه، فقد خصّ الدستور السويسري الدولة الاتحادية باختصاصات خارجية واختصاصات داخلية(١٠). خارجياً، يعود الى الاتحاد أمر تنظيم العلاقات الدولية وادارتها بواسطة المجلس الفدرالي، فلا تكون للمقاطعات أية شخصية دولية، وذلك بالرغم من أن الدستور قد حفظ لها الحق في عقد بعض الاتفاقات القليلة الشأن مع الخارج.

أما فيما يتعلّق بالشؤون الداخلية، فتتلخّص صلاحيات الاتحاد بالاشراف على الأمن والسلام، من جهة، وبتنظيم الادارات الاتحادية والإشراف عليها، من جهة ثانية. ويعود الى المقاطعات أمر المحافظة على الأمن والسلام داخل حدود كل منها، مما يجعل الشرطة مرتبطة بالمقاطعات. إلاّ أنه يحقّ للاتحاد أن يتدخّل بقواته المسلّحة للحفاظ على الأمن داخل المقاطعات بناء على طلبها، وحتى من دون هذا الطلب، اذا كان من شأن الاضطرابات الواقعة في مقاطعة معيّنة تهديد الأمن في سائر المقاطعات. أما المصالح العامة، فمنها ما تعود كاملة للاتحاد، كالضرائب المالية والمصالح الاقتصادية من حيث إنشائها وجبايتها واستثمارها، وهي الجمارك، والكحول، والبريد والبرق والهاتف، والعملة والأوراق النقدية الصادرة عن المصارف. ومنها ما يتولّى الاتحاد تنظيمها. وتقوم المقاطعات بادارتها بالاشتراك مع الاتحاد، كالدفاع الوطني، وشرطة الأجانب، والسجل التجاري، والسجل العقاري وسواها. وهناك مصالح عديدة يكتفي الاتحاد بوضع تشريعاتها، كلياً أو جزئياً، تاركاً ادارتها للمقاطعات. ونذكر منها شرطة المياه والغابات، واستثمار الطاقات الكهربائية والمائية، والصيد البري والمائي، وحماية العمل، والشرطة الصحية، والتعليم الابتدائي، والأشغال العامة، والمهن الحرّة والمصارف. وتبقى أخيراً بعض المصالح التي يحق للاتحاد الرقابة عليها فقط، بينما تعود صلاحياتها كاملة الى المقاطعات، وأهمها الطرق والجسور. اما الخطوط الحديدية فيكتفي الاتحاد بحق منح امتيازاتها فقط.

من جهة أخرى، فان الصلاحيات التي خصّ بها الدستور المقاطعات لا تزال واسعة في المجال الداخلي، بينما تضاءلت كثيراً في الأمور الخارجية: فبعد أن كانت للمقاطعات صلاحيات واسعة في علاقاتها مع الخارج، في ظل المعاهدات الاتحادية القديمة، لم يبقَ لها في الدستور الحالي سوى الحق في عقد اتفاقات ضئيلة الأهمية كالأمور التي تتعلّق بالبيئة والشرطة وبعض المسائل الأخرى، الاقتصادية والادارية، ذات الصفة المحلية البحتة، على ان تجري المفاوضات بشأنها تحت اشراف الاتحاد ورقابته. كما ان للمقاطعات الحق في التعاقد فيما بينها، على ألاّ يتناول موضوع هذا التعاقد سوى الأمور التشريعية أو الادارية أو القضائية التي جعلها الدستور من صلاحياتها هي، بعدم حصره إياها في الدولة الاتحادية.

---

(١٠) اعتمدنا في عرض هذه الاختصاصات ما ورد في كتاب «الوسيط في القانون الدستوري العام»، للدكتور ادمون رباط، الجزء الأول، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٩١ وما يتبعها.

لا بدّ من التشديد في هذا المجال على أن الدستور الاتحادي قد حفظ للمقاطعات حقها الكامل في وضع دساتيرها الخاصة، شرط ألاّ تتعارض مع أحكام الدستور الاتحادي، نصاً وروحاً، وأن تحترم مبادئ الديموقراطية والنظام التمثيلي. كما ان للمقاطعات سلطة تشريعية خاصة بها، تتناول كل ما هو غير داخل في اختصاص الاتحاد، لا سيما الأمور المتعلقة بشؤون التعليم، والعلاقات بين الأديان، والأمن الداخلي وغيرها.

هذه اللمحة عن النظام الاتحادي في سويسرا تعطينا فكرة حيّة عن كيفية تنظيم التعايش بين الوحدات والدولة الاتحادية في الدولة المركّبة على اساس فدرالي. ولا نرى فيها اي سبب لانهيار الدولة. هذا مع الاشارة الى انه اذا لم تكن التعددية السبب الأساسي لإقامة الدولة الاتحادية في سويسرا، فان هذا النظام يؤمّن استمرار تلك التعددية واحترام خصوصيات الجماعات التي يتألف منها الاتحاد السويسري.

٢ـ الفدرالية ولبنان

حاولنا في القسم الأول أن نلقي بعض الأضواء على المشاكل التي قد تجابه الدول ذات المجتمعات المتعددة وعلى الأطر الدستورية التي ترعى هذه التعددية وتنظّمها، والتي تتجسّد بالحل الفدرالي. والآن، لا بدّ من التساؤل عما اذا كان هذا الحلّ يتناسب والواقع المجتمعي في لبنان، ويصلح بالتالي كمخرج للأزمة التي يتخبّط بها النظام اللبناني منذ أمد.

للإجابة على هذا السؤال، يجب قبل كل شيء استعراض تركيبة المجتمع وتطوّر النظام السياسي منذ أن بدأت تلوح في هذه البلاد ملامح الدولة بالمفهوم العلمي للكلمة.

أ ـ الطوائف اللبنانية

قبل القرن السابع عشر، كانت تقيم على الأراضي اللبنانية طوائف دينية تعيش كل واحدة منها بمعزل عن الأخرى، لها رئيسها ونظامها الاجتماعي ومؤسساتها الخاصة، وتكاد تكون منغلقة على نفسها إلاّ فيما ندر وفي مجال التعامل مع الأخطار الخارجية.

يقول جواد بولس: «ان هذا التوزّع لسكان لبنان في تكتّلات طائفية متميّزة، ليس وقفاً على الحقبة التي تبتدئ مع الاسلام... وهذه الظاهرة نجدها احدى الصفات الدائمة والثابتة لتاريخ لبنان الطويل، وهي لا تزال حتى أيامنا هذه... ونجد ان التكتلات الطائفية في لبنان تمثّل تكتلات قبلية. وهي تشكل بالفعل نوعاً من الاتحاد السياسي الديني (fédération)، على غرار التجمّعات الأوروبية في القرون الوسطى والأقاليم الاتحادية في سويسرا، يكون لكل جماعة منها استقلالها الداخلي الخاص، وفرديّتها الجماعية، وميولها الذاتية...» ويضيف: «إن جبل لبنان، بتكوينه الطبيعي المقسم الى مناطق، قد قدّم لهذه الجماعات السياسية الطائفيةالمختلفة ملاجئ أمن منيعة، حيث كانت تعيش رغم تقاربها في المكان، منعزلة تقريباً

الواحدة عن الأخرى»(١١).

ويؤكد ادمون رباط أن الطائفية هي أساس الكيان اللبناني «لأنه ما من لبناني يقيم في لبنان أو خارجه إلاّ وهو منتم الى طائفة معيّنة، كان الدين مصدرها، والعقيدة لواءها والحياة المتجمّعة إطارها، عبر الأجيال. فالطائفية قد لعبت دوراً رئيسياً في تكوين الشعب اللبناني، بل في انشاء الدولة اللبنانية. وهي ما برحت المحرّك الأول، والأشد ظهوراً وفعالية، بجانب سواها من العوامل الاقتصادية والسياسية، لحياة الدولة والمجتمع بأسرها. لدرجة أن في نطاقها، تندرج سائر المواصفات من فوارق تاريخية وجغرافية واجتماعية، لكي تلعب دورها في كل من الطوائف القائمة»(١٢).

بناء عليه، يمكننا القول إنه قبيل القرن السابع عشر وعلى قسم كبير من الإقليم الذي يحدّ الدولة اللبنانية اليوم، كانت تقيم بصورة أساسية جماعتان مستقلّتان، هما الموارنة في المنطقة الشمالية والدروز في المنطقة الجنوبية. ولم يكن بين المنطقتين في بادئ الأمر غير علاقات ضئيلة جداً وما ان تزعّم المعنيون المنطقة الدرزية حتى راحوا يشجّعون نزوح المسيحيين اليها. وما ان خلفهم الشهابيون حتى كان عدد كبير من المسيحيين قد استوطن هذه المنطقة.

وهكذا، مع هذا التداخل، نشأت في لبنان سلطة سياسية (بدأت مع الإمارة) نمت وتطورت دون توقف من مطلع القرن السابع عشر حتى اليوم. وقامت الى جانب الموارنة والدروز طوائف تقل عنها أهمية من حيث عددها، هي الشيعة والسنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، ومن ثمّ انضمّت اليها في حقبات لاحقة طوائف أخرى كانت من اهمها الطائفة الأرمنية في مطلع القرن العشرين.

وبزعامة الأمراء المعنيين الدروز والشهابيين المتنصّرين، تآلفت الطوائف اللبنانية في ما يشبه الفدرالية. لكن الاتصال العملي بينها كاد يقتصر على التعاون السياسي والعسكري والتجاري ولا يتعدّاه الى المجتمع. فكانت كل طائفة تدبّر أمورها الداخلية بنفسها وتفاخر بهويتها المستقلة وتحرص على حقوقها الخاصة. «وكانت خلافات الجوار تجعل هذه الجماعة تتجابه في أحيان كثيرة. فتقف الواحدة ضد الأخرى. ولكن غريزة البقاء والدفاع كانت تقودها غالباً الى الاتحاد مع بعضها لمكافحة الأخطار المشتركة»(١٣).

يعقّب كمال الصليبي على كل هذا بقوله: «من هنا يتّضح أن الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمة واعية لكيانها موحّدة في أهدافها، وانما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون الى العقد الجماعي... وبالتالي، فانه من الصعب على المؤرّخ القول بـ«شعب لبناني» دون تحفظ»(١٤).

---

(١١) جواد بولس: «لبنان والبلدان المجاورة»، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٨٢ و٢٨٣.
(١٢) ادمون رباط: «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني»، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٤٦.
(١٣) جواد بولس: المرجع السابق، ص ٢٨٣.
(١٤) كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث»، بيروت ١٩٧٢ ص ٢٨.

ويضيف ادمون رباط: «ان الطوائف اللبنانية هي في حالة من المعايشة ـ ولا نقول من التعايش، لأن التاريخ هو الذي فرض عليها حياتها المشتركة ـ التي تجعل الشعب اللبناني الذي يضمّها بادياً، في آخر تحليله، بشكل اتحاد بين طوائفه، على أساس المساواة في حقها بالوجود، وفي حريتها التامة بممارسة حياتها الذاتية...»(١٥)

في الواقع، إن الذين اهتمّوا بوضع الأنظمة السياسية في لبنان كانوا يعون دائماً أن هذه البلاد مكوّنة من طوائف عدة تؤلّف كل منها مجتمعاً مصغّراً قائماً بذاته. لكنهم عالجوا الأمر إما بطريقة عشواء واما باعتبار الظاهرة التعددية قضية مرحلية يجب تخطّيها عن طريق سياسة توحيدية صارمة.

ب ـ مرحلة ما قبل الجمهورية

إن التناقضات بين الطوائف اللبنانية تغلّبت على التحالفات التي عرفتها الإمارة وأسقطت صيغة التعايش في الجبل التي تحوّلت منذ سنة ١٨٤٠ الى واقع صدامي أدّى الى انشاء نظام القائمقاميتين سنة ١٨٤٢. فكانت القائمقامية الدرزية في الجنوب والقائمقامية المسيحية في الشمال، تفصل بينها طريق بيروت ـ دمشق. وقد قيل إنها كانت أول محاولة فدرالية قامت على أساس جغرافي.

ولكننا نلاحظ ان هذه الصيغة افتقرت الى الكثير من معالم الفدرالية، حيث تشارك الوحدات في القرار الجماعي وحيث توجد سلطة مركزية فاعلة. وكان من شأن النظام أن قضى على الاستقلالية التي كانت تنعم بها الإمارة وقُسّم لبنان الى قسمين بكل ما للتقسيم من معنى، من دون أن تُحلّ المشكلة التعدّدية. ذلك أن كل قائمقامية كانت تضمّ عدداً لا يُستهان به من ابناء الطائفة الأخرى. فأدّى تقسيم الأرض الى تجزئة الطائفة والتنكّر لوحدتها واستقلاليتها. فسقطت التجربة. وهنا نشير إلى أهمية تسويات شكيب أفندي التي لم تكتف فقط بالاعتراف بوجود الطوائف، بل أقرّت لها بامتيازاتها وحقوقها في المشاركة في الحكم من جميع جوانبه، انما في نطاق كل قائمقامية على حدة. لقد رأى البعض أن التجربة التي عايشها الجبل في ظل القائمقاميتين «أثبتت أن وحدة الطائفة، بكل خصوصيّاتها وتطلّعاتها، توجب استقلاليتها في ادارة شؤونها، وترفض اية هيمنة أخرى على أبنائها، مهما كان الشكل الدستوري الذي يحكمها... وبالتالي، فان اعطاء هذه الوحدة طابعاً دستورياً هو القاعدة والأساس في صياغة اي نظام للجبل»(١٦).

اما نظام المتصرفية الذي تلى القائمقاميتين، فقد أعاد وحدة الجبل الجغرافية وأخذ بوحدة الطائفة وشرّع استقلاليتها وحقوقها على مختلف مستويات السلطة والتقسيم الاداري والقضاء، آخذاً بعين الاعتبار تركيبة المجتمع اللبناني. فحافظت كل جماعة على خصوصياتها

(١٥) ادمون رباط: المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(١٦) جان شرف: صيغة التعايش الدستوري في لبنان، مجلة حاليات، العدد ٣٩، ص ٣٣.

وشاركت في الحكم على مختلف درجاته بحيث كنا أمام ما سمّيناه الفدرالية الشخصية. لكن الحقيقة تقال إن الفضل في الإستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني الذي عرفه لبنان ايام المتصرفية، دونما حاجة الى الحلول الفدرالية على أساس جغرافي، يعود الى الدول العظمى التي شاركت في وضع النظام والتي ضمنت تحقيقه وسهرت على تنفيذه. كما يعود أيضاً الى حصر لبنان في جبله حيث كانت المعادلة لصالح المسيحيين بنسبة ثمانين بالمئة تقريباً، مما جعل المجتمع أكثر تجانساً وضعفت بالتالي فرص التنازع.

هذا «التجانس» في المجتمع سيسقط مع خلق دولة لبنان الكبير التي ضمّت الى الجبل مناطق اسلامية بأكثريتها الساحقة، وكان سكان هذه المناطق قد اعترضوا منذ البدء على إلحاقهم بالدولة اللبنانية معتبرين أن هذا العمل يفصلهم عن العالم العربي والاسلامي الذي يشعرون بالانتماء اليه، ليدخلهم في كنف دولة كانت المعادلة فيها لصالح المسيحيين. وقد تضامن معهم بعض دروز الجبل، «فكان الكسب في مساحة الأرض يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. وفقد لبنان توازنه الداخلي بزيادة سكانه المسلمين»(١٧). وهذه العناصر الثلاثة، التجانس والتمازج والترابط، لا بدّ من توافرها لإقامة الدولة القوميّة الموحّدة.

ج - الدستور

لن ندخل هنا في ملابسات وضع الدستور ولا في موقف مختلف الأطراف من الدولة والدستور. نكتفي بالقول إن ميشال شيحا الذي اعتبر البعض أنه كان له تأثير كبير على روح الدستور (بينما يؤكّد ادمون رباط أن شيحا كان غائباً عن اجتماعات المجلس في الحقبة التي وُضع فيها النص)(١٨)، كان يشدّد دائماً في أقواله وكتاباته على تعدّدية المجتمع اللبناني ويردّد أن لبنان السياسي هو «مجموعة أقليات، مجموعة إتنيّات، مجموعة حضارات، مجموعة أعراق، مجموعة طوائف»(١٩).

إلاّ أن الدستور لم يأت على ذكر الطوائف إلاّ بخجل، وذلك في المادة ٩٥ المؤقّتة التي تنص على ما يلي: «بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق، تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، دون أن يؤول ذلك الى الإضرار بمصلحة الدولة». كما ان الدستور اكتفى باعلان مبدأ الحرية الدينية مع الإقرار للطوائف بأن تكون لها قوانينها الخاصة للأحوال الشخصية، وذلك بتأكيده في المادة التاسعة ان «حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية،

---

(١٧) فيليب حتي: «لبنان في التاريخ»، بيروت، ١٩٥٩، ص ٥٩٧.
(١٨) E. Rabbath, La Constitution libanaise, origines, textes et commentaires, Beyrouth, 1982, p.41
(١٩) ميشال شيحا: «لبنان في شخصه وحضوره»، الندوة اللبنانية، ١٩٦٦.

والمصالح الدينية». وينصّ الدستور ايضاً في مادته العاشرة على أنه «لا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة».

يرى البعض في المواد ٩ و١٠ و٩٥، وفي قوانين الانتخاب المتعاقبة التي تضمن جميعها لكل طائفة حصتها المحدّدة مسبقاً من مقاعد مجلس النواب، الوجه الحقيقي للنظام اللبناني. ان تبدو وكأنها تحترم خصوصيات الجماعات فيما يتعلّق بأنظمة أحوالها الشخصية وحريتها في تعليم أولادها على الشكل الذي تراه مناسباً، كما انها تكفل المشاركة عن طريق تمثيل كل الطوائف على جميع أصعدة الحكم والادارة. وبالتالي، فان هذه المواد تكسب النظام صفة الفدرالية الشخصية في اطار دولة موحّدة.

ولكن نظرة الى الواقع تبيّن لنا أن هذه الفدرالية ناقصة ومشوّهة. ناقصة، لأنه كان من الممكن أن تتناول مجالات أخرى كالإعلام ـ أو على الأقل بعض وسائله ـ أو بعض القضاء المدني أو الجزائي، كما كانت الحال في الأنظمة التي سبقت دولة لبنان الكبير وغيرها من الأمور التي تنمّي خصوصيات الجماعات دون أن تمسّ بمصالح الدولة الجوهرية. كما ان الدستور تكلّم على الطوائف من دون أن يحدّدها أو يعدّدها. وانتظرت الدولة حتى عام ١٩٣٦ كي تصدر، بقرار المفوض الفرنسي (هو القرار ٦٠ در الشهير)، تشريعاً خاصاً بالطوائف وتحدّد بالتالي مَن هي هذه الطوائف وما هي حقوقها وواجباتها.

وهذه الفدرالية مشوّهة كذلك في الواقع، لأن المادة ٩٥ من الدستور مؤقتة وغير ثابتة وواضحة المعالم. فتمثيل الطوائف «بصورة عادلة» في تشكيل الوزارة هو أمر غير دقيق. فالدستور البلجيكي، مثلاً، يحدّد بوضوح أن «الوزارة تضم عدداً متساوياً من الوزراء الناطقين بالفرنسية والوزراء الناطقين بالنيرلاندية». وفيما يتعلّق بتأليف المجالس النيابية، وإن كان لكل طائفة حصتها النسبية المحدّدة مسبقاً، فإن جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية، على اختلاف طوائفهم، يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة، على اختلاف طوائفهم. فلا تنفرد كل طائفة بانتخاب ممثّليها. ومع حسنات هذا النظام الانتخابي من حيث لجم التطرف، فإنه يجعل من الممكن أن يكون ممثّل طائفة معيّنة في دائرة معيّنة قد انتُخب من قبل ناخبي الطوائف الأخرى، وليس من قبل ناخبي طائفته. والأمثلة على ذلك عديدة... نحن نرى أن نظام القائمقاميّتين، بعد تسويات شكيب أفندي، كان أفضل في هذا المجال، اذ جاء فيه «... لمّا كان أهالي جبل لبنان مقسومين الى طوائف عديدة، يجب أن تتمتّع جميعها بنعم الحضرة السلطانية، فيُنتخب اعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة، ولكل طائفة ان تختار عضواً...»(٢٠) كما ان هذا النظام عدّد في نصه الطوائف التي يجب أن تتمثّل في مجلس كل قائمقامية.

أما فيما يخصّ حرية التعليم الواردة في المادة العاشرة، فانها حرية مزيّفة: اذ بفرض

(٢٠) فيليب وفريد الخازن: «المحررات السياسية»، المجلد الأول، ١٩١٠، ص ٢١٨.

شهادة رسمية واحدة ومنهجاً رسمياً واحداً، تكون الدولة قد قضت بصورة غير مباشرة على حرية التحرك المعطاة مبدئياً للطوائف في مجال التعليم. ذاك أنه على هذه الطوائف أن تتبع في مدارسها المناهج الرسمية، وإلاّ بقي ابناؤها دون شهادة رسمية تفتح أمامهم أبواب التخصص وفرص العمل.

تظهر لنا هذه الحقائق النموذجية أن المشكلة الطائفية لم تجابه في نص الدستور اللبناني على أساس علمي، واقعي وجريء، كما هي الحال في سائر البلدان المتحضّرة القائمة على التعددية المجتمعية.

قد يقال لنا إنه يوجد في كل نظام دستوري مكان للممارسات والقوانين والاجتهادات والأعراف الدستورية غير المكتوبة. كما ان في النظام اللبناني مكانة خاصة للميثاق الوطني الذي يُعتبر مكملاً للدستور. فماذا عن هذا الميثاق؟

د ـ الميثاق والصيغة

باعلانها دولة لبنان الكبير، لم تتمكّن فرنسا من الحصول على موافقة وولاء كل الفريق الذي كان يسكن الولايات التي ضُمّت الى الجبل. وهو، كما ذكرنا، فريق مسلم بأكثريته الساحقة، لم يكن ثمة ما يشدّه الى الالتحاق بجبل لبنان، بل كان ينشد الانضمام الى وحدة عربية شاملة.

لم يتبدّل الأمر عند وضع الدستور. وقد لوحظ أن معظم الهيئات الاسلامية التي استُشيرت في شكل الحكم الذي تريده للدولة لم تُجب على الأسئلة التي وُجّهت اليها، لأنها كانت ترفض أصلاً فكرة الانضمام الى لبنان. وكانت هذه الهيئات ترى في الدستور تكريساً لوضع راهن كانت ترفضه. فكنا أمام دولة نصف سكانها يتطلّع الى الشرق والى البلاد العربية والاسلامية لشعوره بالانتماء اليها عضوياً، والنصف الآخر يتطلّع الى الغرب طلباً للحماية لشعوره بالقلق على مصيره، اذا ما تُرك في خضم موجة وحدوية عربية اسلامية. فكان لا بدّ وأن يتّفق الطرفان على صيغة للتعايش تؤمّن ديمومة الدولة واستمراريتها. وراح بعض السياسيين يبحثون عن صيغة لايجاد حلّ وسط يؤمّن «لبننة المسلمين وتعريب المسيحيين». فكان الميثاق الوطني الذي اتّفق عليه بشاره الخوري ورياض الصلح عام ١٩٤٣، والذي اعتُبر يومها أنه يعبّر عن إرادة المسيحيين والمسلمين معاً. وقد قيل إن هذا الميثاق الذي لم يُكتب ولم يُدوّن أبداً في أي محضر رسمي كان ينوي «صهر عقيدتين متباينتين متضاربتين».

أما أهم المبادئ التي وردت في الميثاق فهي:

(١) لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً.

(٢) لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتازاً لأية دولة كانت.

(٣) التعاون حتى أقصى حدّ مع الدول العربية مع حفظ التوازن بين الجميع. فلبنان ذو وجه عربي ولسان عربي.

(٤) لا وحدة ولا اتحاد مع اية دولة كانت.
(٥) الصداقة مع جميع الدول الأجنبية التي تعترف باستقلال لبنان الكامل وتحترمه.
(٦) توزّع جميع المناصب في الدولة على جميع الطوائف بالانصاف. واذا كانت الوظيفة تقنية روعيت فيها الكفاءة(٣١).

اذن، اعترف الميثاق الوطني بتعددية المجتمع اللبناني. والدلالة على ذلك تسميته. إذ أن الميثاق هو معاهدة بين طرفين او اكثر. انما اعتبر واضعوه أن هذه التعددية ظاهرة موقّتة يجب تخطّيها. وظنّاً من الدولة بأنه يمكنها القضاء على شعور الانتماء الطائفي، فقد كانت سياستها سياسة توحيدية على كل المستويات تعمل على صهر اجتماعي لكل الجماعات، مما سيؤدّي الى نتيجة عسكية، بتعميق التناقضات عوضاً عن تذليلها.

إن هذا التجاهل وعدم الاتفاق على ثوابت ايجابية كانا خطأ أساسياً في ما سُمّي بالصيغة اللبنانية التي كان لها من دون شك بعض الحسنات كتسوية مرحلية مهدّت لولادة الاستقلال. لكنها لم تقضِ على التناقضات. فالنظام الذي انبثق عن ميثاق ١٩٤٣ دُعي نظام «توافق المختلفين»، وقام على تنازلات متبادلة. انه اتفاق بين مجموعات متمايزة فيما بينها في الأساس وتطوّرت بمعزل عن بعضها البعض حتى زمن قريب. كان اتفاقها كامناً في أن تقدّم كل منها بعض التنازلات، وكان التخلّص من الانتداب آنذاك أهم قاسم مشترك بينها. وفي هذا الصدد، قال الصحافي جورج نقاش سنة ١٩٤٩: «لا تنشأ أمة على نقيضين» (Deux négations ne font pas une nation).

على كل حال، لو افترضنا ان شرعية صيغة ١٩٤٣ انبثقت عن ارادة مسيحية واسلامية، فان الصيغة فقدت هذه الشرعية اذ يرفضها اليوم المسلمون والمسيحيون على السواء. لا بدّ، اذن، من البحث عن صيغة جديدة للتعايش ولصيانة وجود الدولة.

هـ ـ الخيارات

من الحلول المطروحة للأزمة الداخلية إقامة نظام الديموقراطية العددية أو النظام الأكثري المتّبع أساساً في بريطانيا، حيث يستأثر الحزب الذي ينال العدد الأكبر من الأصوات في الانتخابات العامة بجميع مقاليد الحكم. هذا النظام يلغي بالطبع ما يسمّى عندنا بالطائفية السياسية، وهي قاعدة المشاركة النسبية لجميع الطوائف في اتخاذ القرار واقتسام المناصب العامة. يحظى هذا الطرح بعطف الأوساط الأجنبية «المتعطّشة للديموقراطية والمساواة»، والتي تجهل واقعنا التاريخي والاجتماعي، وتنظر الى الأمور من خلال نظام «وستمنستر»، كأن هذا الأخير وحده يجسّد الديموقراطية السليمة وكأن كل المجتمعات متجانسة كالمجتمع الانكليزي. ففي هذه الحال، نجد أن الفكر السياسي الانكليزي هو عامل مولّد للنزاعات في مجتمع متعدّد كالمجتمع اللبناني، حيث الانتماء الى الطائفة هو عنصر هوية. فما من لبناني

(٣١) يوسف ابرهيم يزبك: «قصة الميثاق الوطني»، مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٢، أيلول ١٩٦٠.

إلا ويشعر بانتماء الى طائفة معينة يعتبرها، شئنا أم أبينا، ملازه الأول والأخير.

كما أن هناك مشاريع حلول تقوم على اعادة بناء الصيغة التوافقية القديمة مع تعديلات قد ترضي الفرقاء الذين يعتبرون أنفسهم مغبونين. لكننا نكون قد عدنا في حال كهذه الى نقطة الصفر.

إن المطلوب الآن ليس عملية ترميم هدفها ايقاف الحرب بايجاد أنصاف الحلول على أن تعود أسباب التصادم مجدداً بعد بضع سنوات، انما يجب ايجاد مؤسسات تسمح للطوائف المختلفة بالعيش سوية بكل حرية وطمأنينة، بعيدا عن أي واقع تصادمي.

وللوصول الى هذا الهدف، نتساءل: هل تجوز العودة الى الجمهورية المركزية الجاكوبينية ام يجب اعادة تنظيم الكيان الجغرافي ـ السياسي على نحو يتوافق مع الواقع المجتمعي التعدّدي؟ بكلام آخر: المطلوب الآن هو بناء اطار سياسي يؤالف بين متطلّبات وحدة الدولة وضرورة تركيز التعددية الإتنو ـ دينية والثقافية على الصعيد المؤسسي والمجتمعي. وذلك على ضوء المعطيات الواقعية والتجارب الدولية.

إن الفدرالية في المجتمعات المتعددة تضمن وحدة الدولة وديمومتها. والإقرار للجماعات بالاستقلالية في الشؤون التي تتعلّق بذاتيتها، من دون الإجحاف بحقوق الآخرين أو بمصالح الدولة العليا، قد ينزع عنها الشعور بالغبن أو الخوف. كما ان تأمين المشاركة الحقيقية وحماية حقوق الجماعات وخصوصياتها من شأنه إزالة الحقد والعداوة وفرض الهيمنة، وبالتالي، أسباب التصادم والاقتتال.

في الختام، نعود ونشدّد على عامل نفسي هو إرادة العيش المشترك. فإذا لم يعد لدى الجماعات الحدّ الأدنى من الرغبة في هذا العيش، فمن العبث البحث عن حلول دستورية لترميم البيت. ذاك ان القانون الدستوري، مهما كانت فذلكاته، لا يستطيع إرغام الجماعات على التعايش في ظل مؤسسات واحدة اذا لم تقتنع هي بها. إن للشعوب، خصوصاً على أبواب القرن الحادي والعشرين، حقها المقدس في تقرير مصيرها. ويتعيّن على اللبنانيين، مهما كانت العوامل الخارجية ضاغطة، أن يعوا هذه الحقائق ويقرّروا مصيرهم بحكمة وواقعيّة ووئام.

Take a solid cover

MECIS INSURANCE

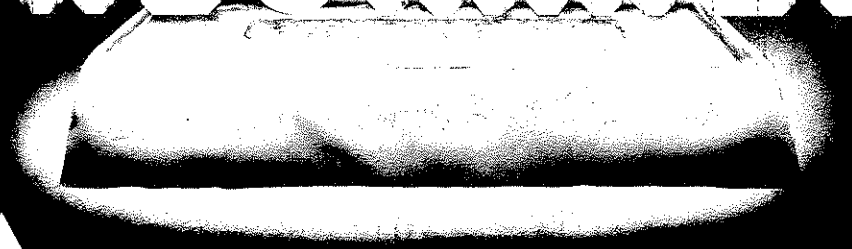

MECIS Insurance and Reinsurance Company s.a.l.

Head Office:
Rabieh - Foreign Trade Bank Bldg.
Tel.: 01/414 887 - 413 660 - 414 830
Tlx.: 23540 - 40319 - 22011 LE MECIS.

Tripoli Branch:
Al Tall - Boulevard.
Tel.: 06/622 733
Tlx.: 46064 LE

Koura Branch:
Kferaaka-Fayad Bldg.
Tel.: 06/650 893

Jbeil Branch:
Centre Al Aam Bldg.
Tel.: 09/944 435 /6 /7

Saïda Branch:
Al-Salam Bldg.
1 St Floor - Square Saïda.
Tel.: 07/721 980

مؤسسة الجيش والمجتمع في لبنان

المقدّم الركن عزّت الحداد*

عام ١٩٦٦، كتب لوسيان پاي (LUCIEN PYE) في دراسته حول «دور الجيش في عملية التحديث السياسي» «أنه لسنوات قليلة خلت، لم يكن ليخطر ببال المتعمّقين في دراسة المناطق النامية أن المؤسسة العسكرية ستصبح يوماً الجماعة الأساسية الفاعلة في عملية بناء الأمم. إنما اليوم، ومع ازدياد البلدان التي يستلم فيها العسكر زمام الأمور، نجد أن المؤلفات السياسية تفتقر إلى دراسات علمية عن دور المؤسسة العسكرية في عمليتي النمو السياسي والتحديث في البلدان الحديثة الاستقلال»(١). قول پاي هذا، الذي صحّ لنهاية الستينات في الدراسات حول بلدان العالم الثالث، يلقي اليوم أكثر من أي وقت مضى أضواءً على الدراسات المنشورة حول لبنان. فمعظم المتعمّقين في الشأن السياسي اللبناني لم يتوقّعوا أي دور مهم للجيش في عمليتي التنظيم السياسي والتنظيم المعيشي، لأسباب عديدة، اختلفت بين باحث وآخر.

---

* مدير التوجيه – مجاز في الاعلام.

(١) Lucian Pye "Armies in the process of political Modernization" in J.L. Finkle and R.W. Gable eds Political Development And social change John & sons N.Y. (1966, 2nd ed 1971) p. 277.

جاءت الأحداث التي شهدتها الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة لتلفت النظر إلى افتقار الأدب السياسي المنشور حول لبنان إلى دراسات علمية تحاول تحليل علاقة الجيش بالمجتمع في لبنان، أو فهم الدور الذي قد يلعبه الجيش على مسرح السياسة اللبنانية في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ وطننا، وهذا هو موضوع الدراسة.

تقسم الدراسة هذه إلى أقسام ثلاثة. يعالج القسم الأول منها أهم الخصائص المميّزة للمجتمع اللبناني انطلاقاً من فرضيّة أثبتتها الدراسات العلمية، وتنصّ على أن المؤسسات السياسية والادارية والعسكرية في بلد ما، غالباً ما تكون مرآة تعكس بوضوح المجتمع وحضارته السياسية. ثم يعالج القسم الثاني من هذه الدراسة علاقة الجيش بالمجتمع والعكس، في لبنان، منذ تاريخ تأسيس الجيش حتى مطلع ١٩٨٩. ويحاول القسم الثالث تحديد الأسباب الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء العلاقة الجديدة بين الجيش والمجتمع اللبناني خلال السنة الماضية (العام ١٩٨٩)، والتي تجلّت التفافاً شعبياً قوياً(٢) في المنطقة الشرقية حول المؤسسة العسكرية وأصواتاً شعبية تطالب باستلام الجيش اللبناني زمام الأمور في مناطق أخرى من لبنان، كانت في الآونة الأخيرة مسرحاً لمواجهات مسلّحة دامية بين الميليشيات المختلفة.

I- القسم الأول: الخصائص المميّزة للمجتمع اللبناني ماضياً وحاضراً.

تجمع الدراسة العلمية، خصوصاً في فرع السياسة المقارنة، على ضرورة معرفة الخصائص المميّزة لمجتمع ما، ونظرته إلى الدولة ومؤسساتها السياسية والعسكرية ودرجة مشاركة الأفراد (أو التزامهم بالمشاركة السياسية) في العملية السياسية في بلد ما، للحصول على فهم أعمق وأكثر شمولية لماهيّة مؤسساته السياسية والإدارية والعسكرية، ولطريقة عملها، وبالتالي، فشلها أو نجاحها في القيام بالمهام الموكولة إليها. لذا، لا بدّ لنا، في أية دراسة عن المؤسسة العسكرية في لبنان، من أن نبدأ بعرض أهم خصائص المجتمع اللبناني السياسية والحضارية والثقافية (أي الحضارة السياسية اللبنانية)(٣)، التي انعكست سلباً أو إيجاباً على هذه المؤسسة وعلى علاقتها بمجتمعها وعلى عملها.

تتميّز الحضارة السياسية اللبنانية بالإنقسام على مستويات ثلاثة: ١) على المستوى الطائفي، ٢) على المستوى القبلي والمناطقي، ٣) وعلى المستوى العائلي. لا يتجلّى الإنقسام على المستوى الطائفي في الانتماء الطائفي المختلف لأبناء الوطن الواحد فقط، بل يعني هنا إعطاء الأولوية للطائفة على حساب الوطن. والإنقسام على المستوى المناطقي لا يعني فقط مكان الإقامة بقدر ما يعني الإرتباط بالإقليم الجغرافي والتبعيّة لزعاماته الإقطاعية ـ السياسية قبل الانتماء للدولة ومؤسساتها التي لا يُدرَك مفهومها. أما الانقسام على الصعيد العائلي، فلا نجده فقط على الصعيد الوطني بل على صعيد المنطقة الجغرافية المصغّرة أو المدينة أو القرية

(٢) جاءت بعض التفسيرات لظاهرة التفاف الشعب حول الجيش تفسيرات عشوائية عاطفية.

(٣) نعتمد هنا تعبير الحضارة السياسية كمرادف لتعبير political culture الذي يعرّفه علماء السياسة بأنه، باختصار، البيئة التي يتمّ ضمنها العمل السياسي.

بحيث تصبح علاقة الفرد بعائلته(٤) علاقة عشائرية قبليّة تحكمها أولاً قوانين العشيرة والقبيلة لا قوانين الدولة وأعرافها(٥). طبعاً، هناك استثناءات متمثّلة بالقلّة التي سكنت المدن والتي، بحكم وضعها الطبقي في وسط السلّم الاجتماعي، وبحكم تلقّيها الثقافة، أصبح لها ولاءٌ ملحوظ لكيان الدولة كوطن: إما دولة لبنان أو قومية سورية أو قومية عربية.

فالدولة ومؤسساتها تأتي في آخر سلّم الانتماءات والولاءات عند معظم اللبنانيين. وهذا ليس بأمر جديد في لبنان أو واقعاً أفرزته حرب الخمسة عشر عاماً؛ إنه وليد التاريخ اللبناني الطويل والتجارب الداخلية والخارجية التي مرّ بها لبنان. وتُظهر نظرة إلى دول العالم كافة وتاريخ نشوئها أن هذا الواقع ليس حكراً على لبنان بل عرفته جميع دول العالم، بصورة أو بأخرى، في فترة من تاريخها. لكنّ الملفت للنظر أنه رغم كل التقدم الذي شهده لبنان قبل اندلاع الحرب، ورغم الدور الذي لعبه بعض اللبنانيين في إنماء روح القومية العربية والاستقلال في أقطار أخرى من العالم العربي، لم يتمكّن هو، كما حصل لباقي الدول، من تخطّي هذه الخصائص المذكورة ليدخل في تجربة الحسّ الوطني والإنتماء للوطن والدولة كمرجع أقوى من الطائفة والمنطقة والعائلة. ولتفسير أسباب فشل اللبناني في تخطي تقوقعه الطائفي والمناطقي والعائلي، لا بدّ لنا من التوقّف عند بعض المحطات المهمة من تاريخ لبنان واظهار تأثيرها على تطور الحضارة السياسية اللبنانية.

١ـ فترة «جبل لبنان»:

جبل لبنان، القلعة الطبيعية، كان منذ القدم، ملجأ للتجمعات المسيحية التي، وإن التقّت على بعضها بعضاً من الاضطهاد، فإنها لم تتأثّر إلا بصورة هامشية بـ«الأَسْلَمَةْ» التي تجلّت بزرع مجموعات من الشيعة والدروز. وكان «جبل لبنان»، لاعتبارات عدة أهمّها انتماء ابنائه الطائفي، يتمتّع بنوع من الاستقلال الذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية. وفي عام ١٨٦٠، نشبت بين المسيحيين والدروز (الذين خافوا من تعميم ثورة الفلاّحين المسيحية) مواجهات مسلّحة، أعطت لفرنسا حجّة التدخّل المباشر إلى جانب المسيحيين فارضةً على الباب العالي نظام «القانون العضوي»، عام ١٨٦٤، والذي كان يقضي بأن يدير لبنان حاكم مسيحي يُسمّى مباشرةً من قبل السلطان العثماني (بعد موافقة الدول الأوروبية العظمى) ويساعده مجلس يمثّل الطوائف المتنوعة التي كانت تدعم كلاًّ منها دولةٌ غربيةٌ مختلفة. كان لهذا النظام حسناته وسيئاته. وما يهمّنا هنا، هو أنه خلال هذه الفترة، كانت حقوق الفرد اللبناني وواجباته تحدّد من خلال انتمائه الطائفي، كما من خلال منطقة وجوده الجغرافية. وهذا ما ساهم في تقوية الانتماء الطائفي وفي تأخير عملية الانصهار المجتمعي. وشجّعت الدول الأوروبية على إذكاء هذه القواسم خدمة لمصالحها.

---

(٤) لا نعني هنا العائلة بمعناها الحصري الضيّق بل بمعناها الواسع أي الفروع والأصول الخ...

(٥) قد لا يظهر هذا في المدن الكبرى كبيروت. ولكن، رغم نزوح أهل القرى إلى المدن، تبقى ارتباطاتهم بعائلاتهم علاقات شبيهة بعلاقات العشائر والقبائل. وأهم دليل على صحة ما نقول هو عمليات الثأر وتصفية الخلافات بين العائلات المختلفة في معظم أنحاء لبنان.

٢ – «لبنان الكبير» والانتداب الفرنسي:

لبنان الكبير هو لبنان بحدوده الحالية التي أقِرَّت له في نهاية الحرب العالمية الأولى، بعد وضع لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي. كان لزيادة مساحة لبنان آثار ايجابية وسلبية. ومن أهم ايجابياتها أنها أعطت لبنان المقوّمات الاقتصادية الكفيلة بإقامة دولة قادرة (بضم أراض زراعية شاسعة له). ومن سلبياتها أنها أضافت قطعة جديدة على الفسيفساء الطائفية الاجتماعية اللبنانية، مما جعل احتمال الانصهار الاجتماعي في إطار الدولة والوطن أقل ممّا كان عليه سابقاً، في ضوء الانطواء الطائفي والمناطقي، بدافع الحذر أو الخوف، خصوصاً في ظل السياسات التي اتّبعت لاحقاً.

ورغم أن فرنسا لعبت دوراً إيجابياً مهماً في إدخال نظام اقتصادي حديث إلى لبنان وإدخال إصلاحات أخرى في البنى التحتيّة، إلاّ أنه كان لبعض ممارسات سلطة الانتداب أثرها السلبي على الواقع اللبناني سياسيّاً واجتماعيّاً. فقد أدّى تعزيز فرنسا لدور الطوائف في الحياة الاجتماعية والتربوية والسياسية، وإعلاؤها شأن طائفة على غيرها (إن بسبب التقارب العقائدي أو اللغوي)، خصوصاً في قطاع التوظيف العام، إلى زيادة الشك والحذر والخوف بين الطوائف، مما آل بدوره إلى تقوية الولاء الطائفي على حساب الولاء للوطن.

نتيجةً لذلك، تعالت أصواتٌ تنادي بالانضمام الى سوريا وأخرى تطالب باستقلال لبنان. كان الانضمام الى سوريا مطلباً من الزعامات الاسلامية السنية يرمي إلى جعل مسلمي لبنان جزءاً من أغلبية ساحقة في بلد أغلبيات. أما استقلال لبنان فكان مطلباً من الزعامات المسيحية المارونية يرمي إلى جعل مسيحيّي لبنان أقليّة كبرى في بلد أقلّيات.

٣ـ الأستقلال و«الميثاق الوطني»:

بعد نيل لبنان استقلاله من الفرنسيين، جاء الميثاق الوطني ليضع إطاراً شاملاً للوفاق الوطني ووسيلة للحدّ من الخلافات والنزاعات بين الطوائف، خصوصاً حول مصير لبنان. ويقوم هذا الميثاق على تخلّي المسلمين عن فكرة الانضمام الى سوريا مقابل رفض المسيحيّين لأية وصاية غربيّة أو مسيحيّة. وحرص الميثاق على الاقتراب قدر المستطاع من التمثيل النسبي للطوائف، كما نصّ عليه الدستور. فوزّعت الوظائف العامة بنسبة ٦ إلى ٥ لصالح المسيحيّين. ولكن، رغم نجاح هذا الاتفاق في حل مشكلة بناء الدولة، إلاّ أنه، مع بعض نصوص الدستور، خلق مشكلات توازيها أهمية عطّلت القدرة على بناء الوطن. فقد جاء دستور لبنان المستقل ليعطي الفرد حقوقه وواجباته من خلال طائفته، سياسيًّا ومدنيًّا واجتماعيًّا. يضاف إلى هذا إطلاق يد الطوائف في أمور الأحوال الشخصية، وحرية الشؤون التربوية، وتباطؤ الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن من تعليم وطبابة، ومنافسة المؤسسات التربوية والاستشفائية الخاصة لأي مجهود حكومي يؤمّن هذه الخدمات للمواطن من خلال الدولة(٦): كل

(٦) من أفضل الأمثلة تلك الحرب الشعواء التي شنّها أصحاب المستشفيات الخاصة (ولمعظمهم ارتباط مادي وثيق بالمؤسسات الدينية) على المرحوم الوزير الدكتور إميل البيطار، مطلع السبعينات. راجع كتاب الدكتور بيطار «قضية الصحة في لبنان».

هذا زاد في ولاء المواطن لطائفته على حساب الوطن.

وهكذا، فشلت سياسة التوازن الداخلي في خلق حسّ وطني وانتماء للبنان الوطن وليس فقط الدولة. ومن الأسباب التي زادت التعقيد الاجتماعي السياسي هو كون سياسة التوازن قد قامت على ثنائية مسيحية ـ مارونية، من جهة، واسلامية ـ سنّية، من الجهة المقابلة، مما سبّب نقمة مسيحية على الموارنة، ونقمة درزية على السنّة، ونقمة شيعية على «الجميع» خصوصاً وان الطائفة الشيعية تصرّ على كونها قد أصبحت الطائفة الأكبر عدداً في لبنان. ومما زاد في هذه النقمة أن الحرب القائمة على أرض لبنان قضت على التوازن ضمن الثنائية المسيحية ـ الاسلامية، لأنها قوّت كثيراً الزعماء الموارنة في محيطهم المسيحي، بينما فتّتت بالمقابل الهيمنة السياسية السنّية بسبب تنامي دور الشيعة والدروز وتعاظم نفوذهم وبروزه بوضوح.

لم يكن حال سياسة لبنان الخارجية أحسن منه على صعيد السياسة الداخلية. إن كان للصراعات العربية وللصراع العربي ـ الاسرائيلي ولصراع الدول الكبرى على المنطقة وللقضية الفلسطينية انعكاساتها السلبية على التوازن في السياسة الخارجية (الذي قضى به الميثاق الوطني)، خصوصاً في ظل الوجود الفلسطيني المسلّح على أرض لبنان.

وكان لهذا كله أثره الفعّال في تعميق الهوّة بين الطوائف المتعدّدة في لبنان، إن كان لكل منها مواقفها من هذه القضايا، مما جعل لبنان مرتعاً خصباً لتدخّلات القوى العربية والدولية وساحة لتصفية حساباتها ومشاكلها على حساب الأرض والشعب والوطن.

وكان للنظام الاقتصادي المتّبع في لبنان سلبياته وايجابياته أيضاً. فالنظام الاقتصادي الحر ونظام سرّية المصارف جعلا من لبنان مركزاً مالياً مهماً في العالم العربي. ولكن، لمّا كان الاقتصاد اللبناني يعتمد بشقّه الأكبر على قطاع التجارة والخدمات، وبسبب غياب التخطيط المالي والاقتصادي والمشاريع الأنمائية لتعزيز القطاع الزراعي الذي يشكّل ثروة لبنان الأساسية، فقد غدا الاقتصاد اقتصاداً مترجرجاً يتأثّر بأي خضّة أو أزمة داخلية أو إقليمية تهزّ القطاع السياحي أو تقفل بوجه منتوجاته السوق العربية الطبيعية.

ومن أهم سلبيات هذا النظام، في ظل غياب التخطيط الانمائي للمناطق، خصوصاً الزراعية منها، أنه زاد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً. وهذا ما سبّب في خلق طبقة من «المحرومين» لم تنحصر في الطائفة الشيعية، كما زعم البعض، بل طاول القهر والحرمان غالبية المسيحيين والشيعة والسنّة والدروز. ففلاح كسروان لا يختلف في فقره عن فلاح الجنوب والموظف العام من أبناء جبيل لا يختلف عن زميله الموظف من ابناء الجنوب أو البقاع أو بيروت أو الشمال. لكن الاختلاف الوحيد بينهم هو حجم العائلة التي يُفترض بالمدخول المتساوي أن يعيلها. وهذا ما يعطي صورة خاطئة عن معظم أبناء الطوائف المسيحية ويضعهم في خانة الطبقات الوسطى وما فوق، بينما هم، في الحقيقة، يتساوون مع غيرهم من حيث المدخول. وقد أثّرت هذه النظرة الخاطئة سلباً على علاقة أبناء الطبقة الواحدة فيما بينهم، ومنعت قيام طبقة

اجتماعية منصهرة وضاغطة. إذ نجد أن التجمّعات السياسية المسمّاة «تقدّمية» كانت تساند المسلمين وتعتبر المسلم الغني حليفاً والمسيحي عدوًّا، حتى وإن كان فقيراً معدماً. ونجم عن تركّز الأموال في أيدي قلّة من اللبنانيين، هم بغالبيتهم اقطاعيون سابقون أو صناعيون أو تجار (ينتمون إلى جميع الطوائف)، أن سيطر هؤلاء على الساحة السياسية إذ كانوا الوحيدين القادرين على تحمّل كلفة الانتخابات النيابية في لبنان(٧). وأصبح هؤلاء ليس فقط زعماء مناطق بل أيضاً زعماء طوائف يستبعدون كل من لا يمثّل الشارع الإسلامي أو المسيحي. وللدلالة على صحة ذلك، نذكّر بأنه تناوب على رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، في ٥٣ حكومة مشكّلة بين ١٩٤٣ و١٩٧٥، عدد من الشخصيات لم يتجاوز السبعة(٨). وهذا ينطبق على جميع الطوائف بحيث أصبحت النيابة في معظمها قضية وراثية(٩)، كما الوظائف العليا وغيرها.

هذا الواقع أدّى إلى بروز نوع من الاقطاعية الحديثة. وليست هذه بإقطاعية يملك فيها الإقطاعي الأرض وما عليها، بل إقطاعية سياسية لا يحقّ للشعب فيها أن يتخطّى الزعامات التقليدية والمالية والطائفية. وجاءت قوانين الانتخاب التي طُبّقت في لبنان لتقوّي هذا الواقع. فتلك التي صيغت لإضعاف النفوذ الطائفي قوّت النفوذ الإقطاعي الجديد، والعكس صحيح.

لقد كان لهذا النوع من السياسة الإقتصادية والإنمائية دوره الفاعل في تهميش بعض الطبقات الاجتماعية وفي نشوء أحزاب تطالب بالعلمانية الشاملة وأحزاب ماركسية واشتراكية وتقدّمية عربية. لكنّه يصعب على حزب علمانيّ التوجّه أن يلقى نجاحاً في مجتمع ديني. كما أن المتضررين الداخليين والخارجيين من الامتداد الماركسي والعلماني قد حاربوا هذه الأحزاب بخلق حركات وأحزاب دينية متطرّفة أفلحت في إعادة استقطاب أبناء طائفتها الذين كانوا قد انتسبوا إلى الأحزاب الماركسية والعلمانية، وفي طليعة تلك الحركات والأحزاب، حركة أمل وحزب الله. ولم يبقَ قوة على الساحة سوى «الحزب التقدمي الاشتراكي» بزعامة إقطاعية جديدة طائفية الصبغة.

إن ضعف الدولة في تعزيز القطاع الزراعي أدّى إلى نزوح من مناطق الريف إلى المدن؛ وازاء عجز القطاع المديني الخاص عن تأمين العمل إلاّ لقلّة من الناس، فقد تهافت العديد من اللبنانيين على الوظيفة العامة. وتشير الاحصاءات الى ان نسبة ٥٠% تقريباً من القوى العاملة اللبنانية كانت، قبل ١٩٧٥، تعمل في القطاع العام. ولم يكن لهذا أثرٌ سلبيّ مهم في فترات الرخاء وازدهار الليرة اللبنانية، لكنه يشكّل اليوم أزمة كبيرة (كما سنظهر في القسم الثالث من هذه الدراسة). المهم هنا هو التذكير بأن قوانين الوظيفة العامة في لبنان قد أدّت إلى زيادة الترابط بين الفرد والطائفة والزعيم السياسي. إذ إن عملية التوظيف في الدولة تتمّ على أساس

(٧) تدلّ الاحصاءات حول هذا الموضوع أن لبنان يُعتبر من الدول الثلاث الأولى من حيث كلفة الحملات الانتخابية. الدولتان الأخريان هما الولايات المتحدة الأميركية والمانيا الغربية.

(٨) مثال آخر هو تجربة الدكتور أمين الحافظ الذي حورب من وجهاء الطائفة السنّية بحجة أنه لا يمثّل الشارع الإسلامي، مما أدّى إلى استقالته خلال عهد الرئيس سليمان فرنجيه.

(٩) ولعلّ أفضل مثال على ذلك هو غياب البرامج التي يتمّ الترشيح للنيابة على أساسها.

طائفي، والترقية لا تحصل إلاّ بعد إيجاد التوازن بين أبناء الطوائف، والعقوبة، أيًّا كانت، لا تُطبّق في حال غياب التوازن الطائفي أو في حال كان الموظف «محسوباً» على زعيم فاعل على الساحة السياسية. يضاف الى هذا أن ثمة مراكز معيّنة (وبخاصة المراكز العليا) محصورة، بحكم العرف الوظيفي، في طوائف وزعامات معيّنة.

كذلك، كان للنظام التربوي المعتمد في لبنان أثره الفعّال في غياب طبقة مثقّفة واحدة تتحلّى بذهنية وطنية واحدة تتخطّى الطائفة لتشكّل قوة ضاغطة وفاعلة على الساحة السياسية اللبنانية. وقد أدّى النظام التربوي المعتمد(١٠) ومواقف بعض الطوائف من قضية التعليم إلى تفوّق الطوائف المسيحية، على المستوى العلمي على الأقل، في العقدين الأوّلين من تاريخ لبنان المستقل. هذا التفوق شكّل ردّة فعل ثقافية واجتماعية في المجتمعات السنّية والشيعية، خصوصاً لجهة معارضة الاقطاع الشيعي فكرة تعليم الفلاّحين ومعارضة العلماء الدينيين السنّة في المدن فكرة تعليم المرأة، ثم فكرة انشاء المدارس المختلطة من الذكور والإناث. لقد رسّخ هذا النظام الاختياري للتعليم وغيّب النظام التربوي الموحّد. وهكذا، عكست المدارس اللبنانية في انتماءاتها تنوّع الطوائف والمذاهب واختلافها. وحيث أن الدولة اللبنانية لم تؤمّن التعليم الرسمي إلاّ في المناطق التي تفتقر إلى المدارس الخاصة، وفي ظل غياب سياسة تربوية حديثة، وبسبب تعدّد رعاية المدارس وتوجّهاتها، نلاحظ افتقار لبنان إلى طبقة مثقّفة ذات ذهنية واحدة وموحّدة، وتعدّداً في الولاءات والانتماءات الثقافية بفعل تعدّد الكتب المدرسية المختلفة، لا سيّما كتب التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية.

أدّت هذه العوامل المذكورة إلى خلق مجتمع لبناني غير منصهر، وإلى كيان لا يمكن القول إن حضارته السياسية هي حضارةُ مشاركة في العمل السياسي (participant political culture)، إن غاب الحسّ الوطني عند اللبناني وغاب الاندفاع الى التمازج في العملية السياسية. فالشعب اللبناني لا يعبّر ديموقراطياً ضد أي قانون لا يرضيه في مجلس النواب، بل يذهب إلى عدم تطبيق هذا القانون، عمليًّا، ليعزّز الشعار القائل إن القوانين إنما وُجدت لتُخرق لا لتُحترَم. ويتجلّى انعدام الوعي السياسي، اكثر ما يتجلّى، في غياب مطالبة الناخبين مرشّحيهم للانتخابات النيابية ببرامج عمل يتمّ التصويت لهم على أساسها، ويبقى معيار تقويم النائب عائداً لمقدار ما يقدّمه من خدمات شخصية وتحسينات على صعيد الطائفة والمنطقة.

هذه هي بعض الخصائص المهمة للمجتمع اللبناني. وبحكم كون الجيش إحدى مؤسسات هذا المجتمع، فاننا نتساءل كيف انعكست هذه الخصائص الداخلية والعوامل الخارجية على تركيبته وعمله ودوره العام؟ هذا ما سنحاول إيضاحه في القسم الآتي من هذه الدراسة.

---

(١٠) الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦، المادة ١٠:
«التعليم حر ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

II ـ القسم الثاني: علاقة الجيش بالمجتمع.

ليست تركيبة المؤسسة العسكرية وعملها ودورها بعيدة كثيراً عن خصائص المجتمع اللبناني. فعلى أثر جلاء الوحدات الفرنسية عن الأراضي اللبنانية، تجمّع العسكريون الذين كانوا يشكّلون قسماً من «جيش المشرق» حليف الفرنسيين، وتمكّنوا من تكوين جيش الاستقلال. كانت غالبية الضباط تنتمي إلى الطوائف المسيحية. أما الضباط المسلمون، فقد كانوا من أصل سوري والتحقوا بالجيش النظامي السوري بعد الاستقلال.

تبنّى الجيش اللبناني الأنظمة والقوانين وتعليمات الترقية والمذاهب القتالية الفرنسية. واشترك في أيار ١٩٤٨ في العمليات الحربية ضد دولة اسرائيل لدى إعلان نشوئها. ثم انحصرت مهمة الجيش اللبناني، بعد ذلك، في المساعدة على حفظ الأمن. لكن، بسبب تكوينها الفسيفسائي الحديث، وبسبب عدم وضوح السياسة الخارجية التي حُدّدت في الميثاق الوطني، لم تستطع مؤسسة الجيش أن تلعب دورها الوطني ولا أن يكون لها التأثير الحاسم في مجرى الأحداث العديدة التي اختبرها الوطن اللبناني. كان هذا في ظل تطلّعات توسّعية اسرائيلية على حساب الأرض اللبنانية ومطالب اقتصادية وسياسية سورية على حساب استقلال لبنان. وخوفاً من أن يقدم الجيش على تسلّم زمام الأمور، ارتأى أصحاب القرار السياسي أن يكون للبنان قوات مسلّحة ضعيفة، على أن يقوم في المقابل بنشاط دبلوماسي مكثّف وفعّال، كفيل بتأمين صداقات وعلاقات عالمية تضمن له أمنه ووحدته واستقلاله. ولكن، أثبتت هذه الستراتيجية فشلها في تحقيق أهدافها، داخلياً وخارجياً، وبخاصة في ردّ مطامع الأعداء عن أرض لبنان، في عالم لا تحكمه غير سياسة القوة.

على الصعيد الداخلي، أبعد الجيش عن السياسة. وكان للمرّات القليلة التي تدخّل فيها أثرٌ سلبي على المؤسسة العسكرية وعلى علاقته بمجتمعه. ورغم عدم تدخّل الجيش في أزمة ١٩٥٨، فقد أثّرت الأزمة على علاقة المسيحيين بالمسلمين آنذاك. وكان لهذه الحالة انعكاسها الفعّال على تركيبة الجيش بعد ١٧ سنة من الأزمة، أي عام ١٩٧٥. كذلك، كان لتدخّل الجيش في ٣١ كانون الأول ١٩٦١ وافشاله محاولة الانقلاب التي قادها الحزب السوري القومي الاجتماعي (اللبناني)، بمشاركة ضبّاط لبنانيين، أثره السلبي على علاقة لبنان بالدول المؤيّدة لهذا الانقلاب(١١) وعلى علاقة الفئات اللبنانية ذات المواقف المختلفة من هذا الانقلاب بعضها مع بعض، رغم الارتياح العام الذي قوبل به هذا التدخل الناجح.

كان للدور السياسي الذي لعبه المكتب الثاني (الشعبة الثانية في حينه)، بين ١٩٥٨ و١٩٦٩، في توجيه النشاطات السياسية، انعكاساته السلبية على علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية. وقد أدّى هذا الواقع إلى رفض بعض الفئات لدور الجيش. فتُرجم هذا الرفض بعمل جاد في مطلع السبعينات لضرب الشعبة الثانية، عام ١٩٧٠، والذي شكّل الخطوة

(١١) كان هذا الانقلاب يهدف إلى جعل لبنان جزءاً من تجمّع فدرالي يضم بلدان «الهلال الخصيب»، وتحرير لبنان من الأديان والمذاهب والطوائف وأثرها ودورها.

الأولى في اتجاه سياسة شلّ الجيش التي تجلّت مع بدء الأحداث على الساحة اللبنانية.

ثم كان لحرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل دورٌ هام في خلق ردّات فعل عنيفة ضد الجيش اللبناني من قبل التقدميّين، وغالبيتهم من المسلمين. وكان السبب هو عدم اشتراك الجيش اللبناني في المعارك الدائرة، الأمر الذي لم يُرضِ طموحات التقدميّين الذين كانوا يفضّلون تطبيقاً أفضل لمبدأ التضامن مع العرب، مهما كانت النتائج، علماً بأن العرب أنفسهم لم يطلبوا من لبنان التدخل في هذه الحرب ولا المشاركة الفعلية فيها، بل بعض الدعم اللوجستي في حينه وعند الطلب.

وكان لتدفّق موجات جديدة من النازحين واللاجئين الفلسطينيين الى لبنان انعكاسات سلبية مهمة على صعيد التوازنات الداخلية ونظرة الفئات اللبنانية المختلفة إلى الجيش اللبناني.

ثم جاء الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي، عام ١٩٦٨، كردّ انتقامي على العمليات العسكرية الفلسطينية ضد اسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، وأحداث ١٩٦٩ بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، لتضيف عاملاً جديداً يزعزع ثقة بعض الفئات اللبنانية بالمؤسسة العسكرية. فبعد أن أجبرت الدول العربية لبنان على توقيع اتفاقية القاهرة، التي قاد المحادثات الممهّدة لها قائد الجيش آنذاك العماد اميل بستاني، انحسرت ثقة المسيحيين بجيشهم بعد أن سبق للمسلمين أن أنكروا عليه ثقتهم في الأحداث السابقة.

تدريجيًّا، وتحت ضغط الدول العربية، اضطرّ لبنان للتخلّي عن بعض مقوّمات سيادته واستقلاله، فعزّز هذا بالتالي سلطة المنظمات الفلسطينية التي أكثرت من تدخّلاتها في الشؤون الداخلية والخارجية، خاصة بعد تحالفها مع اليسار الإسلامي. فعلاوة على حق التصرّف كدولة ضمن الدولة (اتفاق القاهرة)، أخذت المنظمات الفلسطينية حق المدافعة عن قواعدها في الأراضي اللبنانية وحقّ اقتناء الأسلحة المناسبة لذلك، وصولاً إلى حق استعمال الأسلحة الثقيلة حتى داخل العاصمة بيروت.

لقد اعتبر بعض السياسيين المسلمين المنظمات الفلسطينية امتداداً مسلّحاً وعسكرياً لهم لترسيخ مكانتهم الخاصة وتوطيدها. وكان هذا سبباً قوياً في نسف التوازن الداخلي الدقيق. وتميّزت بداية السبعينات باشتباكات شبه متواصلة بين وحدات من الجيش اللبناني وفصائل من المنظمات الفلسطينية المتعدّدة، بسبب انتهاك المسلحين الفلسطينيين للقوانين اللبنانية بصورة مستمرّة، مما وسّع الشق بين المسلمين والجيش النظامي. بينما أدّى عدم حسم الأمور إلى زعزعة ثقة المسيحيين بالمؤسسة العسكرية.

وكانت هذه الأسباب واعتبارات اجتماعية واقتصادية عديدة غيرها وراء تمنّع الشباب اللبناني المسيحي عن الانخراط في الجيش (التطوع). والحال أن هذا النقص في عديد المتطوعين المسيحيين هدّد بجدّية الميثاق الوطني ومقولة التوازن. وللمحافظة على التوازن الطائفي داخل المؤسسة العسكرية، عُمِدَ إلى تخفيض عديد الجيش الذي أصبح مشروطاً بنسبة تدفق المتوطعين المسيحيين.

لكن سجلّ الجيش لم يخلُ من الإيجابيات. إذ كان للمجابهة البطولية التي أبداها ضد القوات الاسرائيلية الداخلة الى جنوب لبنان، سواء في أيار ١٩٧٠ أو في أيلول ١٩٧٢، ولاكتشاف الجيش مؤامرة ضد السفارة الأميركية في بيروت خلال شهر أيار ١٩٧٣، دور فعال في استعادة المؤسسة العسكرية فعاليةً ومصداقيةً افتقرت إليهما. رغم هذا، لم تفلح المحاولة الأولى، لتأليف حكومة من عسكريين، في أيار ١٩٧٥، في الحصول على موافقة المسلمين. وعلى أثر الرفض الاسلامي العنيف، استقالت الحكومة العسكرية بعد أيام معدودة من تشكيلها.

لقد كان بإمكان الجيش فرض الأمن وتوطيده لو أنه أنزل في الوقت المناسب عند بدء الاشتباكات بين الكتائب والفدائيين الفلسطينيين. لكنّ تردّد الحكومة ومعارضة رئيسها آنذاك لخطوة إنزال الجيش، أبعدا المسيحيين كثيراً عن الجيش بعد خيبة أملهم فيه. وقد أدّى تحييد الجيش إلى فرار عدد لا يُستهان به من العسكريين المسلمين والمسيحيين من المؤسسة والإلتحاق ببيوتهم أو بالميليشيات لحماية عائلاتهم أو للمقاتلة الى جانب الميليشيات التابعة لطوائفهم المذهبية. وأتى الاستعمال المتأخّر للجيش ضد قوى اليسار، وعموماً ضد الميليشيات المسلمة، حليفة الفلسطينيين، ليزيد من تأزيم الحالة ويساهم في آخر تباعد بين الجيش والمجتمع المدني: في المحيط المسلم، لأن تدخل الجيش كان موجّهاً ضد ميليشيات الطوائف الاسلامية، وفي المحيط المسيحي، بسبب عدم فعالية هذا التدخل في حسم الأمور.

لقد تم التعبير عن القهر الدفين وحالات عدم الرضى المبيّتة ضمن المؤسسة العسكرية، وعن الحاجة إلى العدائية (Agressivité) التي تفرضها وتولّدها هذه الحالات، بواسطة الانتفاضات والتمرّد، سواء في الجانب المسيحي أو في الجانب المسلم، ممّا أدّى إلى خلق «جيش لبنان العربي» بقيادة الملازم الأول (المسلم) أحمد الخطيب، و«جيش لبنان الجنوبي» بقيادة الرائد (المسيحي) سعد الحداد.

باختصار، كان لعدم كفاية الأعتدة والتجهيزات، وللتحضير والاعداد غير المناسبين، ولاستحالة تحديد العدو المحتمل لاعتبارات اجتماعية ـ سياسية، ولغياب القرار في رأس الهرم السياسي، الأثر الحاسم في التقليل من فعالية الجيش وحصر دوره في حفظ الأمن. كذلك كان الواقع السياسي الطائفي في المجتمع، وبالتالي، التركيبة الفسيفسائية للجيش، عائقاً هاماً حال دون تدخله بفعالية عندما دعت الضرورة.

النتائج: ما هي النتائج التي ترتّبت على هذه التجارب التي مرّت فيها المؤسسة العسكرية؟

نتائج هذه المظاهر عديدة، وكانت انعكاساتها على المؤسسة العسكرية سلبية بوضوح. أول هذه النتائج كان تفضيل الشباب اللبناني الانخراط في صفوف الميليشيا الحزبية أو الطائفية، لأنها تؤمّن حسنات الجيش وايجابياته دون أي إلزام يُذكر لجهة الانضباط أو المداومة. إذاً فضّل هؤلاء الوصول إلى امكانية حمل السلاح بشكل ظاهر والتعبير عن العدائية بحرّية، وفي معظم الحالات، الحصول على رواتب مغرية دون أي تضييق عملي وحسّي على الحرّية الشخصية الفرديّة.

وتجلّت النتيجة الثانية في إضعاف الإنضباط ضمن المؤسسة، إذ اختار عدد كبير من العسكريين (من كل الطوائف) عصيان الأوامر عندما كانت تقضي بتنفيذ عملية عسكرية ضد الميليشيا التابعة لطائفتهم. أما النتيجة الثالثة، فقد ظهرت في ميل العسكريين المتزايد نحو عدم العدائية، وذلك بسبب انتفاء الاقناع أو الحافز، خصوصاً في الرتب العليا، مما سبّب مشكلة قيادة تمّ حلُّها بإعطاء وظائف هؤلاء القيادية لضباط حديثين في الرتبة أو من رتب أدنى (أو دنيا حتى)، مما وضع القيادة في أيدي ضباط شباب، إنما ذوي خبرة أقل أو دون خبرة وافية.

أما النتيجة الرابعة، فكانت تترجم ولا تزال بصدور نداءات، من وقت لآخر، عن قيادات عسكرية أو سياسية تدعو إلى تحييد الجيش أو تدعو العسكريين إلى التزام الحياد إزاء مشكلة وطنية تستدعي تدخل الجيش في ظرف ومكان محدّدين. يبرّر أصحاب هذه النداءات التدخّل المسلّح للميليشيات الخاصة ضد مؤسسات الدولة ويقبلون به، لكنهم، في الوقت ذاته، لا يقبلون بالتدخل الشرعي لجهاز الدولة الرادع. وهذا الموقف ينطوي على الكثير من التناقض الضمني، لأن الموقف المحايد للجيش في مواجهة تهديد مؤسسات الدولة وأمنها والمواطنين لا يمكن أن يكون عدم تحيّز بل هو الخيانة بعينها.

الأسباب:

تُظهر المراجعة السريعة أعلاه لبعض المحطات المهمة في تاريخ لبنان الحديث غياب الثقة احيانا بين الجيش وفئات المجتمع. أما أسباب أزمة الثقة هذه، فيمكن تصنيفها ضمن خانتين أساسيتين: خارجية وداخلية. وهذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى أسباب اجتماعية ـ سياسية وأخرى اجتماعية ـ عسكرية.

١ـ الأسباب الخارجية:

نبدأ بالأسباب القريبة، ومنها محاولات السوريين و/أو الاسرائيليين لضرب الوحدات العسكرية اللبنانية ووحدة المؤسسة والبنية التحتية ومعنويات الجيش اللبناني، وذلك إما مباشرةً وإما بالواسطة، عبر الميليشيات الحليفة. وقد برزت هذه المحاولات على شكل اشتباكات مسلّحة وقصف، او تمرّد قامت به بعض الوحدات أو قاده بعض الضباط. ثم يأتي الدور الفلسطيني الذي تجلّى بمظاهر عديدة كان أهمها خلق حالة من عدم التوازن الوطني الداخلي، واغتصاب دور الجيش النظامي في بعض المناطق أو الأحياء، وتمويل الميليشيات الخاصة المناوئة للنظام اللبناني، وتقديم الإسناد اللوجستي والتدريبي والعسكري لها ولكل حركات التمرّد التي حصلت في قلب المؤسسة العسكرية النظامية، ولكل الارهابيين بوجه العموم. ومن هذه المظاهر ما هو مباشر، كالاشتباكات والمعارك والقصف وأعمال الارهاب التي قام بها المسلّحون الفلسطينيون بأنفسهم ضد الدولة اللبنانية.

أما الدول العربية فقد اتّخذت موقفاً مؤيّداً للفلسطينيين في نزاعاتهم المتتالية مع الدولة اللبنانية. هذا الموقف يمكن شرحه أو تفسيره بتخوّف هذه الدول من امتداد تأثير الفلسطينيين إلى أنظمتها ومن الأعمال الانتقامية التي يُحتمل أن تقوم بها المنظمات الفلسطينية ضد هذه الدول.

كذلك، اتّخذت الدول الغربية مواقف مستوحاة من مصالحها الذاتية ومن خوفها من الإرهاب الفلسطيني. وما توقُّف برنامج التموين بالعتاد العسكري وقطع الغيار والمساعدات العسكرية، مراراً، إلّا مثالاً على ذلك.

٢ـ الأسباب الداخلية:

أ ـ الأسباب الاجتماعية ـ السياسية

ـ الافتقار إلى النضج السياسي وعدم الوضوح (غموض، تأرجح، تردّد) في تحديد دور الجيش وسياسته الدفاعية.

ـ إهمال الاصلاحات السياسية والاجتماعية، وانعكاس ذلك سلبياً على تقبّل المجتمع نفسياً لدور الجيش، كون هذا الأخير أداة الدولة التي لم تقم بهذه الإصلاحات.

ـ نمو بطيء للحسّ المدني (التربية المدنية) وللوطنية اللبنانية، واستمرار رؤية النفس في الطائفة أو الايديولوجية الخاصة، وبالتالي، الافتقار إلى حافز واحد موحّد، والانقسام بين التحيّز للبنان مسيحياً والتحيّز للعرب إسلامياً.

ـ تدخّل السياسيين والافتقار إلى الجدّية: كل الزعماء اللبنانيين تقريباً مستعدون لمساعدة وتأييد الدولة اللبنانية والنظام ولتناسي أو نسيان كل مطالب الاصلاح، إذا حقّقت الدولة بعض مطالبهم الشخصية المصلحية أو التي تتعلّق بمصلحة طائفتهم.

ـ غياب نظام تربوي موحّد، وبالتالي، تباين في المفاهيم الأساسية للشؤون الوطنية المصيرية الهامة.

ـ الافتقار إلى الصراحة والاخلاص (الصدق) بين القادة بسبب قلة الثقة المتبادلة.

ـ أزمات تعايش ومعيشة وهيمنة، ومطالب متناقضة، وصراع على الحكم والنفوذ ومحاولات استخدام الجيش لفرض الإرادة الشخصية.

ـ تطبيق الأنظمة الطائفية المذهبية والقبلية في الحكم، وبالتالي، متابعة وملاحقة المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

ـ رفض المسؤولين زيادة متمّمات الراتب أو البدلات المادية ورواتب العسكريين كحافز للتطوع، متناسين انه إذا كان انشاء جيش فعّال يرتّب كلفة مالية كبيرة، فان عدم انشائه أو الاكتفاء بجيش ضعيف مكلف أكثر بكثير.

ـ عدم وجود سياسة لتسليح وتقوية الجيش، وعدم السعي إلى انشاء صناعة عسكرية، ولو خفيفة، والاعتماد كلياً على الخارج.

- الميل الطبيعي لدى الفرد اللبناني إلى الحرية وإلى رفض الانضباط والقانون حتى الفوضى: لبنان هو البلد الوحيد في العالم حيث تُنتهك القوانين فقط من أجل تثبيت المكانة الشخصية واظهار المرتبة الاجتماعية المميّزة للمخالف.

- التأثير السلبي للميليشيات الخاصة على التطوع في الجيش، وذلك بمضايقة الراغبين في التطوع وتهديدهم أو باغرائهم للالتحاق بالميليشيات.

- غياب المحاولات الانقلابية الجدّية بسبب التوزيع الطائفي للمناصب العليا في الجيش.

- تناقض في تحديد الدور الردعي للجيش وتقبّله: المسلمون يخشون تدخّل القوات المسلّحة في الداخل ويطالبون بتدخّلها ضد التهديد الخارجي؛ بينما يخشى المسيحيون، بالعكس، استعمال الجيش ضد أي خطر خارجي بسبب ضعفه الأصلي (منذ نشأته) ويطالبون باستعماله داخل البلد لتقوية النظام وتوطيده.

ب - الأسباب الاجتماعية - العسكرية

- توزيع الوظائف العسكرية العليا (الرئيسية) بطريقة الماركة المسجلة: أي ان توزيع المراكز العسكرية هو نسخة طبق الأصل عن توزيع المراكز السياسية في المجتمع المدني.

- ضعف القدرة العملانية بسبب قيود عائدة إلى الموارد الإنسانية (ضعف العديد) والاقتصادية والمالية والادارية وانتفاء إرادة القتال وفقاً للخط الاجتماعي - السياسي.

- تطبيق خاطئ لسياسة التطويع والترقية التي تتحكم بها الوساطات والمداخلات السياسية محافظةً على التوازن الطائفي المشهور؛ وبالتالي، فان الاختيار ليس مبنياً ومرتكزاً على قواعد علمية أو على الكفاءة الشخصية والامكانات الفردية، بل هو نسبي بين الطوائف المتعددة.

- فعالية ضعيفة في حفظ الأمن لاعتبارات اجتماعية طائفية ومذهبية.

- الولاء للطائفة بدلاً من الولاء للجيش، وبالتالي، إطاعة نزوات الزعيم المدني بدلاً من إطاعة الأوامر المعطاة من قبل المسؤولين التراتبيين العسكريين.

- شعور عام بعدم الرضى بين الضباط، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين: المسلمون، لأنهم لا يتمكّنون من الوصول (من بلوغ) إلى المراكز الحساسة في التركيبة العسكرية، والمسيحيون، لأن ترقية رفاقهم المسلمين تأتي متقدمةً على ترقيتهم بغية الحفاظ على التوازن أو لإيجاد التوازن في الرتب العالية.

- الانعكاس السلبي للاشتباكات بين الجيش والفلسطينيين على الثقة والولاء عند

العسكريين المسلمين الذين اعتبروا المنظمات العسكرية الفلسطينية وكأنها «ميليشياهم بالوكالة».

- تردد السلطات العسكرية في تطبيق التدابير التأديبية بحق الفارين من الجيش واقتصار هذا التطبيق على مناطق معينة أو حتى أحياء معينة، لاعتبارات اجتماعية سياسية، شجّعا على الفرار وأضعفا الانضباط العام في الجيش.

- تورط العسكريين الطبيعي والمرتقب في اللعبة الطائفية، بعد أول سنة من سنين الحرب في لبنان (جيش إيران تحلّل وتفكّك وتفتّت بعد أول مظاهر الأزمة الإيرانية الداخلية).

بعد عرضنا لعلاقة الجيش بالمجتمع خلال تاريخ لبنان المستقل لا بدّ وأن نتساءل عن أسباب التغيير المفاجئ في الموقف الشعبي من المؤسسة العسكرية. وهذا ما سيحاول الاجابة عليه القسم الآتي من هذه الدراسة.

III- القسم الثالث: العلاقة الجديدة بين الجيش والمجتمع.

لقد بيّنا أعلاه أن علاقة مؤسسة الجيش بفئات المجتمع، منذ تاريخ انشاء المؤسسة العسكرية اللبنانية، لم تكن علاقة تسودها الثقة في غالب الأحيان، بل سادها شعور بالنقمة حينًا والحذر أحيانًا. زد على ذلك الأثر الذي تركته العوامل الاجتماعية والداخلية والتدخلات الخارجية، والذي تظهر بصماته على هيكلية المؤسسة العسكرية وقوانينها وأنظمتها وعديدها وعتادها وأدائها لمهامها المحدّدة وعلاقتها بمجتمعها.

ورغم أن التجربة التي مرّ بها لبنان خلال الخمس عشرة سنة الماضية لم تفلح في تحقيق إجتماع بين اللبنانيين على ضرورة تقوية المؤسسة العسكرية وتحصينها للدفاع عن الوطن ضد أعداء الداخل والخارج، إلاّ انها ساهمت في خلق ظروف وعوامل يعتبرها الباحثون في علم السياسة المقارنة قواسم مشتركة بين البلدان التي وصل فيها عسكريون إلى السلطة(١٢)، وحظيوا بالدعم الشعبي للقيام بدور حاسم في عمليتي التحديث والنمو السياسي.

فما هي هذه الظروف والعوامل؟ وهل يمكن تفسير ظاهرة الالتفاف والدعم الشعبيّين للمؤسسة العسكرية في لبنان؟

أظهرت الأبحاث العلمية التي تناولت الأسباب التي قد تؤدّي إلى وصول الجيش الى السلطة، في بعض بلدان أميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا والشرق الأوسط، أن العوامل الكامنة

(١٢) يقتضي التوضيح هنا أن ثمة فارقاً كبيراً بين وصول العسكريين إلى السلطة في غير بلد من العالم وبين ما جرى في لبنان، وهو تأليف حكومة من عسكريين وفقاً للدستور والقوانين اللبنانية كأي حكومة شُكّلت سابقاً أو قد تشكّل مستقبلاً.

وراء هذا الانتقال من هيمنة السلطة السياسية المدنيّة إلى السلطة العسكرية تقع في خانتين: العوامل الاجتماعية والعوامل السياسية(١٣). وفيما يأتي شرح لهذه العوامل وإظهار لوجودها في لبنان.

١ ـ العوامل الاجتماعية

أ ـ وجود تفكّك اجتماعي. (Low degree of social cohesion)

تتميّز المجتمعات التي يكون فيها الترابط الاجتماعي في حدّه الأدنى، إجمالاً، بتضارب الأهواء والمصالح الشخصية مع مصالح الجماعة وطموحاتها، وبعدم فعالية مؤسسات الدولة وأجهزتها في عملها، وبغياب البديل الفاعل عن هذه المؤسسات، وبالضبط الاجتماعي غير الفعّال، وبنسبة اتصال قليلة ومحدودة بين أفراد المجتمع الواحد.

تدلّ هذه الخصائص على غياب الشعارات الوطنية التي يمكن أن تشكّل الأساس الذي يجتمع ويتّفق عليه المواطنون، وعلى غياب نمط تعامل تقليدي وانعدام البديل. وكشفت الأبحاث أنه لا يمكن وضع حدٍّ للتفكك الاجتماعي إلاّ بواسطة مجموعة منفصلة نسبياً أو بعيدة نسبياً عن المجتمع كجماعة ثورية، أو حزب، أو بيروقراطية أو جيش. ويسهل على الجيش أكثر من غيره القيام بمهمة إعادة اللحمة إلى المجتمع الواحد، إن قد تشكّل شعاراته ومبادئها، التي تعكس غالباً مُثُلاً عُليا، بديلاً عن الشعارات المفقودة في المجتمع والتي يُفترض أن تجمع المواطنين حولها.

في ضوء ما قدّمنا أعلاه من عرض للخصائص المميّزة للمجتمع اللبناني، وبعد ما خبره اللبنانيون خلال سنوات الحرب من تجارب مضنية وتهجير وشعارات مزيّفة، نجد أن التفكك الاجتماعي في لبنان موجود في أعلى درجاته وأن الشعارات الجامعة للبنانيين غائبة. ولربما كان تطلّع اللبنانيين إلى الجيش هو التفاف حول شعاراته التي افتقدها اللبناني: شرف، تضحية، وفاء. تضاف إليها نظافة الكفّ والاستقامة التي تميّز قيادته.

---

(١٣) راجع مثلاً:

Lucien PYE "Armies in the Process of Political Modernization" and Robert Putnam "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics" and Amos Perlenutter The Practorian State and the Practorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Politics"

كلها موجودة في

J. L. Finkle and R. W. Gable eds Political Development and Social Change. (John Wiley and sons 1966) 2nd ed. 1971 pp. 277-324.

ب ـ التفكّك داخل الطبقات الاجتماعية.

إلى جانب الانقسام الطبقي بين الأقليّة الغنيّة والغالبية الفقيرة الذي نجده في جميع المجتمعات النامية، نجد انقساماً داخل كل من هاتين الطبقتين. فالطبقة الغنيّة تقسم إجمالاً إلى فئتين: الفئة التقليدية والفئة الحديثة. تتألف الفئة الغنيّة التقليدية من رجال اقطاع سابقين ومن سياسيين واداريين وعسكريين قدماء، انتفعوا من النظام القائم ويريدون الابقاء عليه للمحافظة على مصالحهم السياسية والتجارية والاقتصادية. أما الفئة الغنيّة الحديثة، فتتألف من أصحاب الاختصاص وبعض أفراد النخبة العلمية التي توظّفها الفئة التقليدية. ولكونها منتفعةً من هذا الواقع، فهي تفقد اندفاعها للتغيير وتصبح متمسكة بالنظام القائم، مثل التقليديين وأكثر، حفاظاً على مكاسبها.

أما الطبقة الفقيرة والمتضرّرة من هذا الواقع، فتقسم الى فئتين: فئة ناقمة، ولكنها لا تجد نفسها قادرة على التغيير فتسلّم بالمصير، وفئة ناقمة، ولكنها مقتنعة بضرورة العمل على التغيير مهما كان الثمن. لكنّ كلتي الفئتين تندفعان للمشاركة في التغيير عندما تتوفّر لهما القيادة التي تطرح السياسة التي تتماشى وطموحاتهما، ويكون الجيش المرشح الأول لقيادة خاصة كهذه، لا سيّما وأن معظم عديده يتحدّر من هذه الطبقة. وعندها، تصبح هذه الغالبية الشعبية فئة مشاركة وفاعلة سياسياً.

تكفي نظرة إلى الواقع الطبقي في لبنان، في هذه الفترة، لتثبّت وجود هذه الإنقسامات في المجتمع اللبناني، مما جعل الغالبية الصامتة تبحث عن قائد تمحضه ثقتها ودعمها لإحقاق التغيير. وقد لعب شخص القائد وصراحته واستعداد المؤسسة العسكرية للاضطلاع بالمهمات التي يتوق الشعب إلى تحقيقها، إلى جانب خيبة الأمل التي عانتها الفئات الشعبية المختلفة في علاقتها مع قياداتها السابقة من رسمية وغير رسمية، دوراً فعالاً في تحريك هذه الفئة الشعبية وخروجها عن صمتها لقول كلمتها الفصل وتحديد خياراتها الوطنية.

ج ـ غياب طبقة وسطى متضامنة ومنظّمة.

من أهم الخصائص المميّزة للمجتمعات في الدول النامية التي استلم فيها العسكريون زمام الأمور، غياب الطبقة الوسطى وانقسام المجتمع إلى قطبين: أقلية غنية وغالبية فقيرة. إن تظهر الدراسات أن الطبقة الوسطى في هذه البلدان لا تتجاوز ٦% من مجموع الشعب. قد لا يصحّ هذا على لبنان قبل مطلع الثمانينات وقبل تدهور القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، لكنه يعكس الواقع الطبقي اللبناني منذ منتصف الثمانينات حتى اليوم. فإذا أخذنا المدخول السنوي للفرد في لبنان، نجد أن الطبقة الوسطى اليوم لا تتجاوز العشرة بالمئة من مجموع الشعب. وبينما انعكس غياب الطبقة الوسطى زيادة هائلة في نسبة الطبقة الفقيرة، فهو لم يؤدّ بالمقابل إلاّ إلى زيادة لا تُذكر في الطبقة الغنيّة (هذه الزيادة تشمل أغنياء الحرب). ولقد تضافر هذا الفقر

المدقع لدى الغالبية الساحقة من الشعب اللبناني مع العوامل الباقية ليزيد نقمتها على مؤسسات الدولة وعلى من حاول أن ينوب عنها، مما جعلها تمنح دعمها الكامل للقيادة العسكرية التي وضعت النقاط على الحروف ووعدت بالتغيير.

د ـ شحّ الموارد المادية والبشريّة وانعكاسه على عمل الدولة ومؤسساتها.

تضافرت عوامل عدة لتحقيق هذا الوضع في لبنان. كان أهمها قيام الميليشيات وجيوش الاحتلال بوضع يدها على الموارد المالية الأساسية للدولة (كالمرافئ وشبكات الهاتف وتهريب المواد الحيوية المدعومة من الدولة إلى الخارج الخ...)، مما أدّى إلى زيادة عجز الدولة المادي وتراكم ديونها، وبالتالي، إلى تقصيرها في تأمين الموارد الكافية ليس فقط لمواكبة عجلة النمو والتطور، بل لتأمين الخدمات الأساسية للمواطن. لقد دفع هذا الواقع نسبةً لا يستهان بها من اللبنانيين إلى الهجرة، والتحق قسم آخر بالميليشيات للحصول على مدخول أعلى وعلى الخدمات التي تؤمّنها لأتباعها. وساهم هذا في تقليل الموارد البشرية للدولة ومؤسساتها. فحتى موظفو الدولة الذين التحقوا بالميليشيات (خارقين بهذا قانون الوظيفة العامة)، بحثاً عن مدخول إضافي في ساعات فراغهم، أمّنوا دواماً كاملاً لدى الميليشيات، ولم يؤثّر هذا على وظيفتهم العامة، بسبب غياب الرقابة الداخلية، وتفشّي المحسوبية والضغوط السياسية والعسكرية. وقد انعكس كل هذا نقمة لدى غالبية الأوساط الشعبية المتضرّرة من هذا الواقع، فجعلها تتمسّك بمؤسسة الجيش، عندما وُجدت على الساحة، لأنها لا تزال المؤسسة الوحيدة التي تجسّد آمالهم وطموحاتهم بعد فشل جميع الحلول السياسية كما سنفصّل لاحقاً.

٢ـ العوامل السياسية.

أ ـ الهوة السحيقة بين مركز السلطة والشعب.

ذكرنا أعلاه أن من أهم نتائج التفكك الاجتماعي في بلد ما هو تضارب المصالح والأهواء الشخصية مع مصالح الجماعات وطموحاتها. ويؤدّي هذا إلى خلق هوة شاسعة بين أصحاب القرار السياسي والشعب، فلا يعود هؤلاء يعكسون وجهة نظر الشعب ولا الشعب يمحضهم ثقته، بل تتميّز نظرته إليهم بالشك والخوف والحذر والنقمة، وبالتالي، الثورة. أفضل مثال على التباعد بين مركز السلطة والشعب في لبنان هو غياب التمثيل الشعبي الصحيح في السلطة التشريعية منذ عام ١٩٧٦ (عند انتهاء ولاية النواب المنتخبين عام ١٩٧٢). ومثال آخر عليه، نجده في تصاريح السياسيين وقادة الميليشيات الذين ينظرون إلى الشعب وآرائه نظرة احتقار واستهتار بحقه في التعبير عن رأيه (إلاّ إذا كان مؤيّداً لهم). فالشعب، بالنسبة لهم، هو سلعة تُشترى وتُباع. كذلك، يظهر التباعد في رفض الغالبية العظمى من السياسيين وقادة

الميليشيات اجراء استفتاء شعبي أو انتخابات جديدة، وفي عملهم الحثيث على عرقلة خلق الأجواء الملائمة لانتخابات كهذه، بالتضامن والتكافل مع القوى الاقليمية والدولية المتضرّرة من إعادة السلام الى لبنان.

يفسّر هذا الالتفاف الشعبي الأخير حول المؤسسة العسكرية في لبنان بكونها قد شدّدت، من خلال سياسة قائدها، على أن الكلمة الأولى والأخيرة هي للشعب، وان المؤسسة مستعدة لتحقيق طموحات الشعب، أيًّا كان الثمن. فللمرة الأولى في تاريخ لبنان الحديث، يشعر الشعب بأنه يُعطى فرصة ليكون هو صاحب القرار.

ب - غياب التنظيم السياسي (political institutionalization) والدعم للهيكلية السياسية.

أشرنا إلى أهم العوامل التي أدّت إلى فرض تنظيم سياسي معيّن في لبنان وإلى غياب الدعم للهيكلية السياسية. وعادة، يدفع ذلك بالشعب إلى التطلع نحو مؤسسات بديلة تحلّ محل مؤسسات الدولة وتغطّي التقصير الحاصل. وعندما تفشل هذه المؤسسات البديلة في تحقيق أهدافها المعلنة (والمثل الأخير على ذلك قبول بعض الأحزاب والميليشيات المسيحية باتفاق الطائف الذي ينقض جملةً وتفصيلاً الأهداف التي وعدت أتباعها بتحقيقها منذ عام ١٩٧٥)، يبدأ البحث من جديد عن البديل القادر، البديل البعيد عن هذه المؤسسات، وغالباً ما يجد الشعب البديل في مؤسسة الجيش التي تتمتّع بتنظيم وهيكلية وانضباطية تفتقدها البدائل المحتملة الباقية أو جماعة ثورية تعد بالتغيير المطلوب.

ج - غياب الأحزاب السياسية الفاعلة.

تفتقر الساحة اللبنانية إلى وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحديث للحزب السياسي. فالأحزاب اللبنانية هي بغالبيتها أحزاب حديثة، ظاهرياً، وتقليدية، داخلياً وعملياً. حتى الأحزاب التي تستوفي شروط تسميتها أحزاباً حديثة، من حيث التنظيم الداخلي، لم تستطع أن تتخطّى عقدة الطائفية، إذ نجد أن الغالبية العظمى من أعضائها ينتمون الى طائفة واحدة، ممّا يفقدها الصفة الحديثة إجمالاً وصفة الحزب الوطني الجامع. وبما أن الحرب قد ربطت بين الأحزاب والميليشيات، فقد أفقدتها الكثير من فعاليتها على صعيد استقطاب الغالبية الشعبية. وبهذا، قلّت امكانية نشوء الحزب كبديل فاعل عن مؤسسات الدولة السياسية التي عانت من الاهتراء. وبسبب تذمّر الشعب من ممارسات الميليشيات المختلفة والأحزاب المرتبطة بها، علاوة عمّا ذكرناه من أنها لم تفلح في تحقيق أهداف الشعب ومصالحه في الحفاظ على وحدة الدولة والوطن، نلاحظ هذا الالتفاف الشعبي حول المؤسسة العسكرية الذي يقابله، في الوقت

ذاته، رفض المؤسسة العسكرية لكل ما من شأنه أن يزيل لبنان الكيان والدولة والمؤسسات.

د ـ التدخّل المدني المستمرّ في المؤسسة العسكرية وإضعافها.

تكفي نظرة سريعة إلى تاريخ علاقة المؤسسات السياسية اللبنانية بالمؤسسة العسكرية للتثبّت من كون التدخل السياسي والطائفي في شؤون المؤسسة العسكرية في لبنان يشكّل القاعدة لا الشواذ. وقد أدّى هذا الواقع المؤسف إلى نقمة داخل المؤسسة العسكرية، خصوصاً خلال سنوات الحرب التي عمل خلالها السياسيون على استبعاد الجيش عن ساحة المعركة، منكرين عليه شرف الدفاع عن الوطن ضد المؤامرات الداخلية والخارجية التي تستهدفه أرضاً وشعباً وكياناً. بالاضافة إلى ان الحملات الاعلامية الداخلية والخارجية المركّزة ضد المؤسسة العسكرية في لبنان واتّهامها بالخيانة والانعزال، حيناً، وبالتخاذل وفقدان الحسّ الوطني، حيناً آخر، قد ساعدت في خلق ثورة ضمن هذه المؤسسة، خصوصاً عندما لم يعد الوضع يسمح بالمماطلة والتأجيل، إذا ما أريد للبنان أن يبقى سيّداً، حرًّا،مستقلاً.

استبعاد الجيش عن ساحة المعركة والحملات المركّزة ضده ـ والتي كان أول ما هدفت اليه هو زعزعة ثقة المواطن اللبناني بجيشه وبالتالي تشجعيه على الالتفاف حول الميليشيات والدول التي صُوِّرت كأنها البديل عن الجيش ـ أثارت ردّة فعل عكسية لدى غالبية الشعب، خصوصاً بعد تجاربه غير المشجّعة مع البدائل المتوافرة. وهكذا، تعالت الأصوات مطالبةً باستلام الجيش زمام الأمور في لبنان، إذ اقتنع المواطن اللبناني أن أي جيش غريب لن يدافع عن لبنان إذا تعارض ذلك مع مصالح بلده، وأن معظم الميليشيات تعمل لتكريس الواقع الذي خلقته هي على حساب وحدة الوطن أرضاً وشعباً وكياناً.

لقد ساهمت جميع هذه العوامل المتوافرة في البلاد، وإن بدرجات متفاوتة، في جعل المؤسسة العسكرية خشبة الخلاص الوحيدة من الحالة التي يتخبّط فيها لبنان. يبقى أن يثبت الجيش أنه على قدر المسؤولية والثقة التي محضه إياها الشعب، ليستطيع أن يكون الرائد في بناء استقلال لبنان الجديد، ولعب دوره الفاعل على صعيد التنمية والتحديث.

ولكن، دون ذلك شروط أساسية يجب توفّرها لتأمين حرية التحرك والقدرة على العمل بفعالية لإحداث التغيير المنشود. أهمها: الكفّ عن التدخّل في شؤون المؤسسة العسكرية التنظيمية والمسلكية والادارية والمالية (إلاّ لأسباب رقابية ينصّ عليها القانون)، والاقتناع بأن مؤسسة الجيش هي الأداة الوحيدة الصالحة، بالتعاون مع باقي المؤسسات الدستورية، لإعادة هيبة القانون ولدرء الأخطار الداخلية والخارجية، بعد أن تمّت تجربة كل البدائل، سواء كانت داخلية أم مستعارة، وأثبتت فشلها في تحقيق الحدّ الأدنى من الأمن المطلوب. فيكون التوافق على دور الجيش تصويتاً على خلاص لبنان.

سقوط جدار برلين
وبداية التحولات في اوروبا الشرقية

د. جوزيف أبو جودة*

شهدت أوروبا الشرقية خلال الاشهر الستة الماضية سلسلة من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تلاحقت بسرعة مدهشة. هذه الظواهر مجتمعة لم يُكتب لها الحصول في ظروف عادية، بل يُعتبر حدوثها نتيجة هزة ضربت الارض والبشر وأحرقت نصف قرن من الحكم المستبد. فمن ليتوانيا في الشمال الى رومانيا في الجنوب، بدأت معالم أوروبا الشرقية، البشرية منها والسياسية، تتغيز تغيرًا جذريًا. واستفاق الناس هناك على آفاق مستقبلية تنفتح أمامهم، لم يكن باستطاعة أحد منهم تصور توافرها في فترة زمنية منظورة.

أما على الصعيد الدولي فقد شهدنا توقف حرب الخليج، وسحب الجيش السوفياتي من افغانستان، وتفكيك الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا، والهدنة بين الساندينيين وثوار الكونترا التي أدت الى هزيمة اليسار في الانتخابات التي جرت في السادس والعشرين من شباط ١٩٩٠.

مما لا شك فيه ان أحداثًا على هذا القدر من العمق والشمول لم تعد فقط ظواهر تفسّر

---

* دكتور في علم الاجتماع السياسي.
* استاذ في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثاني.

بمسبّباتها القريبة والمباشرة بل يجب تفسيرها بالعودة الى الينابيع الانسانية، أي الى جذور التراث البشري الفكري والعقائدي والديني. عند هذا التراث يقف الانسان أحيانًا، في خياراته الكبرى، موقفًا تاريخيًا فيدخل حرم العالم الافضل، عالم القيم الانسانية الباقية ويخرج كليًا من استعباد الحياة اليومية وقيودها.

وفي حين نجد ان الاحاطة بتفاصيل هذه التحولات هي محاولة شبه مستحيلة، نرى لزامًا علينا التشديد على نقطة هامة وهي ان محاولتنا هي مقاربة لهذا الانفجار الكبير. واهمية هذه المقاربة انها ترصد الانفجار في أقرب مسافة يمكن رصده منها، وفي اللحظة التي يمكن فيها ادراك ابعاده الكونية. فنحن في العقد الأخير من الألف الثاني ونتأهب للدخول في الألف الثالث بعد الميلاد.

ويتسأل المراقب: هل ان حصول هذه الظواهر بهذه السرعة وهذا التلاحق المثير هو فقط نتيجة حتمية لسقوط حكم الاستبداد الذي ساد في العهود السابقة أم انه محاولة مُخطط لها بكل عناية ودقة لاعادة ترتيب البيت السوفياتي بغية الدخول الى «البيت الأوروبي المشترك»؟(١). وبمعنى آخر، هل يمكن الركون الى الافتراض بأن ميخائيل غورباتشيف يسعى الى الدخول في أوروبا الصناعية، القوية، الفنية، ذات البنى الديمقراطية الراسخة بعد أن يتحرر من عبء حزام الفقر والتوتر والثورات القومية القابعة على حدوده، والتي شكّلت في مدى نصف قرن الستار الحديدي الواقي من مفاعيل التطور في الغرب والافكار الجديدة المناقضة للماركسية؟ وهل يعني ذلك أن هناك من أطلق العنان عمدًا ليقظة النزعات القومية كي تخدم الجبارين عن طريق اشغال أوروبا الغربية بمشاكل أوروبا الشرقية واعادة توحيد المانيا فيسقط أو يتأخر المشروع الوحدوي للسوق الأوروبية المشتركة الذي يهدّد الشرق والغرب سياسيًا واقتصاديًا؟ ليست هذه الافتراضات ضربًا من التقدير العشوائي. فتأكيد غورباتشيف انتماء روسيا الى اوروبا، حضارة وانسانًا، يعني التخلي عن مفهوم الامبراطورية التي جمع أسلافه أجزاءها والرجوع الى مقوّمات الدولة القوية الراسخة في التاريخ والتراث والمشاركة في بناء عالم متوازن وعادل.

انطلاقًا من هذه الطروحات، ومن اخرى كثيرة، لا بدّ لنا من معالجة الأجوبة عليها عبر المعطيات التي نطرحها ونحلّلها في النقاط التالية:

١- ما الذي جعل التحول في الاتحاد السوفياتي ممكنًا حتى سقط جدار برلين (بما يرمز اليه)؟

٢- ما هي النتائج الأوروبية التي سوف تترتّب على هذا السقوط؟

٣- أين نحن اليوم من مشروع أوروبا الموحّدة الممتدّة من جبال الأورال حتى المحيط الاطلسي؟

---

(١) «البيت الاوروبي المشترك» عالجه غورباتشيف في كتابه Michail Gorbatchev: Perestroika, Vues neuves sur notre pays et le monde, Call. J'ai lu, Paris, 1987. pp. 287 - 290. انظر الفقرة الرابعة من بحثنا هذا.

١ - ما الذي جعل التحول في الاتحاد السوفياتي ممكنًا حتى سقط جدار برلين؟

يجب التذكير قبل كل شيْ، بالحقائق الهامة التالية:

الحقيقة الأولى: «ليس الاتحاد السوفياتي، على الصعيد الجغرافي والبشري، بلدًا كالبلدان الأخرى. إنه شبيه بقارة تجمع بين أوروبا وآسيا. وليس الاتحاد السوفياتي دولة كالدول الاخرى. إنه شبيه بامبراطورية في عالم زالت فيه الامبراطوريات. وليس الاتحاد السوفياتي اخيرًا دولة متوافقة مع تسميتها. فالتسمية تقضي بأن يكون هذا الاتحاد بلد الشغّيلة، العمال منهم والفلاحين. أما في الحقيقة فالاتحاد السوفياتي هو دولة الأمم»(٢). وزيادة في الايضاح، نورد أن الاتحاد السوفياتي كان يتألف سنة ١٩٢٦ من ١٩٤ قومية وسنة ١٩٥٩ من ١٢٦. أما اليوم فيتألف فقط من ٩١ قومية (٣).

الحقيقة الثانية: هل يمكن القول إن الماركسية أوصلت الاتحاد السوفياتي الى الرفاه على الصعيد الاقتصادي؟ هل بنت مجتمعاً انسانيًا جديدًا يعترف بوحدة مصيره ويتخطى الفوارق بين أفراده وجماعاته، أم إن الفوارق قد زادت بين أمم هذه الامبراطورية، وتعمّقت الاختلافات بين تراثاتها، وتغلب تباين العقليات على ايديولوجية التوحيد وعلى سلطة لا تبغي من فعاليتها سوى التأكيد على وجود العمال المتآخين عبر الحدود المتباعدة والإتنيات المتنافرة والحضارات المختلفة؟

لم تستطع النظرية الماركسية، في الواقع، بناء انسان جديد خال من العقد والرواسب. وإن وجد هذا الانسان، فقد ظل إطارًا فضفاضًا أو زيًا يطلب لبسه دون المشاركة في تفصيله وتصميمه وصنعه.

كان مقدّرًا ان يؤدّي التقدّم العلمي والتكنولوجي والعسكري الى محو الفوارق العرقية واللغوية والدينية بين شعوب الاتحاد السوفياتي، وذلك بأن يكون صراع الانسان موجّهًا نحو تحقيق مزيد من التقدم في اطار العلوم والمعارف. وكان مقدّرًا ايضًا ان تخلق لغة العلم أداة تخاطب جديدة بين الناس للتقريب فيما بينهم. لكنه تبيّن ان انتماءات البشر أقوى من تطلعاتهم المستقبلية مما دفعهم بصورة دائمة الى الجهر بجذورهم والافتخار بأصول مهدهم ومحاولة الافتراق عن الآخرين انطلاقًا من علاقات المولد والوراثة. وعوضًا عن ان تلغي السلطة السوفياتية، في عملية التوافق الاجتماعي والاندماج بين شعوبها الفوارق المذكورة، لم تستطع الاّ مراعاتها واعطائها الطابع السوفياتي وحسب.

ولقد كان السبب الأهم في افلاس النظرية الماركسية انها لم تربط بين نشاط الانسان الاقتصادي ومبدأ الملكية الفردية، وليس المقصود هنا ملكية المنتوجات بقدر ما هي ملكية

---

(٢) Hélène Carrère d'Encausse: L'Empire éclaté, ed. Flammarion, Paris, 1978, p. 9

(٣) المرجع نفسه، صفحة ٢٨١، حاشية ١

وسائل الانتاج(٤)، دون ان تصل هذه الملكية الى درجة الاستغلال الذي يجعل الانسان مستلباً(Aliéné) لأوضاع وأشكال انتاجية كان هو نفسه السبب في إنتاجها ولا يستطيع التحكم فيها، لأن الدولة قد حرمته من هذا الحق واعطته لنفسها عبر ما اصطلح على تسميته ديكتاتورية البروليتاريا. غير ان هذه البروليتاريا أفرزت بظاهرة شبيهة بظاهرة البيروقراطية التي نشأت في الديمقراطيات الغربية(٥).

كان من شأن هذه الطبقة الحاكمة الجديدة إذن أنها افرزت فئة من المنتفعين أعطوا أنفسهم جميع الامتيازات واستلموا الحكم وتنعموا بكل شيء(٦). لقد سمّاها فولنسكي، أحد الكتاب السوفيات (La Nomenklatura)، وهو مفهوم يعني اصحاب الامتيازات الجدد. هذه الارستقراطية الحمراء تتمتع بسلطة لا مثيل لها في تاريخ الاتحاد السوفياتي لأنها هي الدولة. وقد اعطت لأفرادها حقوقًا غير قابلة للنقض، مثل اقتناء السيارات الفخمة (Limousine)، والدور الفخمة (Datcha)، واستخدام سائقين لسياراتهم، وارتياد المطاعم والمتاجر والعيادات الخاصة ومراكز الراحة بأسعار زهيدة(٧).

الحقيقة الثالثة: هي ما سمّاه بوريس باسترناك(٨) «السلطة الساحرة للكلمة الميتة» (pouvoir magique de la lettre morte)، وتعني اليوم وضع الانسان في موقع الاستلاب الحضاري (aliénation).

هذه هي النقطة الاكثر أهمية في موضوعنا لأنها تعالج شأن شعوب الاتحاد السوفياتي لا في ما تنتج من مواد استهلاكية بل في كيفية انتاج حياتها لتبقى. إن انتاج الحياة، بالنسبة للانسان، أهم بكثير مما ينتج ليعيش. لذلك ارتبط انتاج الحياة بمستوى رقي الانسان واصالة الحضارة التي ينتمي اليها.

عندما قامت الثورة البولشفية وبدأت تحاول تسويق مقولاتها، وجد الروس أن أفضل ما يعملونه لحماية أنفسهم من الاستلاب بالنسبة لثقافتهم وحضارتهم هو توسيع المسافة بين ثقافة النظام، أي الكلمة الميتة، والثقافة المميّزة لهم، أي الكلمة الحية. وبقدر ما كانت هذه المسافة تتّسع كان الروسي يجد نفسه في مأمن من ثقافة النظام. لكنه كان يشعر في الوقت نفسه بأن ثقافته وتراثه يسحقان ويمحيان. وعبثًا كان يفتش عنهما في الكتب والدوريات ودوائر المعارف التي تبنّاها النظام. إن الثقافة التي تبنّاها الانسان الروسي هي ثقافة الأصول أي تلك التي تنطلق من جذور الارثوذكسية التي أقامت لنفسها عالمًا خاصًا، زيّنه ادباء انسانيون أمثال تولستوي ودستو يفسكي وغيرهم.

---

(٤) في ١٩٩٠/٢/٢٨ وافق مجلس السوفيات الاعلى على قانون يقضي باعطاء الحق للفلاحين بتملك الارض وتوريثها.

(٥) انظر بشأن ظاهرة البيروقراطية كتاب Michel Grozier: le Phénomène bureaucratique, coll, points, ed, du Scuil, Paris, 1963.

(٦) انظر كتاب Milovan Djilas: la nouvelle classe dirigeante coll. Tribune libre, ed, Plon, Paris, 1957.

(٧) انظر كتاب Michael voslensky: la Nomenklatura, les privilégiés en URSS, ed. Belfond, Paris, 1980.

(٨) انظر كتابه Boris Pasternak: le Docteur Jivago, coll, du monde entier, ed, Gallimard, Paris. 1958.

وعلى المدى الطويل، لم يكن هذا التراث المستمدّ من الدين كافيًا لحماية القياصرة الظالمين من غضبة الناس. فكان أن ديسوا وقُتلوا وشُرّدوا. غير انه كان كافيًا، من جهة أخرى، كي يحفظه المؤمنون في قلوبهم شعلة تصل بهم، بعد خمسين سنة من الكبت، الى التفتح بشكل اقوى من قوة القياصرة ومن قوة القائمين بالثورات.

هذه هي الصورة التي عكسها كتاب اندريه أمالريك بعنوان: هل يبقى الاتحاد السوفياتي موجودًا بعد سنة ١٩٨٤؟(٩). ويعتقد المؤلّف أن ما حصل في الاتحاد السوفياتي، في الاربعينات، هو ثورة من فوق، في مستوى القيادة. لكن هذه الثورة لم تحدث تجاوبًا كافيًا في مستوى القاعدة. فالناس منصرفون الى اعمالهم متعبون، مضروبون في أعز ما عندهم. لقد أفرغت ذاكرتهم من بُعدها التاريخي.

وتأتي نبوءة امالريك عن الاتحاد السوفياتي جوابًا على عنوان كتابه من خلال خط التوازن الذي أقامه بين ضغط النظام، من جهة، وهروب الناس الى الامام، من جهة اخرى. وما دامت الهوّة موجودة بين الاثنين فلا بد للنظام من ان يتكسّر. ويقدّم المؤلّف البرهان على ذلك كما يلي: نحن الآن في سنة ١٩٧٠. نعطي النظام الماركسي مستقبلاً لا يتعدّى ١٥ سنة. بمعنى آخر، ستكون بداية النهاية لهذا النظام اعتبارًا من سنة ١٩٨٤. ولم يخطىء أمالريك في تقديره لأن السنة التي يذكرها هي السنة التي بدأ فيها التحول في الاتحاد السوفياتي لصالح وصول غورباتشيف الى حكم(١٠).

يجب ان نضيف، زيادة في الايضاح، ان سنة ١٩٨٤ هي التي شهد فيها الاتحاد السوفياتي ارفع درجات مجده على الصعيد العسكري، ووصل الى ارفع درجات بطشه على الصعيد السياسي، وعرف المستوى الاسوأ في نموه الاقتصادي. فكان لا بدّ للوعد الذي قطعته الماركسية بشأن قدرتها على تطوير المجتمع والوصول به الى مجتمع العدل والكفاية من أن يسقط. وعندما سقط الوعد عاد التراث يضغط بكل ثقله على الأحداث والوجدان. وهكذا بدأت تتهيأ السبل لوصول رجل التحولات الكبيرة، في داخل الاتحاد السوفياتي وخارجة الى السلطة.

كانت فترة نبوّة أمالريك هي الأولى التي توقعت سقوط الاتحاد السوفياتي كنظام والعودة الى التراث الروسي الوطني كخزان يهدي الى النظام الجديد والحياة الجديدة. ويقول في مكان آخر، من باب التوقع، أن تسلسل انفكاك الطوق السوفياتي عن عنق أوروبا الشرقية يتوافق مع توحيد ألمانيا. لا بل إنه سيكون مساعدًا لذلك. وسوف تخلق المانيا الموحدة ذات التوجه المعاكس للتوجه السوفياتي وضعًا جديدًا في مجمل القارة الأوروبية(١١).

هذه هي التوقعات الأولى، في تاريخ الاتحاد السوفياتي، التي رسمت نهايته. وفي حين كانت رؤيا أمالريك في إطار الفلسفة والتراث، فقد كانت محاولة هيلين كاريّر دانكوس (Hélène

(٩) Andrei Amalrik: l'union sovietique survivra - t -elle en 1984? coll. le monde sans frontières, ed . fayard Paris, 1970

(١٠) كتب امالريك كتابه في شهري نيسان وايار سنة ١٩٦٩ . انظر ما يقوله في مرجعه صفحة ١٠٥ حاشية رقم ١ وصفحة ١٠٢ .

(١١) انظر في المرجع نفسه الصفحة ٩٦ وما بعدها .

D'Encausse) في دراستها السياسية والاجتماعية والدينية من جهة، ومحاولة الكسندر برميغسن وشانتال لومرسييه كلكوجيه (Alexandre Bermigun et Chantal Lemercier Quelquejay) لدراسة وضع المسلمين المنسيّن في الاتحاد السوفياتي، من جهة اخرى، أصدق دليل على درجة اللااستقرار في الوضع السوفياتي ككل(١٢). فهناك في الواقع طراع شعوب في الاتحاد السوفياتي هو اكبر من أي صراع طبقي. ويضفي الدارسون على هذه الإتنيات المتصارعة صفة القوميات لما لها من امتداد جغرافي وتشعّب بشري مغروس بعيدًا في التاريخ.

إن ما شدّدت عليه دراسة هيلين دانكوس ليس معالجة مشكلة القوميات فحسب، بل طرح الدين كمقولة اجتماعية سياسية لا يمكن إسقاطها من حياة الناس. وهي إذ تذهب في تحليل وضع المسلمين اكثر من تحليل وضع المسيحيين، فلأن الأوّلين يشكّلون الأحزمة العازلة للاتحاد السوفياتي في الجنوب والشرق، ولأنهم سريعو التأثر بما تحدثه فيهم أية حركة اسلامية تقوم في الخارج(١٣). ذلك ان الاسلام لم يتفكك تحت تأثير المقولات الماركسية بل، على العكس من ذلك، إن الاخلاقية والنظم والعادات الاسلامية هي التي تحكّمت بواقع الجماعات المسلمة وجعلته غير قابل «للمَرْكسة».

من جهة اخرى، نظر المسلمون في روسيا الى الثورة على إنها تشكّل نهاية سيادة القياصرة، أي نهاية الدولة المركزية القوية، وليس ظهور عهد جديد له مرتكزاته وقيمه ورموزه الخاصة. لذلك لم يتحمّسوا للعقيدة الشيوعية بل اقتصر الأمر عندهم على انضمام الفئات الفنية والمثقّفة الى أحزاب سياسية، كحزب «همّة» وحزب «مساواة»، وهي أحزاب لم تكن بعيدة عن اختيار الماركسية كأيديولوجية لعملها السياسي(١٤).

ويكاد وضع المسلمين في الاتحاد السوفياتي يكون شبيهًا بوضعهم في كل مكان من العالم. فاذا كانوا اكثرية طالبوا مباشرة بالحكم دون شريك. وإذا تساووا في العدد مع غيرهم طلبوا الشراكة حتى يصبحوا اكثرية، وإذا كانوا أقلية طالبوا بالحكم الذاتي أو الاستقلال.

والاسلام في نظرهم تراث ثقافي ضخم يمكن نسيان صفته القدسية بصورة مؤقتة، لكن قيمه الاخلاقية والاجتماعية والسياسية تبقى صالحة لكل زمان ومكان. على المسلم ان يحارب كل ما هو غربي لدى المسلمين الروس، وأن يحافظ على الارض الاسلامية عن طريق منع الغير من تملّكها. من جهة أخرى، تشكل الشعوب الاسلامية أمة واحدة مقسومة الى عدّة دول يجب ان تتوحّد وان يصبح للمسلمين حزبهم الشيوعي الخاص بهم. لذلك نجد في برنامج الشيوعيين المسلمين أصداء عند ثورة الخميني في إيران(١٥).

---

(١٢) Alexandre Bermigsen et Chantal lemercier Quelquejay: les Musulmans oubliés, l'islam en Union soviétique, Petite coll, Maspéro, Paris, 1981

(١٣) عدد سكان الاتحاد السوفياتي الروس والمسلمين موزع بموجب احصاء ١٩٧٩ كما يلي: روس ١٣٧٣٩٧٠٠٠ مسلمون ٤٣٣٩٥٠٠٠ انظر الجدول المفصل في Bermigsen, et Quelquejay. المرجع المذكور صفحة ٧٠.

(١٤) انظر المرجع المذكور صفحة ٣٩ - ٤٠.

(١٥) انظر برنامج الشيوعيين المسلمين في المرجع المذكور صفحة ٦٤.

وهكذا نرى ان التمايز بين المسلم وغير المسلم قد تغذّى من روح التراث الرافض لكل اجتهاد من اجتهادات الماركسية-اللينينية في مقولتي الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا. والهوة الفاصلة بين ثقافة النظام وتراث المجموعات التي تعيش في الاتحاد السوفياتي كانت تكبر باستمرار وترسم بين المسلمين والنظام احتكاكات متواصلة، خصوصًا حين تسمع أصوات الثورات الاصولية والحركات السلفية القائمة في الخارج. كان من شأن هذا الأمر أن يزيد من تعقيدات الانصهار السياسي.

وعندما استولى البولشفيك على السلطة سنة ١٩١٧، لم تكن الحركة الوطنية الاسلامية قد بلغت النضج السياسي اللازم في التنظيم والعمل. كانت قد حصلت على المساواة في الحقوق المدنية وعلى الحرية الدينية والحرية الصحفية، لكنها لم تكن قد وصلت بعد الى مرحلة الحكم الذاتي. وهذا ما أجبرها على التعاطي الايجابي مع السلطة المركزية الجديدة في موسكو.

نستنتج من كل ذلك أمرين هامين: الأول هو انه بعد سبعين سنة من انتصار نظام راغب في ان يهدم، الى الأبد، أسس الدين الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن ممارسة الشعائر الدينية لا تزال قائمة حتى اليوم وبكل قوة(١٦).

وللدلالة على ذلك، يكفي ايراد المثلَيْن التاليين: ففي ٣٠ كانون الاول ١٩٨٩، منحت السلطات البلغارية المسلمين من رعاياها حق تسمية أولادهم باسماء تدلّ على اسلامهم، كما تركت لهم حرية التكلم بلغة دينهم وإقامة شعائر هذا الدين. من جهة أخرى، بعد أن أقسم فاكلاف هافل رئيس تشيكوسلوفاكيا المنتخب اليمين الدستورية في الجمعية الوطنية، توجّه الى الكاتدرائية في براغ لنيل بركة الكردينال توما سيك. فأعاد بذلك تقليدًا توقف العمل به منذ عام ١٩٤٨.

الثاني: هو ان محاولات الدمج القسري للشعوب والقوميات في أطر معدّة سلفًا وفي مواقع جغرافية غير ملائمة لم تعط النتائج المرجوّة، بل على العكس من ذلك، نجد أن هذه القوميات قد شكّلت مع الدين الحواجزَ الهامة فيما بينها فاندفعت شعوب الاتحاد السوفياتي الى إظهار تمايزها وتفرّقها.

لم يكن من الممكن تحويل جميع هذه الأوضاع الداخلية نحو الانفراج لو لم يكن مع رأس الدولة، وفي مركز القرار، الرجل القوي الذي تبيّن له ان الامبراطورية التي يحكمها قد شاخت وهرمت، وأنه يجب أن يضرب فيها أول معاول الاصلاح.

كان المعول الاول هو إدراك غورباتشيف بوضوح خطورة الشقوق الموجودة في بنيان الامبراطورية وما قد ينتج عن هذه الشقوق من نتائج سيّئة إذا لم يتمّ تداركها.

لم يكن كتابه«البيريسترويكا» من صنع مفكّر منشق هرب من بلاده ولجأ الى الغرب. انه الكتاب الذي يعبر عن توجهات المسؤول الاول في الاتحاد السوفياتي العقائدية والفكرية والاقتصادية والروحية. انه محاولة بناء عالم الألف الثالث. وهو، زيادة على ذلك، كتاب يعادل

(١٦) المرجع نفسه، صفحة ٢٦٦.

دستورًا كاملا في حقوق الانسان والدولة، ووقفة ضد الاستغلال ومع الحرية والكرامة والعمل الصالح، الصادق، والانفتاح واحتلال الموقع الصحيح في عالم الغد وفي جوقة الامم. ويعبر الكتاب عن اولويات ملحة اذ يقول كاتبه: اذا كانت عملية الاصلاح الضخمة التي يجب القيام بها في الاتحاد السوفياتي لن تتم حالا، فان المجتمع السوفياتي سوف ينفجر بشكل مفاجيء. ولا بد للعالم أجمع من ان يتأثر بهذا الانفجار(١٧).

والجدلية التي يجب ان تحرك عملية الاصلاح تقوم على اصلاح المجتمع السوفياتي عن طريق دفع الانسان السوفياتي الى قيمه الانسانية وليس العكس. فالجمود هو من الانسان وقد الف حالة الركود الاقتصادي ولم يسهم في حلها، بل اعتبرها وكأنها ليست له وتصرف وكأنه غريب عنها.

لذلك، نجد ان المفهومين المتلازمين اللذين يشكلان عنده المدخل الى الاصلاح هما: اعادة البناء (Perestroika) والشفافية (Glasnost)، وهو يعني بالبيريسترويكا «التغلب على الاوضاع الجامدة، وذلك بالغاء المقومات التي تمنع عجلة الانتاج من الدوران بشكل صحيح وخلق اوضاع تنظيمية جديرة بالثقة، وفعالة لاعطاء التقدم الاقتصادي والاجتماعي دينامية كبرى»(١٨).

ليست البيريسترويكا اذن عملية فردية وليست كذلك عملية منفصلة عن الوضع التاريخي للمجتمع السوفياتي. وليست الغاية منها زيادة كمية الانتاج بل الاجتهاد في اعطائه بالشكل الافضل. وبقدر ما تطبق الاشتراكية بصورة صحيحة، تزداد فرص الوصول الى تحقيق الديمقراطية الصحيحة(١٩). «davantage de socialisme.. davantage de démocratie». ويعني بالغلاسنوست خلق الانسان النشيط اجتماعيًا، الغني روحيًا، المحب للعدل، العامل بوجدانه كانسان ومواطن(٢٠).

اذن، المطلوب هو الانتقال من اوضاع جامدة في اطار الانتاج الى اوضاع متحركة، اي ادارة الدورة الاقتصادية على قواعد السوق الحرة دون تمكين رأس المال من استغلال الجهد الانساني وامتصاصه.

هذه هي الثورة التي اطلقها غورباتشيف بعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في شباط - آذار ١٩٨٦. ومعنى هذه الثورة الاساسي انه لا فكرة مسبقة حول الاشياء ولا نظريات نحاول ادخال العمليات الاجتماعية في شبكتها، بل هناك نظرة الى الاشياء واضحة وموضوعية وقابلة لفهمها كما هي في حقيقة تركيبتها.

والخلفية الاخلاقية المرتسمة في هذه النزعة واضحة جدًا. انها الغاء الخط اللولبي الذي

---

(١٧) في اواخر شباط ١٩٩٠، صدق مجلس السوفيات الاعلى على قانون ينشيء منصب رئيس للاتحاد السوفياتي ويعطيه صلاحيات مطلقة في مختلف الشؤون. وربما كان القصد من اعطاء هذه الصلاحيات للمنصب الاول تزويده بالقدرة على تجاوز التناقضات عند تفكك البنية السياسية للامبراطورية.

(١٨) Michael Gorbatchev: Perestroika p. 41.

(١٩) المرجع نفسه، صفحة ٤٢

(٢٠) المرجع نفسه صفحة ٣٥

كان يوجه الأخلاقية الاشتراكية والذي كان يمنع تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل صحيح. يقول غورباتشيف كلامًا هامًا جدًا بهذا المعنى: «تجد الشعوب نفسها، في فترات تاريخها الاكثر صعوبة، بحاجة الى زمن تقال فيه الحقيقة دون سواها وبصورة عفوية كما لو كان الانسان يتنشق هواء نقيًا»(٢١). ويضيف بهذا المعنى: «ان نقول الحقيقة وان نحب الحقيقة وان نتمنى للغير الحقيقة، فهذه اعمال جميلة جدًا. والاحسن من كل ذلك هو ان نعمل متوافقين مع الحقيقة. هذا هو الدرب الاصعب والمعرفة الاكثر صعوبة»(٢٢).

واذا خرجنا من الاطار الداخلي للاتحاد السوفياتي الى اطار علاقاته بالعالم، نجد ان غورباتشيف يصف التوتر في العلاقات الدولية بأنه نتيجة وجود عالم متناقض، مجبر على التواصل، وعالم متداخل مجبر على الاندماج(٢٣). رسالة موسكو في عالم كهذا هي اطلاق سياسة منفتحة، انسانية، صادقة، وذلك عن طريق خلق اوضاع اجتماعية جديدة لا يكون فيها الانسان مستغلا للانسان الآخر، ولا تجور قومية او عرق في حكم قومية اخرى او عرق آخر(٢٤).

لقد اخذ غورباتشيف على نفسه محاربة الفساد في الدولة والمجتمع، وذلك عن طريق اعادة البناء على اساس الصدق والصراحة واحترام حرية الغير والتزامه وخياراته. فهو يسعى نحو تبني الدولة المتعددة الاحزاب والتخلي عن الدولة - الحزب. وهذا يطرح ابعادًا اخلاقية وروحية جديدة من المفيد ان تخصص لها دراسة مستقلة.

وتفجر الوضع بعد التخلي عن مبدأ بريجنيف ومفاعيله. فقد تخلى مؤتمر حلف فرصوفيا المنعقد في بوخارست، في السابع والثامن من تموز ١٩٨٩، عن مبدأ بريجنيف القائل بحق الاتحاد السوفياتي في اتخاذ القرار السياسي والعسكري نيابة عن حلفائه تطبيقًا لمبدأ السيادة المحدودة للدول الدائرة في فلكه.

ان هذا الالغاء اعاد للدول - الحلفاء حقها في تقرير سياساتها كما تشاء، لانه «لا توجد نماذج عالمية للاشتراكية. فليست الحقيقة حكرًا على احد، ليس لاي بلد الحق في توجيه الاحداث في بلد آخر او القيام بدور القاضي او الحكم فيه»(٢٥).

وفي حين كانت العقيدة الشيوعية هي القائدة والتفسير الماركسي هو التفسير الرائد، فقد تحول الامر تحت تأثير ما قاله غورباتشيف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، المنعقد في آذار ١٩٨٦، من انه لا صيغة مسبقة ولا شيء مرسوم سلفًا في اطار تفسير المجتمع والحياة الاقتصادية. يقول ما ترجمته: «لكي نضع حدًا لدكتاتورية الخطاب

---

(٢١) المرجع نفسه صفحة ٣٣٧

(٢٢) المرجع نفسه صفحة ٢٤٧، ومن المفيد جدًا ان نسجل مقارنة بين كلام غورباتشيف وكلام العماد عون في رسالته الى القمة المسيحية في بكركي حيث ورد النص التالي: «يا اصحاب الغبطة والسيادة، ليس المهم الى جانب من يكون الحق بل ان نكون نحن الى جانب الحق صراحة وجهارة». انظر نص الرسالة في الانوار ١٩٩٠/١٣/١١.

(٢٣) المرجع نفسه صفحة ١٩٩

(٢٤) المرجع نفسه صفحة ٢١٦

(٢٥) راجع نص البيان الصادر عن مؤتمر الحلف في الانوار تاريخ ١٩٨٩/٧/١٩.

السياسي، يجب ان نتمسك الى اقصى حد بروح الحقيقة»(٢٦) . كانت نتيجة هذا القول، ومعه جميع الاسباب التي عرضناها في ما سبق، ان سقط جدار برلين وفتحت الحدود بين الالمانيتين في العاشر من تشرين الثاني ١٩٨٩، وما عقب هذه الاحداث من طرح لاعادة توحيد المانيا وبحث في شؤون اوروبا انطلاقًا من هذا الحدث.

٢ـ ما هي النتائج الأوروبية التي سوف تترتّب على هذا السقوط؟

تسارعت الاحداث في بلدان اوروبا الشرقية بشكل ملفت.

أ - بدأت الاضواء تسلّط على بولونيا عقب انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني البولوني الاصل. وكانت نقابة التضامن البولونية تطرح مطالب اصلاحية انطلاقًا من حاجات عمال احواض السفن في غدانسك. لم يكن في هذه المطالب ما يمس امن الدولة البولونية او يتخطى ما طالب به رجال ربيع براغ(٢٧).

وفي هذا الاطار، يجب ان نسجل الملاحظة التالية: ان النصوص التي كتبها رجال ربيع براغ تتبنى جميع الافكار التي يدافع عنها غورباتشيف في عملية الاصلاح التي يقودها. انهم طالبوا، في كانون الثاني ١٩٦٨، بالديمقراطية الاشتراكية التي تفرض مشاركة الكل في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وبادارة الدورة الاقتصادية على قواعد السوق الحرة دون نمو رأس مال مستغل، وبقيادة البلاد بواسطة اشخاص يطبقون نهجًا جديدًا في العمل للخروج من حالة الركود.

لقد حاول الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون صياغة نقد للستالينية، انطلاقًا من اعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وتسليط الاضواء على اجواء من الحرية لخلق مجتمع ودولة جديدين. فكانت الاشتراكية ذات الوجه الانساني. لكنها في الواقع كانت اشتراكية انسانية بكل ما في الكلمة من معنى. غير ان الملف الذي فتحه ربيع براغ اغلقه بريجنيف بشكل عاصف في الحادي والعشرين من آب من السنة نفسها، عندما دخلت دبابات حلف فرصوفيا الى تشيكوسلوفاكيا «لتأديب الاخوة المنحرفين».

غير ان نقابة التضامن البولونية كانت قد بدأت تتخذ حجمًا اوروبيًا لم يكن مسموحًا به آنذاك. وقد تمكن امتداد العهد الستاليني من سحق انتفاضة التضامن واقامة حكم موجه مباشرة من موسكو. وهنا تجد محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني تفسيرها.

فقد جرت للخلاص من اصبعه الذي حاول فيه ان يعيد الى بولونيا انسانيتها وروحها

---

(٢٦) Michail Gorbatchev: Perestroika p 45.

(٢٧) ابرز رجال ربيع براغ هم الكسندر دوبتشيك (Alexandre Dubcek) اوتاسيك (Otasik) وجيري هاجيك (Jiri Hajek) انظر ما كتبه هؤلاء في شؤون الاصلاح الاقتصادي والسياسي في كتاب Roger Garaudy: la liberté, eu Sursis, prague 1968 coll en toute liberté, ed fayard, Paris, 1968

القومية. ولم يعمر الحكم البولوني المدعوم من موسكو طويلا. فعادت نقابة التضامن الى نشاطها بعد الاضطهاد. ثم وصلت الى السلطة بعد انتخابات نيابية. وكرت حبات السبحة.

يجب ان نشير في هذا النطاق، وبصورة مختصرة جدًا، الى معاني اللقاء الذي حصل في الفاتيكان، في الاول من كانون الاول ١٩٨٩، بين البابا يوحنا بولس الثاني وميخائيل غورباتشيف. هذا اللقاء، على بساطته، انطوى على معنيين تاريخيين: اولهما مباركة البابا لتوجهات غورباتشيف الاقتصادية والسياسية والدينية في روسيا الجديدة. والثاني اعادة الاعتبار للفاتيكان، لا كدولة فقط بل لشخص البابا البولوني الاصل الذي تعرض للاغتيال في الوقت الذي كان ينفخ نار الثورة على الظلم في بلاده.

ب - في الثالث من كانون الاول ١٩٨٩، استقال اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الالماني الشرقي تحت تأثير الاضرابات التي بدأت قبل اسبوع مطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية. وفي الثامن من الشهر نفسه، افتتح المؤتمر الطارئ للحزب المذكور وبدأ التحقيق مع هنريش هونيكر رئيس الدولة. وعندما سارع الحزب الى انتخاب رئيس له، في اليوم التالي، اعلن غورباتشيف معارضته التسرع في التغيير. كان جدار برلين قد سقط وتوجه الالمان نحو بعضهم بعضًا.

ج - في هذا الوقت، تحرك الحزب الشيوعي البلغاري فطرد، في الثالث عشر من كانون الاول ١٩٨٩، تيودور جيفكوف رئيس الدولة ورئيس الحزب. ثم عمد الى اجراء عملية اصلاحية باعطائه المسلمين البلغار من اصل تركي حرية تسمية اولادهم واستعمال اللغة والشعائر الدينية الخاصة بهم. كاد هذا الامر يسبب حربًا اهلية بين الاقلية التركية والاكثرية البلغارية. والملفت هو بداية موجة نزوح الاتراك الذين يبلغ عددهم مليونًا ونصف المليون تقريبًا من بلغاريا الى تركيا. ثم وضع مشروع الدستور الجديد الذي الغى ارتباط بلغاريا بالاشتراكية الدولية وحقق لها استقلال القرار.

د - وفي تشيكوسلوفاكيا، انتخب فاكلاف هافيل، قائد الثورة الهادئة، رئيسًا للجمهورية بدلا من غوستاف فاهوزاك، كما انتخب الكسندر دوبتشيك رئيسًا للمجلس، وتألفت حكومة اتحاد وطني وحل الحزب الشيوعي وشطب من سجل المؤسسات ذات الامتيازات.

ه - اما في رومانيا، فقد انتزعت الحرية بالقوة والدم. بدأت الاحداث تتفاعل عندما وقعت، في السادس عشر من كانون الاول ١٩٨٩، اشتباكات عنيفة بين الشرطة السرية. وهي الجهاز الخاص التابع للرئيس تشاوشيسكو مباشرة، والمتظاهرين في تيميشوارا الذين كانوا يطالبون بالحرية والاصلاح. وبعد ثلاثة ايام، امتدت الاشتباكات الى بعض المدن الكبرى فقمعت الشرطة السرية المتظاهرين بوحشية. وامتد التوتر الى العاصمة بوخارست. فانضم الجيش الى المتظاهرين وحصلت معارك دامية بين الشرطة السرية ورجال تشاوشيسكو، من جهة، والجيش والشعب، من جهة اخرى. افلت الامر من يد رئيس الدولة فحاول الهرب بعد ان امر الشرطة السرية بقتل كل متظاهر يحاول دخول المباني الرسمية. لكن الزعيم الروماني لم يذهب بعيدًا،

فقبض عليه واعدم في السادس والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٨٩، بعد ادانته بالقتل الجماعي وباضطهاد الاقليات المجرية والالمانية والاوكرانية والتركية واليهودية في رومانيا. لكن رومانيا لم تخرج من حلف فرصوفيا حفاظًا على العلاقات الجيدة مع موسكو.

و - وفي ليتوانيا اخيرًا، تمسك المتظاهرون في شوارع العاصمة بمطلب الاستقلال عن موسكو. ولم تحقق زيارة غورباتشيف لليتوانيا نتائج ايجابية على الرغم من تشجيعه الروس المقيمين هناك على المطالبة بالاتحاد الفدرالي مع الاتحاد السوفياتي. وقد تعزز مطلب الاستقلال بفوز القوميين الليتوانيين في الانتخابات النيابية التي جرت في اواخر شباط ١٩٩٠.

واذا اردنا تسجيل حصيلة تسارع الاحداث في بلدان اوروبا الشرقية، يمكننا سردها في النقاط التالية:

اولا: بدأت البنيات السياسية والاقتصادية والحزبية القديمة تتداعى، فسقطت الاحزاب الشيوعية بصورة خاصة وحلت محلها احزاب كانت تعيش في الظلال او على هامش الحياة السياسية. هذه الاحزاب الاخيرة طالبت بأنظمة حزبية سليمة وبأنظمة سياسية حرة تنبثق عنها سلطات شرعية. كل شيء يدل على انها تحاول القضاء على المدرسة الستالينية الى الابد.

ثانيًا: بدأ الاوروبيون الشرقيون ينظرون الى الشيوعيين بينهم على انهم شيوعيون فحسب. فليس هناك شيوعي جيد وآخر سيء، جميعهم في خانة واحدة. ولذلك كان التركيز في كل انتفاضة على إبعاد الحزب الشيوعي عن المركز المميز المعطى له داخل السلطة بموجب الدستور، وابعاد قادته عن الموقع السياسي والعقائدي والاجتماعي الذي يحتلونه، ثم اتهامهم بالخيانة واساءة استعمال السلطة والفساد والرشوة.

ثالثًا: التنبه الى السرعة التي سقطت فيها هذه الاحزاب. فالتي لم تسقط منها دخلت في حالة تعايش مع غيرها من القوى والاحزاب. وهذا ما يضعها في موقع التحدي لكي تخرج من ظلمات عقيدة جامدة الى نور التجديد والتغيير في سبيل الافضل.

رابعًا: تراخت الاخوة الاممية فارتد الناس الى الروابط القومية والعرقية والدينية. ولهذا الحدث اهميته على صعيد شلل الاحزاب السياسية التي تدين بالاممية في العالم، من جهة، وعلى صعيد نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم، من جهة اخرى. ويلتقي هذا التراخي في الاخوة الاممية مع مبدأ غورباتشيف القائل باعطاء كل الناس حقهم في انتاج حياتهم كما يرونه مناسبًا لصالحهم. لقد قضى هذا المفهوم على مبدأ السيادة المحدودة ولم يعد مسموحًا لدولة قوية بالهيمنة على دولة ضعيفة تعيش الى جانبها او بمحاولة ابتلاعها.

خامسًا: الاتجاه العام لدى جميع الحركات في اوروبا الشرقية الى تقدير دور الجيش الايجابي في عملية الضغط لاسقاط الانظمة القائمة. وهذا يعني ان القوى المسلّحة شكلت الخزان الاحتياطي الفاعل على الارض اكثر من اية قوة اخرى. ان الجيش في نظام الحزب الواحد هو احدى الفئات الاجتماعية الثلاث التي تفرزها التحولات التاريخية. فهناك الفئة

الحاكمة المتهمة دومًا بالاثراء والاستفادة من موقعها والمتاجرة بمقولات النظام الاشتراكي. وهناك الجيش الذي تحصل قياداته العليا على الرفاه الضروري، مما يجعل هذه القيادة مستفيدة من بقاء النظام لكنها خاضعة دومًا لضغط عناصرها في الرتب الدنيا. ثم هناك العمال والفلاحون، وهم الفئة المستغلة، دون دور فاعل لرفع الاستغلال. كان الشعار: السلطة الديكتاتورية البروليتاريا. اما التطبيق فكان الديكتاتورية على البروليتاريا.

سادسًا: ليس الوضع في اوروبا الشرقية على هذا القدر من التبسيط. فمشاكلها اعمق بكثير مما يطفو من حياتها على السطح. ويشهد التاريخ ان الحروب المتتابعة في القارة الاوروبية منذ قرن ونصف من الزمن مردها الى عدم الاستقرار في الوضعين الجغرافي والسكاني. كانت شعوبها في نزاع فيما بينها، اما لسيطرة احدها على الآخر وفقًا لمصالح الاقوى وأما لانفكاكه عن الآخر اذا عادله في القوة. وعندما نسجل هذه الملاحظة، لا بد من ان نستعرض بؤر التوتر التي تتحكم بهذا الوضع والتي يمكن تحولها الى بؤر مشتعلة اذا لم ينظّم رفع اليد السوفياتية عنها.

اذا نظرنا الى خريطة الدول الاروبية الشرقية منها والوسطى، نجدها في الترتيب التالي من الشمال الى الجنوب: استونيا، لتونيا، ليتوانيا، بولونيا، المانيا الديمقراطية؛ والى غربيها، المانيا الفدرالية، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا وبلغاريا (الخريطة في الصفحة...).

(أ) - لا تزال دول البلطيق الثلاث، استونيا ولتونيا وليتوانيا، تعتبر ان الاتفاق - الصفقة المعقود بين الالمان والروس سنة ١٩٣٩ والذي ضُمّت بموجبه هذه الدول الى الاتحاد السوفياتي هو اتفاق باطل وكأنه لم يكن. وهي تطالب بالاستقلال الكامل. بؤرة التوتر ين ليتوانيا وبولونيا هي وجود اقلية بولونية في ليتوانيا تطالب بالانضمام الى الوطن الام، ووجود اقلية روسية يحاول السوفيات استعمالها للابقاء على هذه الدول في قبضتها.

(ب) - ان مشكلة بولونيا عميقة ومتشعبة. هذه الدولة هي اولا واخيرًا ضحية موقعها الجغرافي بين دولتين قويتين، الاتحاد السوفياتي والمانيا. ولكل من الدولتين فيها مطامع. فقد انطلقت شرارة الحرب العالمية الثانية عندما استولى هتلر على ممر دانتزيغ بحجة انه امتداد للاراضي الالمانية وتم تهجير اهل الممر الذين قدم قسم منهم الى لبنان وسكن في محيط عينطوره في كسروان لفترة من الزمن. ان انتفاضة ليش فاليسا على السلطة البولونية حصلت في احواض مدينة غدانسك وهي التسمية الحديثة لمدينة داتنتزيغ. المشكلة العالقة بين بولونيا والمانيا هي مشكلة الحدود على نهري اودرا - نيسا (ODER - NEISSE). فقد رسمت هذه الحدود في مؤتمر بوتسدام سنة ١٩٤٥، بانتظار المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده بين المانيا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. توسعت بولونيا بموجب اتفاق بوتسدام على حساب المانيا الديمقراطية، ولم يعقد المؤتمر الدولي المذكور. يبقى مصير الارض التي ضمت الى بولونيا والتي بدأت بعض الاصوات الالمانية تطالب بها، خاصة وان توحيد المانيا مشروع مطروح على الصعيد الاوروبي والدولي.

(ج)- مشكلة تشيكوسلوفاكيا انها في قلب القارة الاوروبية وتطمح الى ان تكون وسيط سلام وتقدم في هذه القارة. غير ان صراع التشيكيين والسلوفاكيين ادخل الى تركيبتها امكانية اختراقها. وهذا التكوين جعل من بودابست، عاصمة المجر، نقطة جاذبة لمقاطعة سلوفاكيا في حين ان مقاطعة بوهيميا(Boheme) كانت تتجه منذ عهد آل هبسبورج والامبراطورية الهنغارية - النمساوية (Empire Austro - Hongrois) الى التقارب مع النمسا. والمقاطعتان مختلفتان في اللغة والدين. انفصل التشيكيون عن الكاثوليكية اما السلوفاكيون فقد ابقوا على علاقتهم معها. وفي حين تعتبر سلوفاكيا بلدًا زراعيًا، ريفيًا، محافظًا، نجد مقاطعة بوهيميا، بلدًا صناعيًا متحررًا من الرواسب التقليدية، ومنفتحًا على الثقافة الآتية اليه من النمسا. وبعد حوادث ١٩٦٨، بدأ الاتجاه نحو فدرالية تضم جمهورية اشتراكية تشيكية وجمهورية اشتراكية سلوفاكية. وعلى الرغم من هذا الفسخ الداخلي الحاد، لا بد من القول ان مركز تشيكوسلوفاكيا الجغرافي، الواقع على خط النمسا وسويسرا المحايدتين، من شأنه ان يجعلها سدًا يمنع الضغط الآتي من الشمال من التأثير في الجنوب والوصول الى بلدان البحر المتوسط، بالاضافة الى ان التركيبة السكانية الثنائية فيها تجعلها دومًا قابلة للانشقاق.

(د) - بين المجر (هنغاريا) ورومانيا قضية عالقة هي مشكلة ترانسلفانيا. وهذه الاخيرة مقاطعة كانت من نصيب رومانيا بعد انهيار الامبراطورية الهنغارية - النمساوية سنة ١٩١٩. وكان بين سكانها اقلية مجرية اضطهدها نيقولاي شاوشيسكو بعد وصوله الى الحكم في رومانيا، مما دفع المجريين الى الهجرة. والذي قاد الثورة في تيميشوارا هو قس مجري الاصل يدعى لاسلو توكس Lasslo Tox. فهل تحل الهجرة مشكلة مقاطعة ترانسلفانيا؟

(ه) - ليست مشكلة القوميات في يوغوسلافيا من القضايا المرتبطة مباشرة بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، لكنها واحدة من القضايا الاشد تعقيدًا في اوروبا الوسطى. ان صربيا (La Serbie) هي واحدة من الجمهوريات الست في يوغوسلافيا وتعود شخصيتها الغربية الى اللغة والدين والتقاليد التي تفرقها عن غيرها من الجمهوريات. اذ تميزت القومية الصربية بانتمائها الى الارثوذكسية ولغتها السيريلية وفنها البيزنطي بالاضافة الى مقاومتها للاحتلال العثماني مدة طويلة. والصرب متهمون اليوم بأنهم يمارسون السيطرة على المقاطعات الباقية ويجذبون نحوهم الطاقات الاقتصادية الخلاقة. كان تيتو يقول دومًا: لدي سبع مشاكل ملحة يجب ايجاد الحلول لها. عندي دولة واحدة تستعمل ابجديتين، اللاتينية والسيريلية (Cyrillique)، وتتكلم ثلاث لغات هي الصربية والكرواتية والسلوفينية (Slovénio -macédonien) وتعتنق اربع ديانات: الاسلام والارثوذكسية والكاثوليكية واليهودية، وتضم اناسًا ينتمون الى خمس قوميات: السلوفينية، الكرواتية، الصربية، المونتينغرية والماسيدونية(٢٨).

(و) - بين البانيا ويوغوسلافيا، هناك مشكلة اقليم كوسوفو. فالبانيا مساحة اسلامية في قلب اوروبا الارثوذكسية. حافظ سكانهاعلى تقاليدهم الوطنية وتمكنوا من نيل استقلالهم.

---

(٢٨) انظر . Jean - jacques Servan, Schreiber le Défi mondial, ed. Fayard, 1980, p. 197

لكنها معزولة بين يوغوسلافيا المحايدة واليونان الارثوذكسية وايطاليا الرأسمالية على الجهة المقابلة من الادرياتيك. لا تزال البانيا امينة على التراث الستاليني بعد ستالين. من هنا كثرة مشاكلها العالقة مع الاتحاد السوفياتي وعلاقاتها المميزة مع الصين. انما تقوم بينها وبين يوغوسلافيا مشكلة اقليم كوسونو (Kossono). في هذا الاقليم، قامت الغالبية الالبانية في آذار ١٩٨٩ بمظاهرات ضخمة احتجاجًا على منح جمهورية صربيا سلطات اوسع عليه.

وتخشى هذه الغالبية التي تبلغ نسبتها ٨ الى ١ بالمقارنة مع السكان الصربيين فقدان حكمها الذاتي الذي حصلت عليه سنة ١٩٧٤ في عهد الرئيس تيتو.

(ز) - تبقى مشكلة مولدافيا او بساربيا (Bessarabie) العالقة بين روسيا ورومانيا. ومولدافيا مقاطعة رومانية غنية بمواردها الطبيعية تقع بين نهري بروست ودنيستر (Proust et Dniester) ضمها ستالين الى الاتحاد السوفياتي بموجب اتفاق بينه وبين فون روبتروب الالماني سنة ١٩٣٩. واليوم يطالب سكان مولدافيا بالعودة الى الدولة الام(٢٩).

(ح) - ونعالج اخيرًا مشكلة إقليم ناغورنو - كاراباخ بين الارمن والاذربيجانيين. وهي مشكلة لها وجهان: داخلي من حيث انها صراع بين القومية الآذيرية (Azeri) والقومية الارمنية ضمن دائرة القوميات في الاتحاد السوفياتي. اما الوجه الاهم فهو الوجه الخارجي المتمثل بتأثر الآذربيجانيين بالثورة الايرانية وارتدادهم على الارمن لمطالبتهم بالتخلي عن حقهم في اقليم ناغورنو - كاراباخ الذي تقطنه اكثرية ارمنية مؤلفة من ١٢٣٠٠٠ نسمة واقلية آذربيجانية مؤلفة من ٣٧٠٠٠ نسمة(٣٠).

هذا الوجه الخارجي للصراع يطرح تلقائيًا علاقة مسلمي ايران بمسلمي الاتحاد السوفياتي، وعلاقة هؤلاء بالمسيحيين الارمن السوفيات الذين يرتبطون بالدياسبورا الارمنية وبعض اهم مراكز القرار في العالم. ليس هذا فقط، بل ان الثورة الايرانية في نظر الاسلام السوفياتي اعطت البرهان على ان المؤسسات الدينية يمكنها ان تكون سببًا لحالة ثورية - وهذا ما كان ينكر عليها في الماضي - وان تصبح قوى سياسية اكثر تنظيمًا واكثر جذرية في طروحاتها من الاحزاب الشيوعية(٣١).

٣ - هل لهذه النتائج انعكاسات محتملة على صعيد الوضع في الشرق الاوسط؟

ان ما يجب التسليم به في هذا النطاق هو التلاقي بين صراع المذاهب وصراع القوميات والاعراق في اوروبا وآسيا. وينعكس هذا التلاقي على صعيد حلم قياصرة روسيا في ان يكون لهم نفوذ في المياه الدافئة. وليست روسيا التي تحاول اليوم تثبيت دور لها في المنطقة تلك التي باعت السلاح للرئيس عبد الناصر، والتي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بعد

---

(٢٩) بشأن هذه المشاكل في اوروبا الوسطى والشرقية انظر دائرة المعارف Universalia, 1982, pp. 132 - 138.

(٣٠) Bernigsen et Quelquejay: les Muslmans.. p. 165.

(٣١) انظر المرجع نفسه، صفحة ٣٠٠

حرب الايام الستة سنة ١٩٦٧، والتي تعتبر كعبة الشيوعية الاممية. انها تلك التي تدخل الشرق اليوم من باب انتمائها الى الارثوذكسية. لذلك لا بد من التبسط لتوضيح الرؤية.

لقد بات واضحًا ان الدين لم يعد معتبرًا في الاتحاد السوفياتي بأنه افيون الشعوب بل بات منقذها. والتقارب الذي حصل بين الكنيسة الارثوذكسية الروسية والكنائس المسيحية في الشرق هو الدليل الواضح على ان هناك في الاتحاد السوفياتي اليوم لغة تخاطب جديدة مع الشعوب الاخرى. وسوف يكون لهذا الحدث انعكاس على العلاقات بين الارثوذكس الروس والاوكرانيين الكاثوليك الذين يطالبون بالعودة الى علاقاتهم التقليدية مع الفاتيكان، بعد ان فصلهم ستالين قسرًا عن الكرسي الرسولي ودمجهم بالكنيسة الارثوذكسية ومنع الجميع من حق التبشير الكنسي والرعاية اللاهوتية.

ان تجدد العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والشرق يتم انطلاقًا من خلفيات تاريخية وستراتيجية وسياسية واقتصادية هي امتداد لفكرة الحماية والامتيازات. ولا بد من ان نذكر في هذا الاطار بأن السفير السوفياتي الحالي في لبنان، فاسيلي كولوتوشا، دشن ولايته عندنا بالاعلان عن انفتاح دولته على الجميع. وتحدث مرارًا عن علاقات الكنيسة الروسية بالكنيسة الارثوذكسية الانطاكية والكنيسة المارونية. ثم زار بكركي والمقامات الروحية الاخرى. ولم يكن كلام الدبلوماسي السوفياتي ومواقفه كلامًا دبلوماسيًا بل كان قاموسًا جديدًا في العلاقات السوفياتية - اللبنانية بشكل خاص. هذه الظواهر كانت الاشارات الاولى للتبدل الجذري في مواقف الاتحاد السوفياتي وعلاقاته الخارجية.

يضاف الى ذلك الحدث التاريخي الهام الذي انفجر على حدود الاتحاد السوفياتي فأشعل النار في داخل جمهورياته الاسلامية. هذا الحدث هو تمركز الثورة الشيعية الاثنا عشرية في ايران. ليس كردة فعل على هيمنة الفكر الغربي والحضارة الغربية وحسب، بل كفعل في التاريخ يحاول ان يجد له مركزا ممتازًا و مميزًا بين الحضارات والشعوب. وسوف يقترن هذا الفعل عند انتقاله الى خارج ايران بسلسلة من الموجات الاصولية المتصاعدة ضد من لا يؤمن ايمانها. ليس هذا فقط، بل ان الزلزال الذي حصل في اوروبا الشرقية كان لا بد من ان يحدث هزة في جنوب الاتحاد السوفياتي الممتد من تركيا الى افغانستان. ولم يقتصر هذا الحدث على المطالبة بالاصلاح بل على تغيير جميع المعطيات الجغرافية والسياسية والبشرية.

غير ان الاتفاق الذي وقعه ميخائيل غورباتشيف وهاشمي رفسنجاني والذي قضى بتطبيع العلاقات بين البلدين حمل في بعض بنوده اكثر من محاولة احتواء للثورة الايرانية. فقد نص على عدم التدخل وعدم الاعتداء، وعلى تعاون اقتصادي تجاري تكنولوجي، وعلى تبادل الوفود وتوطيد العلاقات بين المسؤولين الدينيين، وعلى تعزيز منظمة الامم المتحدة وتوسيع نطاق عملها كأداة فاعلة للسلام بين الشعوب، وعلى تعهد بعدم استعمال الاسلحة النووية والكيميائية وتحريكها، وعلى ربط مدينة مشهد الايرانية بمدينة تدجين السوفياتية بواسطة خط سكة حديد، وعلى الاتفاق لبيع الغاز الطبيعي الايراني للاتحاد السوفياتي.

ومن ايران الى الصراع الارمني الآذربيجاني الذي بدأ يحرك الشعور القومي عند الارمن في لبنان. فقد اصدرت الاحزاب الارمنية مجتمعة، اي احزاب الطاشناق والهنشاق والرامضافار، بيانًا طالبت فيه السلطات المركزية في الاتحاد السوفياتي بالاسراع في وضع حد للتصرفات الشاذة والتحريضات والاعتداءات التي يقوم بها الآذربيجانيون على مقاطعة تسكنها غالبية ارمنية. كما طالب البيان «بقطع كل علاقة بين المقاطعة والسلطات في باكو التي برهنت على عدم القدرة على قيادة المنطقة ضمن اطار احترام حقوق الانسان والمواطن»

فالمطالبة بفصل الاقليم عن سلطة باكو تعني المطالبة بأرض تكمل الارض الارمنية. واعتبار البيان، من جهة اخرى، ان ارمينيا هي الوطن الام لاكثر من مليوني ارمني في الدياسبورا يعني ان الاطر السياسية التي يعيش الارمن ضمنها اليوم لا يمكنها ان تمحو من قلوبهم انتماءهم القومي الارمني.

والثورة التي تأججت في ايران واشعلت آذربيجان امتدت الى الشيعة في لبنان فطالبوا بجمهورية اسلامية عن طريق اثارة مقولة الحرمان وامتيازات الحكام، وترسخت قوتهم على الارض تحت اسم «حزب الله».

ليس بأمكاننا ان نفتح صفحة الشرق الاوسط وتأثير الاحداث في اوروبا الشرقية عليه دون ان نذكر بأن موجة الحرية التي غمرت هذه الشعوب لا بد وان تصل الى الشعوب العربية. والعظة الاهم من هذه الموجة هي ان الشعوب الحية تعيش لتبني المستقبل وفي سبيله، عوضًا من ان يظل الماضي راميًا بأثقاله على وجدانها.

ومما لا شك فيه ان ما ميز تأثير الاتحاد السوفياتي على الصراع في الشرق الاوسط حتى الآن هو محاولة تحقيق نوع من التوازن يكون فيه العرب هم الفريق الذي يلقى منطقه اذنًا صاغية اكثر من طروحات اخصامه. كما ان السياسة الاميركية حاولت ان تخلق في معطيات هذا الصراع نوعًا من التوازن يكون فيه المنطق الاسرائيلي اقوى من الطروحات العربية.

سوف تغير يقظة القوميات في اوروبا لغة التخاطب كما سوف تتغير المفاهيم. شيئًا فشيئًا، يقتصر الكلام على حق الفلسطينيين في ارض وحق الاسرائيليين في البقاء. وفي حين تزداد هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل يجد هؤلاء انفسهم وقد ضرب حولهم سياج من الاصوليين يزداد قوة ورسوخًا يومًا بعد يوم. وان لم يصل الصراع الى نتيجة عملية، فسوف يكون الارتداد الى الدين هو الذي يحرك المشاعر مع ما تستقطب هذه الاخيرة من انصار خلافًا لاوجه الصراع الحاصل في اوروبا الشرقية.

لن تؤثر يقظة القوميات على نشوء قومية عربية واحدة بل على نشوء قوميات ضمن حدود الدول العربية القائمة. وهذه القوميات التي هي عصبيات واتنيات اكثر مما هي قوميات بالمعنى الصحيح، سوف تزيد من الاستقطاب الاقتصادي الذي نشأ مع مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون المغاربي ومجلس التعاون الخليجي. هذه المجالس هي وحدات اقتصادية تتبدل فيها كيانات سياسية ترسمها العصبيات. ويكون الغرب الاميركي هو المستفيد الاكبر من هذه

العصبيات والمجلس والكيانات. ولن تكون جميع دول المنطقة بعيدة عن استثمار خيرات هذه الوحدات الاقتصادية.

اما مشكلة تنمية هذه الدول فيلزم لها مؤسسات مالية قوية وقادرة على رعاية هذه العملية. وتكون مستويات المعيشة مرهونة بأهمية ثروات الشرق البترولية والقدر الذي بلغه الانسان في هذه الدول في التغلب على التلذذ بالعدد والاكتفاء الاناني بالحاجات اليومية.

وكي تكتمل حلقة بحثنا، يجب الحديث عن مشكلة هي في ظاهرها مشكلة داخلية في الاتحاد السوفياتي، لكنها تتشابك، في الواقع، مع اعقد مشكلة عرفها العالم منذ نصف قرن تقريبًا، وهي الصراع العربي - الاسرائيلي او ما اصطلح على تسميته بمشكلة الشرق الاوسط. ولا بد من معالجة هذه المشكلة انطلاقًا من هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل.

فمنذ زمن غير قصير، بدأ اليهود السوفيات يطلبون الهجرة الى اسرائيل. هذه الهجرة ارادها اليهود كثيفة في حين سمح بها السوفيات بالتقتير وبكثير من الصعوبات. وما كان يشجع اليهود على طلب الهجرة هو انهم كانوا في وقت واحد قومية بلا ارض وديانة بلا هرمية معترف بها رسميًا. لقد وافق النظام السوفياتي الحالي على الهجرة اليهودية الكثيفة. وهي هجرة تتزامن مع محاولة توسيع رقعة «ارض الميعاد» لاستيعاب جميع المهاجرين اليها. وحدودً «ارض الميعاد» مرسومة في التوراة. فهي، في سفر التكوين، من نهر مصر الى النهر الكبير، نهر الفرات، وفي سفر يشوع، «من البرية ولبنان الى النهر الكبير، نهر الفرات، جميع ارض الحثيين والى البحر الكبير الذي من جهة مغارب الشمس»

٤ - أين نحن اليوم من مشروع اوروبا الموحدة الممتدة من جبال الاورال حتى المحيط الاطلسي؟

كانت سياسة الاتحاد السوفياتي منذ العشرينات مبنية على اعتبارات ستراتيجية هامة. وفحوى هذه السياسة الاحتفاظ بالمدى السوفياتي كاملا، والتساكن مع ما هو غير سوفياتي بغية اسقاطه والاستيلاء عليه. لم تكن مقولة التعايش تعني في اي حال من الاحوال، بالنسبة للاتحاد السوفياتي، احترام قواعد التوازن الدولي وترسيخها بل تغيير هذا التوازن بشكل هادىء ودون مجابهة عسكرية، بقدر المستطاع.

فقد بسط الاتحاد السوفياتي نفوذه تدريجيًا على جيورجيا سنة ١٩٢١، وعلى فنلندا وبولونيا ورومانيا سنة ١٩٤٥، وعلى المجر سنة ١٩٥٦، وعلى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، وعلى افغانستان سنة ١٩٧٩(٣٢).

وكان لينين يعتقد انه باستطاعته الاستيلاء على اوروبا عن طريق الاستيلاء على الشرق. اما خلفاؤه فقالوا بان الاستيلاء على العالم الثالث يفتح الطريق امام الاستيلاء على العالم.

---

(٣٢) Hélène Carrère d'Encausse , la politique extérieure de l'URSS: continuité et ruptures, in politique étangère, no 2, 1980, pp. 363 - 375 .

وفي كلامه عن اوروبا والسياسة الخارجية السوفياتية يقول غورباتشيف ما مؤداه: عندما يحاول بعضهم في الغرب الحديث عن اوروبا، فانه يستثني منها الاتحاد السوفياتي معتبرًا اياها اوروبا الغربية فقط. هذا التحايل لا يمكنه محو حقائق التاريخ والجغرافيا والعلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين روسيا وغيرها من الدول الاوروبية. نحن اوروبيون، فروسيا القديمة كانت متحدة مع اوروبا بالمسيحية. لذلك سنحتفل بذكرى مرور الفا سنة على دخول الدين المسيحي الى ارض اجدادنا. ان تاريخ روسيا هو جزء لا يتجزأ من تاريخ اوروبا العام. فالروس والاوكرانيون والروس البيض (Les bielorusses) والمولداف والليتوانيون واللتونيون والاستونيون والشعوب الاخرى اسهموا اسهامًا مرموقًا في تقدم الحضارة الاوروبية. لذلك يعتبرون انفسهم ورثتها الشرعيين (٣٣).

ويضيف الى ذلك قوله: «ان اوروبا هي بيتنا المشترك»(٣٤)، والحضارة الاوروبية هي في وقت واحد متعددة الاوجه وواحدة في جوهرها، «فأوروبا من الاطلسي الى الاورال هي كيان (entité) تاريخي، ثقافي، لحمته التراث المشترك من عصر النهضة الى عصر الانوار بالاضافة الى تجارب الفكر البشري في الفلسفة والشؤون الاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين»(٣٩).

غير ان هذا الموقف من اوروبا تاريخًا وثقافة لا يمنع القول بأن اوروبا الموحدة دونما عقبات قد لا يكون من السهل تخطيها في مدى زمني قريب. ان التباين في المستويات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية المقدر لها الخروج من النير السوفياتي هو تباين شاسع. فقد تطور اقتصاد اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية نحو التبعية، وهي لم تألف في مدى نصف قرن من الزمن، مقولات الحرية والديمقراطية التي تمارسها اوروبا الغربية. ولا يكفي اوروبا ان تبعد الحروب عن ارضها او ان تعمد الى نزع السلاح النووي والسلاح التقليدي. فلكي تتحقق اوروبا الموحدة، يجب ان تنتقل اوروبا الشرقية، في مرحلة اولى، من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ضمن سوق اوروبية شرقية مشتركة. وفي مرحلة ثانية، يتم الاقتراب من مقولات السوق الاوروبية الغربية المشتركة. وفي المرحلة الاخيرة، يجب الوصول الى استيعاب التكنولوجيا الحديثة والاكتشافات العلمية والتجارب السياسية التي تحصل كل يوم في البلدان المتقدمة.

ان اوروبا الموحدة اقتصاديًا هي قوة جبارة تضاهي قوة اميركا واليابان وتتخطاها. اما اوروبا الموحدة سياسيًا فسوف تكون الدول المتحدة الاوروبية في مقابل الولايات المتحدة الاميركية. ولا نغالي اذا قلنا ان الانتاج الاقتصادي والثقل السياسي والثقافي والتقدم التكنولوجي سوف يجعل من اوروبا زعيمة العالم الحر.

---

(٣٣) Michael Gorbatchev: Perestroika pp. 282 - 283.
(٣٤) المرجع نفسه، صفحة ٢٨٧ وما بعدها.
(٣٥) المرجع نفسه، صفحة ٢٩٢.

ما يجب استخلاصه، في النهاية، هو الامور التالية:

اولا: لا يمكن لدول اوروبا الشرقية ان تدخل معترك الاقتصاد العالمي دون ان يتوافر لكل واحدة منها النظام السياسي القوي الذي يؤمن لها الاستقرار، ودون ان تكون لكل واحدة منها عملة قابلة للتحويل الى عملات اوروبية غربية واميركية ويابانية، ودون ان تخلق كل واحدة منها موقعًا لها في التجارة العالمية.

ثانيًا: مع سقوط جدار برلين سقط التمايز الذي اقامته الماركسية بين الناس وارتد هؤلاء الى انتماءاتهم القومية والعرقية التي منعوا من التعبير عنها مدة طويلة. ومع سقوط الجدار، سقط مفهوما الشرق والغرب بمعنى الدول المحورية، وسقط مفهوم عدم الانحياز اي موقف الحياد من صراع الجبارين. وسوف يكون للشرق والغرب في عالم الغد مفهوم قاري تدخل فيه شعوب وطاقات وثروات طبيعية جبارة.

ثالثًا: سوف يكون عالم الغد عالم المشاركة اي العمل المشترك في اطار العلم وفي اعطاء الانسان مزيدًا من الحرية ليعبر عن آرائه ويبني مؤسساته. والمشاركة، في جوهرها، اسهام في تقدم العلم، وتاليًا في تقدم المعرفة، لا لخدمة الانظمة الجامدة بل لتحقيق انسانية الانسان وسعادته.

عين الرمانة، ١٩٩٠

١٩٩٠ أيار

مجوهرات خضر

KHODR Jewellery

KHODR JEWELRY
ARBIFT TOWER
DUBAI - U.A.E.
TEL.: 04-211378

KHODR JEWELRY
ELEGANCE JEWELERS
VIRGINIA
U.S.A.
TEL.: 703-2640770

KHODR JEWELRY
RABIEH
LEBANON
TEL.: 01-415035-415036

مؤسسة ميشال دغفل

ادوات صحية - بلاط - تدفئة - دهانات

سد البوشرية - شارع مار تقلا - تلكس ٤١٢٢١ تلفون : ٨٨٥٦٦٢ - ٨٨١٩١١ - ٤٩٠١٣٨

اضواء على انخفاض قيمة النقد

التجربة اللبنانية والسياسة الأقتصادية البديلة

د. ألبير داغر*

يبدو الانطلاق من دراسة سعر صرف الليرة وتطوره على النحو الذي حصل منذ عام ١٩٨٣ (٥٨٠ ل ل د نهاية عام ١٩٨٣، ٥٣٠ ل ل د نهاية عام ١٩٨٨ ٥٠٥ ل ل. د نهاية عام ١٩٨٩) هو افضل السبل لفهم الازمة الاقتصادية الراهنة في لبنان وطريقة ادارة هذه الازمة.

لن نتوقف كثيرًا في هذا النص عند الاسباب التي ادت الى خلق جو هروب من الليرة انعكس شراء كثيفًا للعملات الاجنبية ودولرة للاقتصاد(١)، بل سنقصر بحثنا على مبررات الابقاء على سعر الصرف بالمستوى الذي بلغه مند عام ١٩٨٧ وما بعده. والشيء المؤكد هو ان سعر الصرف هذا بات سياسة متعمدة تحظى بموافقة السلطات النقدية. وبمعنى آخر، ان سعر الصرف هذا اصبح عماد او حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية المعمول بها حاليًا. بل يمكن

---

* دكتور في العلوم الاقتصادية
أستاذ في الجامعة اللبنانية.

(١) انظر Albert Dagher «La Crise de la Monnaie Libanaise 1983 - 1989» éd. FMA. Beyrouth 1989.

تسمية السياسة الاقتصادية هذه: سياسة تصحيح هيكلي(٢) بواسطة سعر الصرف(Ajustement structurel par le change). ولو انها لم تتسم رسميًا بهذا الاسم.

١ـ سياسة التصحيح الهيكلي بواسطة سعر الصرف:

ان افضل طريقة لتعريف هذه السياسة هي تمييزها عن سياسات التثبيت الاقتصادي (politiques de stabilisation) وعلامات التمايز هي التالية:

سياسات التثبيت الاقتصادي هي مجموعة اجراءات اقتصادية يراد بها ضغط او تخفيض الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى السلع التجهيزية في اقتصاد ما. ذلك ان زيادة الطلب بما يتجاوز طاقة العرض او القدرة الانتاجية لبلد ما تؤدي الى ارتفاع الاسعار داخليًا، اي الى حالة تضخم، وتؤدي خصوصًا الى اختلال التوازن في المبادلات مع الخارج اي انها تتسبب بعجز في ميزان المدفوعات.

اما سياسات التصحيح الهيكلي فانها تهدف الى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، ليس فقط عن طريق تقليص الطلب على الواردات، وانما عن طريق ادخال تغييرات بنيوية على الاقتصاد تؤدي الى زيادة طاقته الانتاجية والتصديرية، بما يؤمن لاحقًا استعادة توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وتعتمد سياسات التصحيح الهيكلي عندما يتعرض الاقتصاد الوطني لنوعين من اختلال التوازن:

أ - اختلال توازن المبادلات مع الخارج، الذي يعبر عنه عجز ميزان المدفوعات. ويحصل هذا الاختلال عندما تكون الواردات اكبر من الصادرات وعندما تعجز حركة الرساميل عن تغطية عجز الميزان التجاري هذا. ويؤدي ذلك في كل الحالات الى زيادة المديونية الخارجية(Endettement Exterieur) التي يتسبب بها اللجوء سنة بعد اخرى الى الاستدانة من الخارج لتسديد ثمن الواردات ولتغطية عجز ميزان المدفوعات.

ب - عجز الموازنة العامة: ويبرز هذا العجز عندما يتجاوز حجم الانفاق العام موارد الدولة ومداخيلها ويدفع بها الى الاستدانة لتغطية هذا الانفاق. ينعكس عجز الموازنة زيادة في الدين العام الخارجي في غالبية الدول، بسبب لجوئها الى المصارف ومصادر التمويل الاجنبية للحصول على قروض تغطي بها عجزها.

كذلك يجري التصحيح الهيكلي بواسطة سعر الصرف بحيث تقوم سياسات التصحيح على اعتماد مجموعة من الاجراءات في آن معًا. ويصار غالبًا الى وضعها موضع التنفيذ بناء على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. لا يكتفي هذا الاخير بالايحاء بهذه السياسات، انما يلزم

---

(٢) خصصت مجلة Tiers - Monde عددين لموضوع التصحيح الهيكلي، من المفيد الاطلاع عليهما، وهما:

«Les Politiques d'Ajustement Structurel: Orthodoxie ou Hétérodoxie» No. 109. Jan. Mars 1987.

- «Politiques d'Ajustement et Récompositions Sociales en Amérique Latine» No. 117 - Jan. Mars. 1989.

بها الدول المعنية مقابل تقديم تسهيلات مالية وقروض تسمى التصحيح الهيكلي. وهذه الأخرة تذهب، من جهة، لسداد ديون هذه الدول، ومن جهة اخرى، لتطوير الهيكلية الانتاجية فيها.

تقضي هذه الاتفاقات بالتزام الدول المعنية: (أ) بتخفيض عجز الموازنة عبر تقليص بعض وجوه الانفاق العام كدعم السلع الاستهلاكية الاساسية. (ب) بالتحكم بحجم الكتلة النقدية ونموها. (ج) بالانفتاح على الخارج اقتصاديًا، اي بتعريض المؤسسات والقطاعات المحمية بواسطة الرسوم الجمركية المرتفعة والاعانات (Subvention) للمزاحمة على اسواقها من قبل المؤسسات الاجنبية. (د) باعتماد تخفيضات للقيمة الخارجية للعملة الوطنية او لسعر صرف هذه العملة Dévaluation.

يشكل تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حجر الزاوية في سياسات التصحيح هذه. وذلك انطلاقًا من فرضية ان هذا التخفيض يعزز القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الاسواق الخارجية، مما يشجع نمو قطاع الانتاج الوطني المعد للتصدير ويدفع الرساميل الى الاستثمار فيه، ويؤدي في نهاية المطاف الى استعادة توازن الميزان التجاري او حتى الى تحقيق فائض في المبادلات مع الخارج.

تأتي دول اميركا اللاتينية في طليعة دول العالم التي تلجأ بشكل دائم الى تغيير سعر صرف عملاتها، معتمدة هذا التغيير اداة رئيسة من ادوات السياسة الاقتصادية المتبعة. وهي عمدت احيانًا الى رفع سعر صرف عملاتها لاستدراج الرساميل الاجنبية الى الاستثمار في الداخل، شأن الارجنتين في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات، لكنها في اغلب الاحيان كانت تعمد الى تخفيض سعر صرف عملاتها بناء على اقتراحات صندوق النقد الدولي.

خلاصة القول، ان سعر صرف العملة الوطنية نادرًا ما يترك امر تحديد مستواه لاوالية السوق(٣)، اي ان مستواه لا يتحدد ابدًا نتيجة التقاء العرض والطلب في سوق العملات، وانما هو سعر موجه (Prix administré) تعتمده الحكومات والسلطات النقدية من اجل بلوغ اهداف واغراض اقتصادية متعددة.

٢ـ انعكاسات تخفيض سعر صرف الليرة منذ العام ١٩٨٣:

ترتبت على تخفيض سعر صرف العملة اللبنانية انعكاسات عدة يمكن ابراز بعضها بواسطة ثلاثة مؤشرات على الاقل:

- في ما يخص ميزان المدفوعات:

بلغ عجز ميزان المدفوعات اللبناني ٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٣. وبلغ اعلى مستوى له (١٣٥٣ مليون دولار) عام ١٩٨٤ ثم انخفض بعد ذلك التاريخ. لكن ميزان المدفوعات عاد

---

(٣) انظر:

Pascal Arnaud «Ambiguités théoriques et incohérences politiques» le monétarisme appliqué à des économies Semi - industrialiseés». in Revue «Critique de l'Economie Politique» 1er trimestre - 1982.

ليظهر فائضًا بلغ ١٢١ مليون دولار عام ١٩٨٧، و٦٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٨.

ان تحول عجز ميزان المدفوعات الى فائض سببه بشكل رئيسي ضغط الطلب الداخلي على الواردات العائد لانخفاض القيمة الخارجية للنقد اللبناني. وقد انخفضت قيمة الواردات من ٣٦٥٩ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ١٧٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٧، اي ما نسبته ٥١ بالمئة بين هذين التاريخين. وبالتالي، يمكن الاعتبار بأن تخفيض سعر صرف الليرة قد ادى دوره في تقليص الطلب على الواردات وفي فرض حالة تقشف وانكماش اقتصادي على البلاد.

- في ما يخص الموازنة العامة:

يمكن الاستدلال على تطور عجز الموازنة من خلال ارتفاع مستوى الدين العام الداخلي. فقد استمر هذا الاخير في الارتفاع فعليًا، اي بالاسعار الثابتة (سنة الإساس:١٩٦٦) حتى نهاية عام ١٩٨٥. ثم انخفض حجمه الفعلي بعد ذلك التاريخ. واذا كان قد بلغ (مقومًا بالدولار) ٣٧٣٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٣، فانه لم يعد يتجاوز ٩٥٤ مليون دولار في نهاية ١٩٨٨ و١٤٤٠ مليون دولار في أواخر آب ١٩٨٩. اي ان القيمة الفعلية للدين العام تراجعت بنسبة ٦١ بالمئة بين آخر عام ١٩٨٣ وآخر آب ١٩٨٩.

- بالنسبة لقيمة الاجر الفعلي:

يتيح مؤشر الحد الادنى للاجور تتبع تطور الاجور خلال هذه الحقبة. وقد انتقل هذا الحد الادنى، مقومًا بالدولار، من ٢٤٣ دولارًا في نهاية عام ١٩٨٣ الى ما يعادل ٣٣ دولارًا عام ١٩٨٧ و٣٠،٥ دولارًا عام ١٩٨٨. اي ان القدرة الشرائية للاجور، مقومة بالدولار، انخفضت حوالي ثماني مرات بين هذين التاريخين. اذا كان الهدف من تخفيض سعر صرف العملة اللبنانية هو ضغط طاقة الامتصاص لدى الاقتصاد اللبناني، فان الاجراء بالليرة اللبنانية قد شكلوا احد اكثر قطاعات القوى العاملة اللبنانية تحملا لاعباء هذه السياسة.

وتدل تجارب الدول التي طبقت سياسات تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها على ان نجاح هذه السياسات (بمعنى النجاح في ضغط الطلب الداخلي على الواردات واستعادة توازن ميزان المدفوعات) كان دائمًا مرهونًا بنجاحها في تحميل عبء التقشف لاجرائها، اي بتوصلها الى منع تحقيق تصحيح تلقائي للاجور يحفظ لها قدرتها الشرائية الفعلية ازاء ارتفاع الاسعار المترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة، اي قدرتها الشرائية الفعلية التي كانت تمتلكها قبل تطبيق هذه السياسة.

كذلك تبرز تجارب تخفيض سعر صرف العملات في كل الدول التي طبقتها العلاقة المباشرة بين سعر الصرف وبين معدل الاجر الفعلي. وبمعنى آخر، تبرز استخدام سياسة سعر الصرف كأداة تخفيض للاجر الفعلي في هذه الدول. وهذه العلاقة بين سعر صرف الليرة وبين معدل الاجر الفعلي تتضح اكثر في لبنان بمجرد النظر الى موقف القوى الاقتصادية الداخلية من تخفيض قيمة الليرة والى اوجه استفادتها من هذا التخفيض.

٣ـ موقع القوى الاقتصادية الداخلية من سياسة الصرف هذه:

يمكن اعتبار مؤسسات القطاع الخاص طرفًا اولا ذا مصلحة في الابقاء على معدل اجر فعلي منخفض طالما استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمنع الانطلاق الاقتصادي. بعض هذه المؤسسات اصيب بخسائر بفعل الحرب. اما تلك التي لم تتسبب لها الحرب بخسائر مباشرة، فقد اصيبت بدورها بتراجع كبير في حجم ارباحها بفعل حالة الانكماش الاقتصادي التي تأكدت خلال حقبة ما بعد ١٩٨٣. وهي لم تعد تستطيع الاستمرار ضمن الظروف التي وضعت فيها الا بشرط تحمل اعباء مخففة، اي تحديدًا بدفع كتلة اجور فعلية منخفضة.

سبق ان اوضحنا في موضع آخر(٤) ان تكيّف مؤسسات القطاع الخاص من الظروف الصعبة التي تحيق بها اتخذ اشكالاً عدة، منها: ابتعادها عن الاستثمار المنتج لصالح دولرة رساميلها واستخدامها كتوظيفات مالية (Placements Financiers) بحيث باتت اكثر مواردها تتأتى لا من الارباح المتحققة من زيادة الاستثمار المنتج وانما من الريع المالي (Rente Financière)، فالاعتماد على الريع المالي كمورد (Financiarisation) بات في لبنان سمة عامة للقطاع الخاص وشكلا رئيسيًا من اشكال تكيفه مع واقع عدم الاستقرار السياسي والانكماش الاقتصادي.

ولتتضح الصورة اكثر، يمكن ان نأخذ حالة مصرف تجاري ما. فهو وجد نفسه مدفوعًا، بالنظر الى الخسائر التي تحملها بسبب الديون الهالكة وبسبب البلبلة التي تميز المستقبل السياسي والاقتصادي، الى الامتناع عن ممارسة دوره الفعلي في منح القروض الداخلية، والى الاعتماد بشكل رئيسي في تحقيق موارده على الفوائد التي يجنيها من ودائعه الموظفة بالدولار. كذلك بات بامكانه ان يحتفظ بكامل موظفيه لانه يدفع كتلة اجور (مقومة بالدولار) أقل بثماني مرات مما كان يدفعه عام ١٩٨٣ مثلاً.

بالاضافة الى دولرة اصول الشركات واعتمادها على التوظيفات المالية لتأمين مواردها، والى تخفيضها معدل الاجر الفعلي، عمدت تلك التي يتاح لها ذلك، الى رفع مستوى اسعارها من ضمن ستراتيجية تؤمن لها رفع مستوى «مردوديتها النسبية» وسط جو الانكماش السائد. لن نعود الى تفصيل استفادة الدولة، كرب عمل، من انخفاض مستوى الاجر الفعلي وقد اتاح لها تخفيض سعر صرف الليرة دفع كتلة اجور اقل بكثير مما كانت تدفعه سابقًا.

ولو نظرنا الى مختلف مكونات انفاق الخزينة، لوجدنا ان كتلة الاجور لا تأتي في طليعة هذه المكونات من حيث اهميتها النسبية، بل ان الجزء الاهم من هذا الانفاق تكونه الفوائد المترتبة على خدمة الدين العام. كذلك يستفيد ارباب العمل الآخرون، كقيادات الميليشيات، من انخفاض قيمة الاجر الفعلي لانه يمنحهم قدرة اكبر على توسيع قواعدهم السياسية.

هنا ينبغي عدم اغفال دور القوى الخارجية في اقناع الاطراف الداخلية باعتماد سياسة الصرف هذه وما يترتب عليها من تقشف اقتصادي عام. ان دور خبراء صندوق النقد الدولي في

---

(٤) انظر: A, Dagher «la crise...»

الايحاء باجراءات التقشف المعتمدة منذ عام ١٩٨٥، والتي تختصرها سياسة تخفيض سعر الصرف، ليس خافيًا على احد. بل ان هذا التدخل في صياغة الاجراءات الاقتصادية التي تدعمها السلطات النقدية يعتبر شأنًا بديهيًا لكن الامر الاكثر مدعاة للاستغراب هو تدخل دبلوماسيين اجانب في شأن اقتصادي كسياسة الصرف. فكلنا يذكر زيارات السفراء الاميركيين لحاكم مصرف لبنان عندما كانت وتيرة تدهور القيمة الخارجية للعملة اللبنانية تتسارع جاعلة السلطات النقدية محرجة ومحسسة اياها بضرورة اتخاذ إجراءات ما للحد من هذا التدهور. اتكون تلك الزيارات لاقناع حاكم المصرف المركزي بحسنات التخفيض؟ واذا كان الامر كذلك، الا يستجيب هذا التخفيض لسياسة عزل لبنان في حجر صحي (Mise en Quarantaine) التي تحدثت عنها اطراف خارجية؟

٤ - هل يمكن تقييم فعالية سعر الصرف المعمول به استنادًا الى معايير اقتصادية بحتة، وبالتالي، تبريره اقتصاديًا؟

اقتصاديًا، تعتبر زيادة الفعالية الانتاجية وزيادة الطاقة التصديرية للاقتصاد المعني، معيارًا يؤخذ به عادة للحكم على صلاحية او عدم صلاحية سعر الصرف المعتمد. كما يمكن تحديد مفاعيل تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على مختلف القطاعات الانتاجية بشكل دقيق، ولكل قطاع على حدة. وتقسم اقتصادات العالم الثالث عادة الى اربعة قطاعات متمايزة يصار الى حساب مقدار استجابة كل منها، سلباً او ايجابًا، لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية.

هذه القطاعات هي: (أ) السلع المعدة للتصدير اي التي تعتمد على الاسواق الخارجية فحسب. (ب) قطاع السلع البديلة للاستيراد، وهي السلع المعدة للاستهلاك المحلي والتي يراد منها الحلول محل السلع المستوردة. (ج) القطاع المنزلي او المحلي وهو الذي يعتمد فقط على الطلب المحلي ويتأثر بتطوره توسعًا او انكماشًا. (د) القطاع الاداري، اي قطاع الدولة بما هي فاعلية اقتصادية يؤثر التغيير في حجم مواردها على النشاط الاقتصادي العام(٥).

طبعًا نحن لا نملك في لبنان احصاءات دقيقة حول هذه القطاعات المختلفة، وبالتالي، لم تجر اية دراسات لمعرفة تأثر او استجابة هذا القطاع او ذاك، سلبًا او ايجابًا، لانخفاض سعر الصرف. لو كانت هذه احصـاءات متوفرة لامكن حساب «سعر صرف مناسب» (Taux de Change Approprié)، سعر الصرف يعزز طاقة البلاد على الانتاج والتصدير، كما يحصل عادة في البلدان المتقدمة في هذه المجالات.

---

(٥) لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، انظر:

Pierre Jacquemot" «Rôle du taux de Change dans l'ajustement d'une économie á faible Revenu: une revue de la Littérature Rècente»

Revue «Tiers - Monde». No. 118 - Avril - Juin. p 357 - 402.

ذلك يؤكد مرة اخرى ان سعر الصرف المعتمد في لبنان لم يستند الى تبرير اقتصادي من النوع الذي سبق عرضه، وانما بررته مصلحة الاطراف الذي اشرنا اليها في الابقاء عليه. واكثر من ذلك، يمكن اعتبار تخفيض سعر صرف عملتنا تخفيضًا مبالغًا فيه - (Sur Dévaluation) لسببين على الاقل: اولهما اننا لسنا البلد الوحيد الذي يتعرض لتخفيض «مبالغ فيه» لعملته، وذلك شأن اكثر من دولة من دول العالم الثالث. والثاني لانعكاساته الاجتماعية اي لحالة التقشف والافقار التي ادى اليها.

سنعمد اولا الى مقارنة الوضع اللبناني بمثيله في بعض الدول التي طبقت سياسات تخفيض لعملاتها. ثم نعالج سياسة الصرف من ناحية انعكاساتها على الصعيد الاجتماعي.

٥- مقارنة لبنان ببعض دول أميركا اللاتينية:

هناك خاصتان اساسيتان يتميز بهما الوضع اللبناني عن اوضاع اميركا اللاتينية مثلاً. اولهما، ان المديونية الخارجية للبنان منخفضة جدًا، بل لا يصح اعتبارها مشكلة، خصوصاً اذا قورنت بحالة كل الدول التي يتدخل صندوق النقد الدولي في تحديد سياساتها الاقتصادية. ثانيهما، ان تفاقم عجز القطاع العام لا ينعكس مباشرة زيادة في المديونية الخارجية، على خلاف غالبية دول اميركا اللاتينية، حيث تأخذ الدولة على عاتقها اعباء اخطار الصرف (Risque de change) التي يتعرض لها القطاع الخاص بسبب التغيير المستمر في اسعار الصرف، مما يشكل عبئًا اضافيًا على الخزينة ويزيد مديونيتها الخارجية. وبالتالي، فان التخفيض المستمر لقيمة العملة في لبنان لا ينعكس زيادة في الدين العام الخارجي. ذلك يعني ان العامل الاساسي الذي يعطي صندوق النقد الدولي الحجة الاساسية لتدخله، الا وهو وجود دائنين خارجيين وغربيين تحديدًا، ينتفي وجوده في لبنان حيث الاطراف المتواجهة هي جميعها داخلية.

٦- سياسة الصرف من الناحية الاجتماعية (التقشّف والإفقار):

في ما يتعلق بمسألتي التقشف والافقار، يمكن مرة اخرى الانطلاق من تجارب العديد من دول العالم الثالث التي طبقت سياسات تخفيض لعملاتها، عملاً ببرامج صندوق النقد الدولي. ويبدو التقشف في ضوء هذه التجارب نتيجة ملازمة لهذه السياسات. ذلك انه غالبًا ما تنحصر نتائج التخفيض في ضغط الطلب الداخلي دون ان تؤدي الى رفع مستوى العرض لعدم وجود هيكلية انتاجية مؤاتية تستفيد من التخفيض لزيادة حجم صادراتها، او لاسباب اخرى، كتمنع رأس المال عن الاستثمار بسبب عدم الاستقرار السياسي كما في لبنان.

احيانًا، تبدو سياسات التخفيض المبالغ فيه كما لو ان المراد منها هو منع قطاعات واسعة من شعوب الدول التي تطبقها من الارتفاع فوق مستوى الكفاف (subsistance) ولكي لا نبتعد كثيرًا عن الواقع اللبناني، يمكننا الاشارة الى ان «حد الفقر» المتعارف عليه دوليًا هو ١٠٠ دولار في الشهر. ويحق لنا التساؤل في هذا الصدد عن نسبة القوى العاملة اللبنانية التي تقع مداخيلها فوق خط الفقر هذا.

لقد تسببت سياسات التخفيض المطبقة خلال الاعوام الماضية في انحاء العالم بمستويات من التقشف والافقار جعلت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يوافقان على الاقتراحات القاضية باعتماد سياسات «تصحيح بملامح انسانية» (Ajustement à visage humain) وقد دخلت هذه التعابير في الادبيات الصادرة عن هاتين المؤسستين(٦)، كما اصبح بوسعنا ان نقع في نشراتهما على اقتراحات وبرامج تقضي بالاهتمام بقطاعات المجتمع الاكثر تضررًا وتحملاً لاعباء التصحيح (les groupes sociaux les plus vulnérables) خلال المرحلة الانتقالية التي تطبق فيها هذه السياسات، اي قبل ان تؤتي هذه الاخيرة مفاعيلها لجهة دفع حركة الانتاج وتحقيق الانطلاق الاقتصادي. وتشتمل هذه البرامج المحددة الاهداف (Programmes Ciblés) على اجراءات انتقالية وتقديمات تعويضية (Mesures Compensatoires)، مثل التقديمات الغذائية لقطاعات القوى العاملة التي يصيبها الافقار بشكل حاد.

٧ـ الانكماش والكساد الاقتصاديان ورأسمالية الريع في لبنان:

يمكن القول، بعيدًا عن اي موقف مسبق او رغبة في التحريض ان هيكلية الاقتصاد اللبناني باتت هيكلية مؤاتية لاستمرار الانكماش والكساد الاقتصاديين دون اي افق آخر في المدى المنظور.

ولتعريف الرأسمالية اللبنانية يمكن ان نطلق عليها اسم رأسمالية الريع (Capitalisme rentier) حيث لم يعد رأس المال يبحث عن الاستثمارات المنتجة - بسبب الوضع السياسي طبعًا - وانما اصبح رأسمالاً ريعيًا، اي ان دائرة نشاطه هي التوظيفات المالية التي لا يعول عليها في تطوير الهيكلية الانتاجية وانمائها. ثمة قطاع واسع اليوم من اللبنانيين بات من «أصحاب الريوع» (Rentiers).

وفي رأسمالية الريع، يكافأ «اللامنتجون» (Oisifs) بينما تتحمل القطاعات الديناميكية في الاقتصاد اعباء الانكماش والكساد الاقتصاديين، اي كل الذين يعول عليهم في انماء الاقتصاد الوطني. حتى ان لا شيء يمنع الريع المالي من الازدياد في ظروف الكساد الاقتصادي لانه يتغذى من ضغط مستوى معيشة القطاعات المنتجة في المجتمع. كذلك، تتكيف مع حالة الكساد الاقتصادي القطاعات المستفيدة من الليبراليةالمتوحشة (Libéralisme sauvage) التي آل اليها وضعنا، وفي طليعة هذه القطاعات شبكة التوزيع التجاري. ويلمس اللبنانيون بأنفسهم - خصوصًا اولئك الذين يسافرون ويعرفون واقع الدول الاجنبية - ان الدولار الواحد في سوق بيروت له قدرة شرائية اضعف من الدولار في السوق الاميركية مثلاً».

٨ـ أية سياسة اقتصادية لأية ليبرالية اقتصادية؟

(١) الانطلاق من نقد التقشف كسياسة اقتصادية:

ابتداء من النصف الثاني من السبعينات ولغاية اليوم، سادت في انحاء العالم الصناعي

---

(٦) انظر: T. Addison, L. Dennery: «La lutte contre la pauvreté et l'ajustement structurel» in «Finances et développement» Decembre 1987.

المتقدم سياسات اقتصادية قاسمها المشترك التقشف، ولو ن تطبيقها لم يكن في المدة ذاتها في كل من هذه الدول. لقد اخذ بهذه السياسات كوسيلة لمواجهة الازمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٧٤ في عموم العالم الصناعي، وكانت على نقيض السياسات الاقتصادية التي سادت خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. قامت هذه السياسات على توسيع دور الدولة الحامية (Etat Providence)، أي ان محوريها الاساسيين كانا زيادة دور الدولة في الميدان الاقتصادي، وتعميم التقديمات والضمانات الاجتماعية التي تستفيد منها القوى العاملة في هذه البلدان.

عام ١٩٧٤، استند هذا التغيير في السياسات الاقتصادية الى غلبة تيار النقديين (Monétaristes) في حقل النظرية الاقتصادية، بعد ان هيمن الكينزيون (Keynesiens) خلال عقود التوسع الاقتصادي التي تبعت الحرب العالمية الثانية. وقد لاقت غلبة التيار النقدي هذه اصداء لها في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الامر الذي جعل هذه الاخيرة تعتمد التقشف اساسًا للبرامج الاقتصادية التي تعدها لدول العالم الثالث كعلاج لمشاكلها الاقتصادية. لكن السياسات التي أوحى بها النقديون، وهي سياسات ليبرالية تعتمد التقشف ركيزة اساسية لها، لم تؤت دائمًا النتائج المتوخاة منها، من حيث تطوير فعالية وديناميكية الاقتصادات المعنية وجعلها اقوى على المزاحمة على الاسواق الدولية. بل ان نجاح هذه السياسات في بلوغ اهدافها كان الاضعف اذ كان تطبيقها الاشد التزامًا بحرفية الطرح الليبرالي.

وتقدم السياسة الاقتصادية التاتشرية النموذج الاكثر اكتمالاً عن هذه الليبرالية المذهبية (Libéralisme doctrinaire) التي جعلت همها تحجيم دور القطاع العام الى حد بيع اجزاء منه للرساميل الخاصة (التخصيص Privatisation) وخفض التقديمات والضمانات الاجتماعية الى ادنى حد ممكن والقبول بمستويات مرتفعة من البطالة الخ...

وقد ظهرت فعالية السياسات الاقتصادية على الوجه الافضل، اذ لم يخفض الانفاق العام ولم تتخل الدولة عن مهامها وادوارها السابقة في الحقل الاقتصادي. وتقدم التجربة الريغانية في الولايات المتحدة نموذجًا عن ليبرالية ظاهرية (Libéralisme de façade)، بمعنى انها تقتصر على ليبرالية الخطاب السياسي وتتناقض على صعيد الوقائع مع الدور الاكبر الممنوح للانفاق العام، والقبول بمستويات مرتفعة من عجز الموازنة لتأمين استمرار النشاط الاقتصادي بمستويات عالية(٧).

وتعطي تجربتا المانيا الاتحادية والسويد مثالين على ليبرالية اجتماعية (Libéralisme Social) ارتبطت نجاحاتها بقدرتها على ترشيد دور الدولة الاقتصادي وترشيد الانفاق العام، وبعدم وقوعها في اغراء الخطاب الليبرالي المذهبي. حتى ان النتائج المحدودة للسياسات الاقتصادية المطبقة خلال الخمس عشرة سنة الماضية، والقائمة على التقشف والانكماش

(٧) انظر حول هذا الموضوع:

F. Poulon: «Libéralisme et sortie de crise» in «Economie Appliquée» Tome x L II. 1989 – No 1.

الاقتصادي، باتت تمهد السبيل لعودة كينزية جديدة في حقل السياسة الاقتصادية. وصارت تسمح مجددًا بانتصار كينز على النقديين.

(٢) - أية ليبرالية نريد؟

ان النقاش بصدد هذه المسألة ينحصر في الدور المطلوب من الدولة على الصعيد الاقتصادي. وقد لا تكون قراءة تجارب دول العالم الاول مهمة بالنسبة لدولة كلبنان بمقدار ما هي مهمة قراءة تجارب دول من العالم الثالث استطاعت تحقيق نتائج اقتصادية باهرة وغدت نموذجًا لليبراليات اقتصادية لعبت فيها الدولة دورًا اساسيًا ومميزًا. وتأتي في طليعة هذه الليبراليات دول جنوب شرقي آسيا، ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة.

لقد نجحت هذه الدول في تحقيق ستراتيجيات تصنيعية متقدمة على اساس التخصص بانتاج سلع تكنولوجية وتحول بعضها الى مراكز مالية دولية، وتمكنت كلها من الاستحواذ بشكل دائم على جزء لا بأس به من الاسواق الدولية لتصريف منتجاتها. كما اثبتت تجارب هذه الدول انه من غير الممكن انجاح سياسات تنموية وتحقيق انخراط ناجح في التقسيم الدولي للعمل من دون الدولة. اي ان الدولة كانت شديدة الحضور في هذه التجارب، من حيث حجم الاستثمارات العامة التي امنتها ومن حيث تحديد الاهداف وصياغة برامج التصنيع وتنسيق جهود القطاع الخاص وحفز الرساميل المحلية والاجنبية على الاستثمار وتأهيل الرأسمال البشري الخ... وقد استدعى ذلك تطويرًا مستمرًا لكفاءة اداراتها في حقول التسيير الاقتصادي وامتلاكها سلطة فعلية لانفاذ قراراتها.

خلاصة القول ان هذه التجارب كانت على نقيض شعار «دعه يعمل» الذي يفسر غالبًا تغييبًا للسلطة العامة واستقالة لسلطة القرار الاقتصادي فيها، وانها مثلت نماذج لما يسمى في اللغة الشائعة بالاقتصاد الموجه.

ان طرح تجارب هذه الدول كمادة لنقاش عام هو مسألة مهمة للغاية في لبنان، وذلك بغية الاستفادة منه في تحديد خياراتنا والحكم على الافكار والمشاريع المتداولة. من بين هذه المشاريع بعض المواقف التي تطرح تخصيصًا (Privatisation) اضافيًا لمؤسسات القطاع العام في لبنان. وثمة نوعان من التخصيص: الاول، تفضله المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي، ويقوم على تسليم مؤسسات القطاع العام التي تعاني من شلل وقلة كفاءة اداراتها الى شركات متخصصة في حقل الادارة، غالبًا ما تكون اجنبية، بقصد تحسين شروط ادائها ورفع مستوى انتاجيتها (٨).

اما الشكل الآخر من التخصيص الذي يقوم على بيع مؤسسات القطاع العام، لافراد

---

(٨) انظر:

R. Hemming, A, Mansour: «La privatisation est - elle la solution?» in" «Finances et Développement» septembre 1988.

متمولين، فهو امر له محاذير عدة يفترض ان تكون موضع نقاش في العمق.

كذلك يمكن الاستفادة من هذه التجارب بصدد مشاريع اللامركزية المطروحة، والتي قد تكون الغاية منها استحواذ النخب الطائفية على مقدرات الدولة وتوزعها حصصاً فيما بينها والغاء كل سلطة قرار مركزية. ويمكن خصوصًا الاستفادة من التجارب الناجحة لفهم الطريقة التي تستطيع بها السلطة ان ترتفع فوق تجاذب المصالح بين النخب ومراكز القوى المختلفة، وان تحقق حدًا من الاستقلالية الذاتية للدولة(Autonomie de l'Etat) يتيح لها صياغة وانجاح ستراتيجيات متماسكة وهادفة.

(٣) أية سياسة اقتصادية بديلة؟

أ - الاصلاح الاداري اولا:

إن الخطوة الاولى لاعتماد اية سياسة اقتصادية فعالة تواجه حالة الشلل الاداري الحالي وتراجع مستوى الكفاءة الادارية اللذين تسببت بهما سنوات الحرب الطويلة وزادت من خطورتهما سياسة التقشف في القطاع العام، هي تحقيق اصلاح اداري حازم وفعال. ومن المفضل ان يتخذ هذا الاصلاح الاداري في مرحلة اولى شكل خلق مؤسسات جديدة تقع عليها مهمة صياغة الاصلاحات المطلوبة وتفعيل الادارات القائمة. كما ينبغي ان ينطلق هذا الاصلاح من الاعتراف بأننا فقدنا الكفاءة الادارية والاقتصادية المطلوبة لمواجهة معضلاتنا وبأن مشاكلنا لا يمكن ان تحل ببعض المناقلات والتعيينات.

وانطلاقًا من هذا الاعتراف بالنقص في الكفاءة، فانه لا بد لنا من الاستعانة بكثافة بخبراء اجانب. ويمكن ان تعقد الدولة اللبنانية في هذا الصدد اتفاقات مع دول، كفرنسا، تتيح لنا الاستفادة على وجه السرعة من خبراتها في حقلي التنظيم والادارة، خصوصًا وان خبراءها يملكون الجهوزية اللازمة التي تجعلهم عملانيين ضمن مهل قصيرة. ولن نكون لا البلد الاول ولا الاخير الذي يستعين بخبرات أجنبية في حقل الادارة الاقتصادية. على ان سياسة الاستعانة بالخبرات الاجنبية تستكمل طبعًا بتعبئة الكفاءات اللبنانية، المقيمة او المهاجرة، وباعتماد معيار التخصص وحده في رصد الكفاءات حيث يجب ان تكون.

ب - صياغة السياسة الاقتصادية البديلة:

ان التعرف الى تجارب اميركا اللاتينية يتيح اضاءة واستكشاف الخيارات الممكنة على هذا الصعيد. فالحيوية الثقافية التي تتمتع بها بعض هذه الدول اتاحت لها، في مرحلة اولى، انتقاد السياسات التي كان يمليها عليها صندوق النقد الدولي، وفي مرحلة ثانية، صياغة سياسات اقتصادية بديلة تستجيب للمشكلات المحددة التي يتميز بها كل اقتصاد. وهذه السياسات جاءت نتيجة قراءات معمّقة لأوضاع هذه البلدان، قامت بها مراكز بحوث وطنية جمعت فرقًا كاملة من الباحثين المتفرغين لتتبع وتحليل اوضاع بلدانهم الاقتصادية. ويمكن ان نذكر كمثال على هذه السياسات البديلة خطة كروزادو (Cruzado) في البرازيل وخطة اوسكال (Auscal) في الارجنتين اللتين ادرجتا تحت تسمية: سياسات التصميم غير الارثوذكسية (Politiques

d'ajustement structurel Hétérodoxes) لتمييزها عن سياسات التصحيح الهيكلي الموحى بها من قبل صندوق النقد الدولي (٩). لقد اشتملت هذه السياسات على اجراءات جديدة لم يسبق ان كانت موضع اختبار في هذه البلدان.

هنا ينبغي عدم اغفال ان معضلات اميركا اللاتينية كبيرة وان عوامل خارجية كثيرة تتدخل لتحد من فعالية الاجراءات الاقتصادية المقررة ومن امكانيات اية سياسة اقتصادية بمفردها لبلوغ كل اهدافها في دولة معينة.

وبصرف النظر عن مدى نجاح هذه السياسات او فشلها في بلوغ الاهداف التي حددتها، فانها كانت ثمرة جهود كبيرة ونقاشات معمقة في مجال صياغة السياسة الاقتصادية وقد عبرت خصوصًا عن هاجس هذه البلدان لجهة رفع مستوى المبادرة الوطنية في معالجة الشأن الاقتصادي.

أما بالنسبة لبنان، فان السياسة الاقتصادية المطلوب تطبيقها ينبغي ان تركز على المسائل التالية:

- مسألة الاسعار وكيفية لجم ارتفاعها، اي كيفية ضبط التضخم.

- مسألة المداخيل بوجه عام، والاجور بوجه خاص، وتحديد المستويات التي ينبغي ان تكون عليها هذه الاخيرة.

- مسألة سعر صرف الليرة اللبنانية، والمستوى الذي ينبغي ان يقف عنده مستوى الصرف هذا.

- مسألة الوحدة النقدية التي ينبغي اعتمادها. فهل ينبغي استبدال الوحدة النقدية الحالية بوحدة نقدية جديدة ام لا (مثلاً، ليرة لبنانية جديدة تساوي ١٠٠ ليرة لبنانية حالية؟)

- مسألة الدين العام الداخلي وكيفية التعاطي معه، هل يمكن الغاء القسم العائد للمصرف المركزي، وبأية شروط؟ كذلك، بأية شروط وبأي سعر صرف ينبغي سداد ذلك الجزء من الدين العام العائد للمصارف التجارية وللافراد.

- مسألة الاصلاح الضريبي انطلاقًا من ضرورة معالجة عجز موازنة الدولة في العمق وتأمين موارد كافية للانفاق العام.

* على صعيد الاسعار، حاولت السياسات البديلة في اميركا اللاتينية مواجهة مشكلة

---

(٩) انظر عدد مجلة Tiers - Monde المذكور سابقًا، بعنوان: «Les politiques d'ajustement...»

يمكن ايضًا الاطلاع على اعداد مجلة:

Notes et études documentaires - Problémes d'Amérique Latine. Ed. La documentation Française.

التضخم بسياسة شعارها: تجميد الاسعار (Gel des Prix) مقابل تجميد الاجور (Gel des salaires) بحيث يتوقف اللولب (Spirale) الذي يربط حركتي الاسعار والاجور. ان النجاح الذي لاقته هذه السياسات في المرحلة الاولى لتطبيقها وتجاوب الافرقاء الاجتماعيين معها كان يمكن ان يجعل منها سياسة دائمة لولا الضغوطات الاقتصادية الخارجية، وعلى رأسها سيف الديون الخارجية الهائلة المسلط فوق هذه البلدان بحيث يتقدم سدادها على أية اولويات اخرى.

* ان تحديد سياسة رقابة على الاسعار في لبنان هو احد مهمات السياسة الاقتصادية، وليس ثمة بلد في العالم تترك فيه حرية تحديد الاسعار على غاربها كما في لبنان. كما ان استقراء التجربة الفرنسية في هذا المجال يؤكد ان القطاع الخاص لم يكن قط مطلق الحرية في تحديد اسعار سلعه. بل كانت تتدخل في رسم هذه السياسة ادارة حكومية هي مديرية الاسعار (Direction des prix) التي كانت تأخذ على عاتقها ضبط الاسعار وفقًا لأسس قانونية (Réglementation des prix) والرقابة على هوامش الربح المسموح بها (Contrôle des marges bénéficiares).

في ضوء ضبط حرية «التسعير» هذه، يصبح بالامكان ضبط حركة الاجور مثلاً ومنع النزاعات التي تنشأ بين الافرقاء الاجتماعيين من التحول الى حالات تضخم هائل كما يحصل عادة.

* وبالنسبة للمداخيل، فانه ينبغي تحديد مستوياتها على قاعدة التوافق (Consensu) بين الافرقاء المعنيين. الامر الذي يستدعي - بالنظر لعلاقة مستوى الاجر الفعلي بسعر الصرف - اخذ مستوى الاجور المتوافق عليه في الاعتبار عند تحديد سعر الصرف المطلوب.

كذلك، فان تحديد سعر صرف العملة اللبنانية ينبغي ان يراعي مسألة اخرى غير معدل الاجر الفعلي وهي مسألة تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع المعدة للتصدير.

واخيرًا، ان المسألة الاساسية التي تحدد نجاح اية سياسة اقتصادية، سواء كانت سياسة تثبيت اقتصادي او تصحيح هيكلي او تنمية اقتصادية، هي موافقة الافرقاء الداخليين عليها وتعاونهم على انجاحها لشعورهم بأنهم مستفيدون جميعًا منها وان تطبيقها لا يلحق الغبن بأحد منهم. ذلك يعني ان احد شروط النجاح هو احاطة هؤلاء الافرقاء بكل جوانب المسألة. ويتكفل بذلك طرح المسألة للنقاش العام. كما يمكن الاستفادة في هذا المجال، من التجارب القائمة على اعتماد «ميثاق اجتماعي» (Contrat Social) يلتقي حوله كل المعنيين بتطبيق السياسة الاقتصادية(١٠).

---

(١٠) انظر:

R. Kylah: «Le consensus, instrument de souplesse et d'ajustement structurel: l'expérience Australienne» in «Revue Internationale du travail», vol 128 - 1989, No 1.

PINO'S sarl

FURNITURE - DECORATION - WOOD - WORKING CRAFTS

Time pass
Quality remains
PINO'S

Comfort your life
is our aim

Interior Designer: Pino Massad

RED

R.C. baabda 15145 Atelier Mkalles - Tel: 395136 B.P: Mansourieh El Metn - Lebanon

تفريع الجامعة اللبنانية
خيار ومسؤولية

ليلى عازوري جمهوري*

ايار ١٩٩٠

انطلاقًا من ضرورة تأمين حاجات البلاد الوظيفية، واستكمالا لبنيان المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية، كان، عام ١٩٥١، القرار القاضي بانشاء جامعة لبنانية، وكانت دار المعلمين العليا اولى معاهدها.

عام ١٩٥٣، تأسست الجامعة اللبنانية بصورة رسمية ونهائية، وبقيت دار المعلمين العليا نواة لها حتى عام ١٩٥٩.

اعتبارًا من عام ١٩٥٩، توالت عمليات انشاء وتنظيم الكليات والمعاهد، فكانت تباعًا، حتى اندلاع الاحداث عام ١٩٧٥:

١ - كلية التربية(١).

(*) دكتور دولة في الحقوق.
استاذة القانون الاجتماعي في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية - الجامعة اللبنانية - مديرة كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية الفرع الثاني، سابقا.

(١) تأسست باسم دار المعلمين العليا بموجب المرسوم رقم ٦٢٦٧ تاريخ ١٩٥١\١٠\٢٠، واصبحت باسم معهد المعلمين العالي بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ تاريخ ١٩٥٣\١٢\١٦، وبصدور قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم ٦٧\٧٥ تاريخ ١٩٦٧\١٢\٢٦ اخذ المعهد المذكور اسم «كلية التربية».

٢ - كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية(٢).
٣ - كلية الآداب والعلوم الانسانية(٣).
٤ - كلية العلوم(٤).
٥ - معهد العلوم الاجتماعية(٥).
٦ - معهد الفنون الجميلة(٦)..
٧ - كلية الاعلام والتوثيق(٧).
٨ - كلية ادارة الاعمال(٨).

بعد ذلك، كانت الاحداث وكان للجامعة اللبنانية نصيبها الوافر من تأثيرات الحرب، فواجهت الكثير من العوائق والصعوبات، لكنها استطاعت رغم ذلك تسجيل العديد من الانجازات. لم تكن خياراتها دائمًا سهلة، وقد اثار بعضها، ولا يزال، الكثير من التساؤلات.

من هذه التساؤلات:
- هل كان انشاء الفروع قرارًا ناجحًا ومفيدًا؟
- هل المستوى التعليمي هو ذاته في جميع الكليات والفروع؟
- هل تدرك الجامعة حقيقة المهمة الموكولة اليها في تكوين اجيال جديدة من ضمن حاجات المجتمع والوطن؟

كلها اسئلة تختصر بعنوان واحد: تفريع الجامعة اللبنانية.

ومع طرح موضوع التفريع، تبرز صورة للجامعة اللبنانية، لا يقتصر الظهور فيها على ثماني كليات تقع في مدينة بيروت وضواحيها، بل يتعداها، ليشمل في اطاره اثنتي عشرة كلية ومعهدًا تتوزع على ثلاثة واربعين فرعًا جامعيًا، يغطي انتشارها معظم المناطق اللبنانية.

انطلاقًا من هذه الصورة، ولما كان موضوع التفريع يبدو واسعًا ومتشعبًا، وتوخيًا للدقة وعدم الخوض في طروحات لا نملك ربما كل معطياتها، رأينا ان نبحث الموضوع من ثلاثة اوجه: من حيث المبدأ والقانون اولا، من حيث انتشار الفروع ثانيًا، ومن حيث الفعالية ثالثًا.

---

(٢) انشئت بموجب المرسوم رقم ٢٥١٦ تاريخ ١٩٥٩\١١\١٤.
(٣) انشئت باسم كلية الاداب بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٩٥٩\١٢\١٦. وبصدور القانون رقم ٦٧\٧٥ تاريخ ١٩٦٧\١٢\٢٦ اصبحت باسم كلية الآداب والعلوم الانسانية.
(٤) انشئت ونظمت بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٩٥٩\١٢\١٦.
(٥) انشيء بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٩٥٩\١٢\١٦.
(٦) انشئ ونظم بموجب المرسومين: رقم ٣١٠٧ تاريخ ١٩٦٥\١١\١٠ ورقم ٤١٩٣ تاريخ ١٩٦٦\٢\٢٩.
(٧) انشئت باسم معهد الصحافة بموجب المرسوم رقم ٨٣٣٩ تاريخ ١٩٦٧\١٠\١٥، عام ١٩٧١، ابدلت تسمية معهد الصحافة بتسمية معهد الاعلام بموجب المرسوم رقم ٣٠٩ تاريخ ١٩٧١\١\١٤، وعام ١٩٧٥ اصبحت التسمية كلية الاعلام والتوثيق بموجب المرسوم رقم ٩٩٦٣ تاريخ ١٩٧٥\٣\٢٤.
(٨) انشئت باسم كلية التجارة بموجب قانون تنظيم الجامعة اللبنانية رقم ٦٧\٧٥ تاريخ ١٩٦٧\١٢\٢٦، عام ١٩٧٠، وبموجب المرسوم رقم ١٤٣٠٤ تاريخ ١٩٧٠\١٤\٢٠، عام ١٩٧٠، عام ١٩٧٠، ابدلت تسمية كلية التجارة بتسمية كلية ادارة الاعمال، ومع استحداث قسم العلوم الاقتصادية بموجب المرسوم رقم ٤٥٢٠ تاريخ ١٩٨١\١١\١٣، اصبحت التسمية كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال.

١ - التفريع من حيث المبدأ والقانون

اثار انشاء الفروع في بداية الاحداث موجة اعتراض كبيرة، بلغت حد اعتبار مجرد الحديث عن ايجاد فرع للجامعة هنا او هناك «بمثابة خطيئة مميتة»(٩).

والحقيقة ان قرار التفريع يستند الى مبادئ قانونية ثابتة، يعمل بها اصلا في الظروف العادية، فكيف اذا كان الظرف استثنائيًا؟

نقرأ في قانون تنظيم الجامعة اللبنانية الصادر عام ١٩٦٧ الاحكام التالية:

المادة الاولى: «الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للابحاث العلمية والادبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين».

المادة الثانية: «للجامعة اللبنانية شخصية معنوية. وهي تتمتع بالاستقلال العلمي والاداري والمالي، ولوزير التربية الوطنية حق الوصاية عليها، وكل ذلك وفاقًا لاحكام هذا القانون».

تؤكد الاحكام السابقة ان الجامعة اللبنانية هي مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية. في القانون الاداري، يعني هذا التأكيد ان الجامعة انشئت لتتولى ادارة مرفق عام(١٠)، هو على وجه التخصيص مرفق التعليم العالي الرسمي(١١).

ومعلوم ان المرافق العامة تحكمها ثلاثة مبادئ اساسية هي(١٢):

- ومبدأ استمرار المرفق العام او سيره بانتظام واطراد،
- مبدأ المساواة بين الافراد تجاه المرفق العام،
- مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتطوير بما يتلاءم وحاجات العموم على ضوء الظروف الجديدة.

فاذا نظرنا الى هذه المبادئ، من جهة، والى الوضع الناشئ عن الاحداث، من جهة ثانية،

---

(٩) جورج المر، «القطاع الجامعي في لبنان من العشوائية الى التخطيط»، مجلة الدفاع الوطني، العدد الاول، تشرين الثاني ١٩٨٩، صفحة ١٦٢.

(١٠) يراجع في تعريف المؤسسة العامة: جان باز، الوسيط في القانون الاداري اللبناني، الجزء الثاني، ١٩٧٤، صفحة ٣٨٦ وما يليها؛ انطوان بارود، محاضرات في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، ١٩٧٣-١٩٧٤، صفحة ٥ وما يليها؛ ومحمد كامل ليله، نظرية المؤسسات العامة، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨، صفحة ١٠٨ وما يليها.

(١١) يراجع بشأن اعتبار مرفق التعليم من المرافق العامة:

- André de LAUBADERE, Traité de Droit administratif, t. 3, Les grands services publics administratifs, 3ème édit., 1978, pp. 254 et ss.

- انطوان بارود، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ١٩.

(١٢) انظر: جان باز، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ٤٠٠؛ انطوان بارود، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ٢٦ وما يليها؛ ومحمد كامل ليله، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ٨٨ وما يليها.

انظر أيضاً:

- Jean RIVERO, Droit administratif, Dalloz, 9ème édit., 1980, pp. 445 et ss. et Gustave PEISER, Droit administratif, Dalloz, 12ème édit., 1985, p. 126.

نرى انه لم يكن بامكان الجامعة اللبنانية ان تستمر بكلياتها ومعاهدها العاملة في بيروت دون انشاء فروع لها في المناطق، لانها لو فعلت، لخالفت المبادىء الاساسية التي تحكم نشاطها، خاصة ان الغاية من مبدأ قابلية المرفق العام للتعديل والتطوير هي اتاحة المجال امام المسؤولين للعمل دائمًا على ان يكون المرفق العام ملائمًا للظروف والحاجات.

هذا فضلا عن ان قانون تنظيم الجامعة الصادر عام ١٩٦٧ لحظ صراحة انشاء الفروع، اذ جاء في المادة الخامسة منه ما يلي:

«تنشأ الكليات والمعاهد، وتلغى، وتدمج بعضها في بعض، وينشأ فروع لها حيث تدعو الحاجة، وتوضع انظمتها العامة وتعدل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة او بناء على توصيته».

على هذه الاسس القانونية، قامت في بداية الاحداث الفروع الثانية، ثم تبعتها الفروع الاخرى.

تأكيدًا لما سبق، وترسيخًا لدور الجامعة الوطني القائم على عدم التمييز بين المناطق الا وفقًا للحاجات، ودعمًا لانفتاح الجامعة، على المحافظات، كان المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧(١٣)، الذي ضمنه المشترع الاحكام التالية:

«تتألف الجامعة اللبنانية من وحدات جامعية في بيروت والمحافظات تنظم بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة، ولا سيما لجهة الملاكات بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة.

«تعني عبارة الوحدة الجامعية: الكلية او المعهد او مركز الابحاث.

«تنشأ الوحدات الجامعية وينشأ فروع لها حيث تدعو الحاجة وتلغى وتدمج بعضها ببعض بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة بعد استطلاع رأي مجلس الجامعة اللبنانية او بناء على توصيته» (المادة الاولى).

في تطور بارز، تفيد الاحكام السابقة انه ليس من الضروري ان تنشأ الوحدة الجامعية في بيروت لتتفرع منها الى المناطق، بل يمكن الا تكون لاحدى الوحدات الجامعية فروع في بيروت وقد حصل هذا الامر فعلا في كلية الزراعة، التي انشىء لها فرعان جامعيان: الاول يقع في محافظة النبطية، والثاني في محافظة جبل لبنان(١٤).

يبقى ان نضيف انه من مميزات المؤسسات العامة الوطنية ان نشاطها يمتد الى جميع اراضي الدولة، والا كانت المؤسسة مؤسسة عامة بلدية او محلية(١٥).

---

(١٣) عدّل هذا المرسوم بعض احكام قانون تنظيم الجامعة اللبنانية.

(١٤) مرسوم رقم ١٤٠٧ تاريخ ٧ آب ١٩٨٧.

(١٥) أنظر بشأن التمييز بين المؤسسات العامة الوطنية والمؤسسات العامة البلدية أو المحلية: جان باز، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ٣٩٣ وانطوان بارود، المرجع المذكور سابقاً، صفحة ٦١ وما يليها.

٢ - تطور انتشار الفروع

أشرنا سابقًا الى ان عدد كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية يبلغ اليوم اثنتي عشرة كلية ومعهدًا (١٦)، بعد ان كان قبل الاحداث ثماني كليات(١٧)، واشرنا ايضًا الى ان الاثنتي عشرة كلية ومعهدًا تتوزع على ثلاثة واربعين فرعًا جامعيًا، يغطي انتشارها معظم المناطق اللبنانية.

كيف حصل هذا الانتشار؟ وما هي صورته الحقيقية؟

هذا ما سنحاول تبيانه في هذا القسم من البحث، مستندين في ذلك الى الجداول التالية:

جدول رقم ١
توزيع الفروع لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨

الكليات والمعاهد	الفروع					المجموع
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
١ - كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية	١	١	١	١	١	٥
٢ - كلية الآداب والعلوم الانسانية	١	١	١	١	١	٥
٣ - كلية العلوم	١	١	-	-	-	٢
٤ - كلية التربية	١	١	-	-	-	٢
٥ - معهد العلوم الاجتماعية	١	١	١	١	١	٥
٦ - كلية الاعلام والتوثيق	١	١	-	-	-	٢
٧ - معهد الفنون الجميلة	١	١	-	-	-	٢
٨ - كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال	١	١	-	-	-	٢
المجموع	٨	٨	٣	٣	٣	٢٥

جدول رقم ٢
توزيع الفروع لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤

الكليات والمعاهد	الفروع					المجموع
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
١ - كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية	١	١	١	١	١	٥
٢ - كلية الآداب والعلوم الانسانية	١	١	١	١	١	٥
٣ - كلية العلوم	١	١	١	١	-	٤

(١٦) باستثناء معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية.
(١٧) باستثناء معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية.

٤ - كلية التربية	١	١	-	-	-	٢
٥ - معهد العلوم الاجتماعية	١	١	١	١	١	٥
٦ - كلية الاعلام والتوثيق	١	١	-	-	-	٢
٧ - معهد الفنون الجميلة	١	١	١	-	-	٣
٨ - كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال	١	١	-	-	-	٢
٩ - كلية الهندسة	١*	١	١*	-	-	٣
١٠ - كلية الصحة العامة	-	١	-	-	-	١
١١ - كلية العلوم الطبية	-	١	-	-	-	١
المجموع	٩	١١	٦	٤	٣	٣٣

جدول رقم ٣
توزيع الفروع لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الكليات والمعاهد	الفروع					المجموع
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	
١ - كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية	١	١	١	١	١	٥
٢ - كلية الآداب والعلوم الانسانية	١	١	١	١	١	٥
٣ - كلية العلوم	١	١	١	١	١	٥
٤ - كلية التربية	١	١	-	-	-	٢
٥ - معهد العلوم الاجتماعية	١	١	١	١	١	٥
٦ - كلية الاعلام والتوثيق	١	١	-	-	-	٢
٧ - معهد الفنون الجميلة	١	١	١	١*	-	٤
٨ - كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال	١	١	١	١*	-	٤
٩ - كلية الهندسة	١*	١	١*	-	-	٣
١٠ - كلية الصحة العامة	١	١	١	-	١	٤
١١ - كلية العلوم الطبية	١	١	-	-	-	٢
١٢ - كلية الزراعة	١*	١	-	-	-	٢
المجموع	١٢	١٢	٨	٦	٥	٤٣

انطلاقًا من الجداول السابقة، نبدي الملاحظات التالية:

اولا: تحديدًا لمواقع الفروع الجغرافية، نوضح ان الفروع الاولى تقع في بيروت الغربية

* تشير هذه العلامة الى وضع خاص نبيّنه في سياق الملاحظات.

وضواحيها، بينما تقع الفروع الثانية في بيروت الشرقية وقضائي بعبدا والمتن، والفروع الثالثة في الشمال، والرابعة في البقاع، والخامسة في الجنوب.

لكن، استثنائيًا، يعمل الفرع الاول من كلية الهندسة في طرابلس، بينما يعمل الفرع الثالث في بيروت الغربية، كذلك انشئ الفرع الاول من كلية الزراعة في النبطية، انما اجيز له، بانتظار اعداد الابنية المناسبة وتجهيزها، العمل بصورة مؤقتة في بيروت. هذا فضلا عن ان الفرع الرابع من معهد الفنون الجميلة يعمل في دير القمر، بينما يعمل الفرع الرابع من كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال في عاليه.

ثانيًا: تظهر الجداول السابقة.تدرجًا في عدد الكليات، بحيث يبلغ هذا العدد ثماني كليات في الجدول رقم ١ واحدى عشرة كلية في الجدول رقم ٢ واثنتي عشرة كلية في الجدول رقم ٣.

الكليات المستحدثة هي:

- كلية الهندسة(١٨).
- كلية الصحة العامة(١٩).
- كلية العلوم الطبية(٢٠).
- وكلية الزراعة(٢١).

تكمن أهمية هذه الكليات في انها كلها كليات تطبيقية اساسية، مما يدل على ان اهتمامات الجامعة اللبنانية لم تقتصر خلال السنوات العشر الماضية على توسيع رقعة انتشارها

---

(١٨) أنشئت بموجب المرسوم رقم ٩٣٠٥ تاريخ ١٩٧٤١١٠١٢١، لكن انظمتها التطبيقية لم تصدر الاّ عام ١٩٨٠، فباشرت التدريس في مطلع العام المذكور؛ تتألّف من أربعة أقسام هي:

- الهندسة المدنية بمختلف اختصاصاتها؛
- الهندسة الميكانيكية بمختلف اختصاصاتها؛
- هندسة الكهرباء والالكترونيك بمختلف اختصاصاتها؛
- وهندسة الكيمياء بمختلف اختصاصاتها.

(١٩) أنشئت بموجب المرسوم رقم ٤٤١٨ تاريخ ١٩٨١١١٠١٢٠، وأعيد تنظيمها بموجب المرسوم رقم ٣٢١٨، تاريخ ٢٧ أيار ١٩٨٦؛ تشتمل على الأقسام الأكاديمية التالية:

- قسم العلوم التمريضية؛
- قسم العلوم المخبرية؛
- قسم العلاج الفيزيائي؛
- قسم الادارة الطبية؛
- قسم الاشراف الصحي الاجتماعي؛
- وقسم تأهيل المعاقين.

(٢٠) أنشئت بموجب المرسوم رقم ١١١٨ تاريخ ١٩٨٣١١٠١١٢، وتشتمل على:

- فرع الطب؛
- فرع طب الأسنان؛
- وفرع الصيدلة.

(٢١) أنشئت بموجب المرسوم رقم ٩٣٠٦ تاريخ ١٩٧٤١١٠١٢١، ونظمت بموجب المرسوم رقم ٤٥٢١ تاريخ ١٩٨١١١١١١٣، لكنها لم تباشر العمل إلاّ عام ١٩٨٦؛ تشتمل على:

- فرع العلوم الزراعية
- وفرع العلوم البيطرية.

الجغرافي، بل تعدته الى الانتقال بالجامعة من اطر الكليات النظرية الى مجالات الكليات التطبيقية. ويتأكد هذا الاتجاه اكثر عندما نلاحظ ان الفرق بين مجموع عدد الفروع لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ومجموع عددها لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ يبلغ ثمانية عشر فرعًا يعود منها للكليات التطبيقية الجديدة احد عشر فرعًا.

ثالثًا: يظهر الجدول رقم ١ انتشارًا تامًا لثلاث كليات نظرية، انشئت فروعها الثالثة والرابعة والخامسة دفعة واحدة(٢٢). يعود سبب هذا الانتشار الى ان الكليات النظرية لا تتطلب عمومًا التجهيزات التي تستوجبها العلوم التطبيقية، لكن المشكلة تكمن في ان الكليات المعنية هي التي تشهد عادة تضخمًا في عدد المنتسبين(٢٣).

ما عدا ذلك، يظهر الجدول رقم ٢ والجدول رقم ٣ انتشارًا تدريجيًا ومتنوعًا للفروع، نستنتج منه ان التفريع، وان بدأ عفويًا تحت وطأة الاحداث، يستمر عن اقتناع وتصميم: اقتناع بأن من حق المواطن على المؤسسة الرسمية ان تضطلع بمسؤولياتها تجاهه في كل الظروف، وتصميم على اتاحة المجال امام الشباب اللبناني للافادة العادلة من فرص التعليم العالي.

رابعا: مع الاخذ بالاعتبار ان وجود الفرع الاول من كلية الزراعة في بيروت هو وجود مؤقت، نلاحظ من الجداول السابقة ان لكل كليات الجامعة ومعاهدها فروعًا اولى وثانية تقع في مدينة بيروت وضواحيها، بينما ليس لها كلها فروع ثالثة او رابعة او خامسة.

نستنتج من هذا التوزيع ان مدينة بيروت وضواحيها ما زالت تستقطب القسم الاكبر من التعليم الجامعي، وان دلت ارقام الجدول التالي على بداية انخفاض تدريجي من نسبة طلاب الفروع الاولى والثاني الى مجموع الطلاب العام.

جدول رقم ٤

طلاب الفروع الاولى والثانية بين العام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ والعام ١٩٨٧ - ١٩٨٨

العام الدراسي	طلاب الفروع الاولى	طلاب الفروع الثانية	مجموع طلاب الفرعين	مجموع عام طلاب الجامعة	نسبة طلاب الفرعين الاول والثاني الى المجموع العام
١٩٨٣\١٩٨٢	١٠٦١٥	٧٨٤٣	١٨٤٥٨	٢٥٧٩٧	٪٧١،٥
١٩٨٤\١٩٨٣	٨١٣١	٨٨٣٧	١٦٩٦٨	٢٤٥٦٠	٪٦٩
١٩٨٥\١٩٨٤	١٠٧٤٠	١٠٧٠١	٢١٤٤١	٢٩٩٣٣	٪٧١،٦
١٩٨٦\١٩٨٥	١٣٧٨٣	١٢٢٠٩	٢٥٩٩٢	٣٨٠٥٠	٪٦٨،٣
١٩٨٧\١٩٨٦	١٢٩٤٤	١٢٤٤٠	٢٥٣٨٤	٣٩٦٥٩	٪٦٤
١٩٨٨\١٩٨٧	١٠٨٢٥	١١٨٧٢	٢٢٦٩٧	٣٩٨٦٦	٪٥٧

(٢٢) بموجب المرسوم رقم ٦١٤ تاريخ ١٩٧٧\١٠\١١.

(٢٣) من الاحصاءات المتوفرة لدينا، والتي تغطي أعداد الطلاب المسجّلين فى الجامعة اللبنانية من سنة ١٩٦١

على صعيد آخر، تظهر ارقام الجدول السابق تقاربًا واضحًا بين اعداد طلاب الفروع الاولى، من جهة، واعداد طلاب الفروع الثانية، من جهة اخرى، الامر الذي يشير، على الاقل من ناحية القدرة على الاستيعاب، الى توازن في الفعالية بين الفروع تدعمه حتمًا عناصر اخرى.

٣ - التفريع والفعالية

يربط الباحثون في علم التربية فعالية الانظمة التربوية والتعليمية بمؤشرات معينة، يستدلون اليها في اكثر من اتجاه، ويطرحون في صددها اكثر من سؤال.

ولأن الفعالية تعني اساسًا قدرة النظام التربوي والتعليمي على القيام بالدور الموكول اليه في اطار التنمية الوطنية الشاملة، ولأن الجامعة اللبنانية هي مؤسسة وطنية لا يمكن ان يقتصر نشاطها على منطقة دون اخرى، كانت الفروع، وكانت بنتيجتها الاسئلة التالية:

(١) - هل تؤمن فروع الجامعة اللبنانية الفرص التعليمية لاكبر عدد من الذين تتوافر فيهم شروط الانتساب الى الجامعة؟

(٢) - هل تؤمن الفروع تعليمًا جامعيًا بافضل مستوى مرغوب فيه؟

(٣) - هل تؤمن الفروع تعليمًا جامعيًا مرتبطًا بسوق العمل وبالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية؟

(٤) - هل تؤمن الفروع تعليمًا جامعيًا بحد ادنى من الكلفة المالية؟

مع استعدادانا للاجابة عن هذه الاسئلة بالموضوعية المطلوبة، ومع اقتناعنا بان المعطيات المتوافرة لدينا قد تكون متواضعة، نأمل في ان يجد البعض في التساؤلات السابقة حافزًا لمزيد من التقصي والتعمق والتحليل، فتكون لنا وللجامعة الوطنية الاستفادة المنشودة.

اولا: قدرة الفروع على الاستيعاب

تحكم قدرة الفروع على الاستيعاب عوامل مختلفة، يأتي في طليعتها قيام الفرع حيث الحاجة اليه وتامينه الاختصاصات المطلوبة. ولأن الجامعة اللبنانية لا تحتكر التعليم العالي في لبنان، فان استقطابها للطلاب يتأثر ايضًا بمدى انتشار الجامعات الاخرى وتنوع اختصاصاتها.

لذلك، نورد فيما يلي خريطة للتعليم العالي في لبنان، اعدها عام ١٩٨٧ باحثان تربويان، ونعتمدها هنا لفائدتها الاكيدة:

حتى العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤، ومن سنة ١٩٨٢ حتى العام الدراسي ١٩٨٧-١٩٨٨ (أعداده الأولية)، يتبين أن طلاب كلية الآداب والعلوم الانسانية يشكّلون مع طلاب كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية أكثر من نصف عدد طلاب الجامعة في مختلف كلياتها ومعاهدها. على سبيل المثال، كانت نسبتهم في بعض السنوات على النحو الآتي:

- عام ١٩٧٣\١٩٧٤: ٥٨،٦٪
- عام ١٩٧٩\١٩٨٠: ٦٤،٣٪
- عام ١٩٨٣\١٩٨٤: ٥٩،٤٪
- عام ١٩٨٦\١٩٨٧: ٥٩،٣٪
- وعام ١٩٨٧\١٩٨٨: ٦٣،٥٪

خريطة التعليم العالي في لبنان (٢٤)

إسم الجامعة	بيروت وضواحيها الفرع الأول	بيروت وضواحيها الفرع الثاني	جبيل وضواحيها	طرابلس	صيدا	زحلة	البقاعية	دير القمر	جزين	اللويزة	حريصا	الكسليك	جبيل
الجامعة اللبنانية	+	+		+	+	+	+	+					
الجامعة الأميركية	+	+											
الجامعة اليسوعية		+	+	+	+	+							
الجامعة العربية	+												
جامعة الروح القدس			+						+				
كلية بيروت الجامعية	+												+
الأكاديمية اللبنانية		+											
جامعة سيدة اللويزة										+			
المعهد الأنطوني العالي للطب والهندسة		+											
معهد هايكازيان		+											
معهد الحكمة العالي للحقوق		+											
كلية الشرق الأوسط		+											
معهد الدراسات الإسلامية	+												
مركز المقاصد للدراسات العليا					+								
معهد القديس بولس											+		
معهد القديس يوحنا الدمشقي (البلمند)												+	
معهد اللاهوت للشرق الأدنى		+											
كلية الطب لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية	+												

يتبين من هذه الخريطة ان الجامعة اللبنانية هي الاكثر انتشارًا، بحيث تتيح للشباب اللبناني، اينما وجد، فرص التعليم العالي، دون ان يكون مضطرًا، في سبيل ذلك، للانتقال من منطقة الى اخرى.

في هذا المجال، لاحظت دراسة تحليلية لطلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ان الطلاب ينتسبون في الغالب الى الفروع القريبة من مكان اقامة اهلهم(٢٥). بحيث تدرس «اغلبية ساحقة من الطلاب الذين يقيم اهلهم في الشمال في الفروع الثالثة...

(٢٤) نايف معلوف وخليل أبو رجيلي، الوضع التربوي في لبنان: واقع ومعاناة، كانون الاول ١٩٨٧، صفحة ٨١.

(٢٥) انيس أبي فرح، طلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤، دراسة احصائية تحليلية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٧، صفحة ٩٣.

ما ينطبق على محافظة الشمال ينطبق ايضًا على محافظتي البقاع والجنوب»(٢٦).

على كل حال، يتبين من احصاءات الجامعة اللبنانية ان نسبة طلاب الفروع الثالثة والرابعة والخامسة الى المجموع العام كانت بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٨ على الشكل الآتي:

- عام ١٩٨٣\١٩٨٤: ٣١٪
- عام ١٩٨٤\١٩٨٥: ٢٨،٤٪
- عام ١٩٨٥\١٩٨٦: ٣١،٧٪
- عام ١٩٨٦\١٩٨٧: ٣٦٪
- عام ١٩٨٧\١٩٨٨: ٤٣٪

يعود السبب الرئيسي في ارتفاع النسبة السابقة الى الزيادة التدريجية في عدد فروع المناطق، خصوصًا في منطقة الشمال، حيث يبلغ عدد الفروع ثمانية، تتساوى فيها العلوم التطبيقية والنظرية (انظر جدول رقم ٣ المعروض آنفًا).

والواضح ان اكتمال الفروع يفيد اكتمال الاختصاصات، مما يوفر للطلاب فرص انتقاء المناسب منها، كل وفقًا لطموحه ومؤهلاته.

في هذا الاطار، يؤكد البعض «ان الجامعة اللبنانية تحتوي على اكبر عدد من الاختصاصات... لانها تسعى منذ تأسيسها الى ترقية الشباب اللبناني علميًا وثقافيًا»(٢٧). يدعم هذا التأكيد جدول بتوزع الاختصاصات على الجامعات، نورد منه ما يلي(٢٨):

اسم الجامعة	عدد الكليات	عدد الاختصاصات
الجامعة اللبنانية	١٢	٦٤
جامعة بيروت العربية	٧	١٩
جامعة القديس يوسف	٢٢	٣٢
الجامعة الاميركية	٧	٢٣
جامعة الروح القدس	٧	١٨
كلية بيروت الجامعية	٧	٢٤
الاكاديمية اللبنانية	١	٣

بالنتيجة، وصلت نسبة طلاب الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٦\١٩٨٧ الى ٤٧،٣٪ من المجموع العام، اي ما يقارب نصف الطلاب الجامعيين في لبنان(٢٩).

---

(٢٦) انيس ابي فرح، المرجع السابق، صفحة ٩٥.
(٢٧) نايف معلوف وخليل ابو رجيلي، المرجع المذكور سابقًا، صفحة ٨٢.
(٢٨) للاطلاع على الجدول بكامله، يراجع نايف معلوف وخليل ابو رجيلي، المرجع السابق، صفحة ٨٣.
(٢٩) نايف معلوف وخليل ابو رجيلي، المرجع المذكور سابقًا، صفحة ٨٤.

ثانيًا: مستوى التعليم

عندما نبحث في مستوى التعليم في الفروع، لا بد من ايضاح ننطلق منه، هو ان المناهج والبرامج وانظمة الامتحانات لا تختلف في الكلية الواحدة بين فرع وآخر، انما تختلف بين كلية واخرى.

لكن الاختلاف الاساسي بين كليات الجامعة اللبنانية يكمن في ان باب الانتساب الى بعضها مفتوح دون عوائق، في حين يعتمد البعض الآخر مبدأ المباراة.

من اهم نتائج هذا الاختلاف ان التشدد في شروط الاختيار والانتساب يضمن من الاساس تأمين المستوى الذي ترغب فيه الكلية، اقله لأن العمل مع مجموعات محددة من الطلاب يعزز الفعالية ويحول دون هدر الطاقات.

ولأن الارقام ابلغ من الكلام احيانًا، نورد الجدول الآتي المتضمن توزيع طلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ حسب الكليات (بكل فروعها) والسنة المنهجية.

جدول رقم ٥
توزيع طلاب الجامعة اللبنانية لعام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ حسب الكليات والسنة المنهجية(٣٠)

السنة المنهجية الجامعة	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	غير محدد	مجموع
كلية الآداب	٧٤٥٢	١٨٤٩	٨٦٤	٧٩٦	٤٠٦	١٦٤	١٦	٩٤٠	١٢٤٨٧
كلية العلوم	٥٨٧١	٥٨٩	٢٣٩	١٢٩	١٢	٤	١	١٣٠٥	٨١٥٠
كلية الحقوق	٨٠٨٦	١١٤٢	٧٠٥	٥٠٠	٤٧٢	٢	٠	١١٥	١١٠٢٢
علوم اجتماعية	٢٠٤٧	٢٤٩	١٦٣	١٧٩	٢٣٧	٢٩	٢	١٢٠	٣٠٢٦
الفنون الجميلة	٢٦٢	١٧٠	١٣٤	٨٩	٨٥	١	٠	٤٣٤	١١٧٥
ادارة الاعمال	٤٨٧	٤٢٣	٣٩٠	٣٣٥	١٩	٠	٠	١٠٠	١٧٥٤
اعلام وتوثيق	٣٢٢	٢٤٢	٣٠٠	١٩٢	٠	٠	٠	٢	١٠٥٨
كلية الهندسة	٣٢٤	١٢١	٨٤	٨١	٥٤	٠	٠	٣٥	٦٦٩
كلية الزراعة	٥٨	٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٩١
كلية الصحة العامة	٥٦	٣٧	١٦	٠	٠	٠	٠	١٢	١٢١
كلية العلوم الطبية	٠	٣٤	٢٤	١٤	٠	٠	٠	٤	٧٦
المجموع العام	٢٤٩٦٥	٤٨٨٦	٢٩١٩	٢٣١٥	١٢٨٥	٢٠٠	١٩	٣٠٧٠	٣٩٦٥٩

ان من يتفحص الارقام السابقة، وبخاصة ارقام السنة الاولى، يمكنه دون عناء كبير تمييز الكليات المفتوحة عن الكليات التي تعتمد المباراة، لان كليّة ينتسب اليها الطلاب بالآلاف هي بالتأكيد كلية مفتوحة، والعكس صحيح.

(٣٠) عن دائرة الاحصاء في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية.

فتكون الكليات المفتوحة هي: كلية الآداب، كلية العلوم، كلية الحقوق، ومعهد العلوم الاجتماعية.

لكن التمعن في الارقام المقابلة لهذه الكليات يفيدنا ايضًا بأن ليس كل من ينتسب الى السنة الاولى يصل حتمًا الى سنة الاجازة، لا بل ان نسبة طلاب السنة الرابعة الى السنة الاولى تظهر كما يلي(٣١)

- في كلية الآداب: ١٠،٧٪
- في كلية الحقوق: ٦،٢٪
- في معهد العلوم الاجتماعية: ٨،٧٪

من هنا نعتبر انه اذا كانت ثمة مشكلة، فهي في السنوات الاولى من الكليات المفتوحة، التي تشهد تضخمًا واضحًا في الانتساب اليها، زادته تفاقمًا، في السنوات الاخيرة، الاستعاضة عن الامتحانات الرسمية باعطاء المرشحين لها افادات تمكنهم من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

لذلك، ومنعًا لهدر الطاقات، على صعيد الطلاب كما على صعيد ادارات الفروع وهيئاتها التعليمية، نرى انه اصبح لزامًا على الكليات المفتوحة، ان تعتمد «مبدأ الكفاءة» في قبول المنتسبين اليها: فلا تحدد، كما في كليات المباراة، عددًا اقصى للطلاب الذين يمكن قبول انتسابهم، انما تعلق هذا الانتساب على مدى تمتعهم بنسبة معينة من التهيئة والكفاءة. ولا نحسب اننا ننتقص هكذا من حقوق شبابنا، اقله لان مقياس الكفاءة تكرسه اكثر من شرعة(٣٢).

على صعيد آخر، ندرك تمامًا ان دور مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة الجامعة الوطنية، يتعدى عملية تلقين العلم الى عملية خلق مضامين جديدة له، لكن عملية الخلق هذه تستدعي القيام بابحاث متواصلة في العمق، قلما يقدر عليها شخص بمفرده وبوسائله الخاصة.

لذلك، ولأننا نؤمن بأن الجامعة اللبنانية غنية بالقدرات العلمية، لكنها قدرات مبعثرة(٣٣)، ولأن النشاط التعليمي، حتى الممتاز منه، يلزمه دومًا الاستناد الى نشاط علمي هادف، ومكثف، فاننا نطمح الى ان نرى للجامعة اللبنانية سياسة شاملة في مجال البحوث،

---

(٣١) نستثني هنا كلية العلوم، لانها لا تتبع نظام السنوات المنهجية، انما نظام الوحدات.

(٣٢) نقرأ في الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من الاعلان العالمي لحقوق الانسان: «لكل شخص الحق في التعلم، ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان، وان يكون التعليم الاولي الزاميًا، وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني، وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة».

(٣٣) يشهد على هذه الحقيقة رئيس الجامعة اللبنانية السابق، الذي اكد في احدى رسائله «ان في معهد العلوم الاجتماعية رغبة علمية صادقة للعمل بمركز الابحاث لا سيما بعد الحاجة الماسة للقيام بمثل هذه الابحاث في الوقت الحاضر. ودور المعهد من هذه الناحية هام جدًا لا سيما وان تنظيمه ينفرد بالنص على البحث العلمي ضمن مركز ابحاث. ان التأخر في تكوين مثل هذا المركز لم يمنع اساتذة المعهد من الانتاج. انما ابحاثهم على وفرتها واهميتها كانت بمعظمها فردية»، رسالة رئيس الجامعة اللبنانية، الدكتور جورج طعمة، الى اهل الجامعة، في مناسبة بدء السنة الجامعية ١٩٨٢ - ١٩٨٣، صفحة ٦.

بحيث لا يبقى الوضع مقتصرًا على عقود الابحاث الفردية، التي لا تلبي من الحاجات الا قليلها، وهي على كل حال غير دائمة.

مع علمنا بأن ما نصبو اليه يتطلب جهدًا كبيرًا وتذليل الكثير من الصعوبات المالية والمادية، ندعو بالحاح الى تحقيق ما يلي:

١ - انشاء وتعميم مراكز الابحاث التي ينص عليها قانون تنظيم الجامعة؛

٢ - دعم المكتبات التي ربما اساء اليها تعدد الفروع، اذ اصبح عددها يوازي عدد الكليات والفروع التابعة لها في مختلف المناطق؛

٣ - اصدار ودعم المجلات العلمية المتخصصة.

ثالثًا: ملاءمة التعليم لحاجات سوق العمل

ان طرح ملاءمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل وحاجاته ليس طرحًا جديدًا. بل يكاد يكون الموضوع الذي لا يغيب عن اي بحث تربوي، سواء تناول البحث مراحل التعليم ما قبل الجامعي او مرحلة التعليم الجامعي.

لذلك تعددت حوله آراء، وتنوعت بشأنه الاقتراحات، انما لتجمع على الدعوة الى اصلاح ما.

في هذا الاطار، يستوقفنا رأي لرئيس الجامعة اللبنانية السابق، يقول فيه «ان وظيفة الجامعة تكمن في التدريس والتأهيل، ولا تكمن في ايجاد حلول لأزمة الخريجين. فالتوجيه يتم على مستوى التعليم الثانوي... ويفترض ان يحصل التخطيط على هذا المستوى». ويضيف الدكتور جورج طعمة: «المشكلة بالنسبة الينا هي مشكلة تلقّ. فنحن نتلقى ما يعطينا اياه التعليم الثانوي... ولا تستطيع الجامعة، مهما تطورت فروعها التطبيقية، ان تغير من مجرى الامور اذا لم يتأهل التلاميذ منذ مرحلة التعليم الثانوي»(٣٤).

يقابل هذا الرأي موقف لرئيس المركز التربوي للبحوث والانماء، يعتبر فيه «ان حاجة المجتمع الى القوى العاملة ذات المستوى العالي هي من اهم ما ينبغي ان يلبيه التخطيط للتعليم العالي. واذا كانت هذه الحاجات ليست هي وحدها التي تحدد سياسة التعليم العالي، فلا شك في ان توفيرها شرط لازم، وان لم يكن كافيًا من شروط تلك السياسة»(٣٥). وعن مشكلة الخريجين، يقول الدكتور جورج المر: «ان معالجة مشكلة الخريجين على الصعيد الجامعي تأتي وكأنها معالجة للنتائج دون التطرق الى الاسباب الكامنة وراءها. وهذه الاسباب تعود بالدرجة الاولى الى بنية النظام التعليمي، بوجه عام، وطبيعة مرحلة التعليم الثانوي بوجه خاص»(٣٦).

---

(٣٤) «المتخرجون... للبطالة!»، عن النهار العربي والدولي، العدد ٢٤٠، ٦ - ١٢ كانون الاول ١٩٨١، صفحة ٦.

(٣٥) جورج المر، «القطاع الجامعي في لبنان من العشوائية الى التخطيط»، المرجع المذكور سابقًا، صفحة ١٥٨.

(٣٦) المرجع اعلاه، صفحة ١٥٩.

بالرغم من التباين الملحوظ بينهما، يلتقي الرأيان السابقان على نقطة رئيسية: اعتبار مرحلة التعليم الثانوي من اسباب المشكلة الاساسية(٣٧).

لكن، هل تعني المشكلة القطاع الرسمي والخاص على السواء؟

في هذا المجال، نقترح ان نستعرض معًا النتائج التالية لبحث صدر عام ١٩٨٠، تناول «العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات»(٣٨).

لاحظ الباحثون وجود فارق بين القطاعين الخاص والرسمي في مدى وطبيعة تقديماتهما تجاه سوق عمل الخدمات، وخلصوا الى ما يلي:

«ان التعليم الخاص هو الذي يلبي ما يحتاجه قطاع الخدمات من اختصاصيين عمالا مهرة كانوا (تعليم مهني) ام تكنوقراط (تعليم عالي).

«ثم ان هذا التعليم (الخاص) هو الذي يرافق نمو قطاع الخدمات زمنيًا وجغرافيًا (التمركز).

هذا «التوافق» يحصل بدون تقنين، اي بعلاقة مباشرة مع مؤسسات العمل.

«ان التعليم الرسمي يتوجه الى مجمل سوق العمل، دون اللحاق به مباشرة (اذ ينمو حيث يتراجع التعليم الخاص - في الاطراف) او بغض النظر عن الطلب المباشر، ويمكن ان نسمي هذا الاتجاه بالمأسسة (Institutionalisation) ثم ان التعليم الرسمي يقنن ويعقلن عمله بمناهج وشهادات محددة.

«ان مجموع هذه الميزات تجعل التعليم الرسمي معقلنًا ولكنه غير «متوافق» مع سوق العمل... وتجري الامور بين نوعي التعليم وعلاقتهما بسوق العمل وكأن التوافق ينفي العقلنة، والعقلنة تنفي التوافق»(٣٩).

انطلاقًا من هذا التشخيص الواضح، ومع الاخذ بالاعتبار انه يعود الى فترة لم تكن فيها الجامعة اللبنانية قد استكملت بعد كلياتها التطبيقية، وبقطع النظر عما يقدمه التعليم الخاص، نبدي الملاحظات التالية:

١ - من البديهي ان يتصف تعليم الجامعة الرسمية «بالعقلنة»، لانها تعتبر مسؤولة عن مناهج وشهادات محددة، يشير اليها صراحة الباحثون. لكن المهم ان العقلنة لا تنفي التطوير، بل تواكبه، وقد اثبتت الجامعة اللبنانية قدرتها على هذه المواكبة، وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٢ - ان التقيّد بمناهج اكاديمية محددة لا يتناقض مع القدرة على التوافق مع حاجات سوق

---

(٣٧) بالمعنى ذاته، محمد علي موسى، «التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية - لبنان»، ندوة حول التعليم العالي ومشاكل توظيف الخريجين في الدول العربية، الكويت، ١٤ - ١٩٨٩\١\١٨.

(٣٨) المركز التربوي للبحوث والانماء، العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات، الكتاب التربوي رقم ٤، بيروت ١٩٨٠.

(٣٩) المركز التربوي للبحوث والانماء، العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان: قطاع التجارة والخدمات. صفحة ٧٧.

العمل، انما يجب ايجاد الصيغة الملائمة لذلك. ولعل افضل ما نقدمه في هذا المجال هو تسليط الضوء على تجربة رائدة للجامعة اللبنانية، يجسدها معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية.

انشىء هذا المعهد عام ١٩٦٨(٤٠)، وبدأ العمل عام ١٩٧٠ وفقًا لنظام خاص وضع بالاتفاق بين ثلاث جهات هي:

- الجامعة اللبنانية
- المعهد الوطني للفنون والصنائع في باريس (Conservatoire National des Arts et Métiers - Paris).
- الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي على مختلف مستوياته (الصناعيون).

يتميز معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية عن باقي كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية بأنه لا يستقبل من الطلاب الا العاملين، فلا يشكل من يتخرج منه، حتى بشهادة هندسة، عبئًا على سوق العمل، انما يكون مصدر انتاجية جديدة للمؤسسة التي يعمل فيها، سواء كانت هذه المؤسسة تابعة للقطاع العام او للقطاع الخاص.

تتحدد اختصاصات المعهد على ضوء حاجات الصناعة، وكل تغيير او استحداث لاختصاصات جديدة يجب ان يأتي تلبية لهذه الحاجات(٤١). اما التعليم، فينقسم الى ثلاث حلقات، تؤدي على التوالي الى الشهادات التالية: دبلوم حلقة اولى، دبلوم دراسات عليا، وشهادة هندسة.

يبقى الاهم وهو ان الانتساب الى المعهد لا يقتصر على حملة البكالوريا، انما يتعداهم الى حملة الشهادات الفنية، الامر الذي يشجع حتمًا على الانتساب الى التعليم المهني والتقني، فلا تظل نسبة المنتسبين الى هذا التعليم ادنى بكثير مما يجب ان تكون عليه(٤٢).

يقيننا ان صيغة كهذه تستحق الدعم والتطوير، خاصة وانها تدعو الهيئات المهنية الى مشاركة مؤسسات التعليم في تحمل المسؤولية.

رابعًا: كلفة التعليم

ان ربط فعالية التعليم بكلفته امر بالغ الاهمية في علم الاقتصاد التربوي، خصه المعنيون بهذا الشأن بدراسات وابحاث عديدة(٤٣).

---

(٤٠) بموجب المرسوم رقم ١٠٤٣٤ تاريخ ٣ تموز ١٩٦٨.
(٤١) يؤمن المعهد حاليا تعليمًا تطبيقيًا في ثلاثة فروع هي: الالكتروتكنيك، الالكترونيك، والمعلوماتية.
(٤٢) عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧، كان التعليم العام يستقطب ٨٨،١٪ من التلامذة، والتعليم المهني والتقني ٣،٣٪، والتعليم الجامعي ٨،٦٪: نايف معلوف وخليل ابو رجيلي، المرجع المذكور سابقًا، صفحة ٤٧.
(٤٣) يراجع وديع ضاهر حداد، فعالية النظام التربوي، المركز التربوي للبحوث والانماء، الكتاب التربوي رقم ٩، والمراجع المذكورة فيه.

ليس لنا، ونحن لا نملك هذا الاختصاص، ان نبحث في عمق الموضوع، انما يمكننا ابداء ما يلي:

١ - ان مجانية التعليم المعمول بها في الجامعة اللبنانية لم تبلغ بعدها الحقيقي الا بعد ان استكملت الجامعة كلياتها التطبيقية ووسعت رقعة انتشارها الجغرافي، بحيث اصبحت الفرص المتساوية متاحة امام الجميع، في كل المناطق اللبنانية.

٢ - قد يتبين من انفاق الجامعة اللبنانية ان كلفة الطالب الواحد ربما توازي اليوم عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل عشر سنوات(٤٤). المهم ان مردود التعليم او فعاليته ليس في الكسب المادي، انما في اعداد الانسان اعدادًا صحيحًا. لذلك، فان اي تحسين في معدلات الكلفة لا يمكن ان يكون في تقليص فرص التعليم او في تخفيض نوعيته، انما في تحسين استخدام موارده، البشرية منها والمادية على السواء. ولان هذا الجانب من الموضوع يعني بالدرجة الاولى فروع المناطق، على اعتبار ان كلفة التعليم تتأثر بحجم الاستيعاب - وقد سبق ان بيّنا ان اكثر من نصف طلاب الجامعة اللبنانية ما زال يدرس في الفروع الاولى والثانية - فاننا نرى في فكرة «المدينة الجامعية» سبيلا الى الحد من تشتت الجهود والامكانيات: فتخّف الاعباء الناجمة عن توفير الاجهزة التعليمية والادارية الضرورية، وتنتظم عملية استخدام المرافق المادية (الابنية والمكتبات والتجهيزات) لتبلغ فعاليتها افضل مستوى ممكن.

على هذا الاساس، نخلص الى ضرورة دعم الجهود التي تبذلها الجامعة اللبنانية في انفتاحها على المناطق كافة، راجين ان يكون ما لامسناه من موضوع التفريع حافزًا الى مزيد من العطاء في سبيل تطوير هذا الانفتاح.

واذا كانت الحرب في لبنان نجحت في تدمير الكثير من عناصر التعليم، فانها لم تمنع الجامعة اللبنانية من ان تكون فعلا جامعة كل لبنان، تتجذّر في عمق كيان الوطن وتسهم بفعالية في ترقّي شبابه.

---

(٤٤) يعتقد ان هذه الكلفة كانت عام ١٩٨٧ بحدود العشرة الآف ليرة لبنانية، وقد كانت الفًا وتسعماية وثمانين ليرة لبنانية عام ١٩٨٠\١٩٧٩ واربعة الآف ليرة لبنانية عام ١٩٨٣\١٩٨٢: نايف معلوف وخليل ابو رجيلي، المرجع المذكور سابقًا، صفحة ١٣٠ و١٣١.

شركة مزارع "الهوا" للدواجن

HAWA CHICKEN

نظام متكامل يؤمن لمربي الدواجن :

- ★ المعدات لتربية الدواجن
- ★ ادوية ومزيدات علفية
- ★ صيصان « هبرد » خالية من الامراض
- ★ اعلاف ومواد أولية

... ونتعهد تصريف انتاج الزبائن من فراريج وبيض كما واننا نؤمن للمستهلك الكريم احسن واجود فروج ماركت هوا تشكن (HAWA CHICKEN)

في المحلات التالية

الصفرا - المركز الرئيسي ت: ٩١٥٩٢٢

انطلياس سوبر ماركت الهوا ت: ٤١١٤٥٨

برج حمود هوا تشيكن (زنكو سابقًا) ت: ٢٦٨٢١٢

KHAWAM UNITED CO.
شركة خوّام المتحدة

DELIUS
TEXTILES SINCE 1722

AIR Schülterpolster

Opti
OPTI-KITO BV

Vieseline

صناعة وطبع كرتون البنطالون الجاهز
بجميع انواعه
صناعة الآلبسه
صناعة تثقيب الفليزلين بجميع القياسات
بيع كافة لوازم معامل الخياطة
من بطائن وحشوات للاصقة

وكلاء وموزعون حصريون

المكتب: الدورة ـ بناية غرين لاند
هاتف: ٤٨٢٠٧٨ ـ ٤٩١٣٣٠ ـ ٢٦٤٨٤٣

المعمل: نهر الموت ـ الوادي الصناعي
هاتف: ٤٨٢٥٧٨ ـ ٨٩٩٢٨٦
تلكس: ٤٣١١٣ لبنان ـ ص.ب.: ٩٠٥٨٠

المسرح اللبناني

تجارة حفلات أم التزام بقضية؟

موريس معلوف*

اسئلة عديدة يجوز طرحها حول المسرح اللبناني، خاصة في هذه الايام، حيث وصل فيها المسرح اللبناني الى صمت تام.

منذ ما قبل الحرب، وخلالها، واليوم. اين المسرح اللبناني؟ وما هو دوره، سلبًا ام ايجابًا، في كل ما يجري؟

من غريب الصدف ان تكون مسرحية شوشو: «آخ يا بلدنا» منعطفًا مهمًا. ان بدأت بعدها شرارات الحرب. وبعد سنوات من العمل المسرحي المتواصل، صرخ شوشو صرخته الاخيرة: «آخ يا بلدنا»، وتركنا الى العالم الآخر، بحثًا عن ماذا؟

حول «آخ يا بلدنا»، كتب يومها الكاتب والشاعر والناقد المسرحي عصام محفوظ في صحيفة النهار يقول:

«حدث مفاجأة في مسرح شوشو. تحول المسرح في «آخ يا بلدنا» من النكتة وحسب الى النكتة المستغلة لدعم موقف جدي في المسألة الاجتماعية. ولم يكن هذا ليكون لولا رغبة

---

* ماجستير في الفنون الجميلة
أستاذ في معهد الفنون، الجامعة اللبنانية ـ الفرع الثاني.

شوشو وارادة روجيه عساف، المخرج الذي اسس «محترف بيروت» للمسرح على شعار:

«الفن في خدمة القضية الاجتماعية».

«آخ يا بلدنا»، مقتبسة عن مسرحية برشت. اوبرا القروش الاربعة L'opera de quat'sous. تحكي عن صراع بين رئيس عصابة اللصوص ورئيس جماعة الشحادين بعد ان يخطف الاول ابنة الثاني. وعبر هذا الصراع تتكشف العلاقات المجتمعية. فاذا اللصوص والحكام متساوون في الجوهر، واذا الشحادون والبغايا هم ثمرة هذا التواطؤ في مجتمع استغلالي كالذي نعيش فيه. مجتمع ينطبق فيه المثل: «الناس مع الواقف وكل واحد مع مصلحته بصرف النظر عن توافق هذه المصلحة الفردية مع مصلحة الشعب».

المسرح صاحب رسالة اخلاقية اجتماعية انسانية الى كونه سلاحًا سياسيًا متفجرًا، يتبنى الحركات الثورية.

أهو صوت فيروز القاطع كالسيف، وعطر الليل الذي ينشر العدل والحب؟ ويجلب الناس تحت راية الامير الكبير؟

أو هو الفكرة التي لا تقدر بنادق الظلم ان تدمرها؟ انها الثورة الجديدة المنبثقة من الرماد. فيروز ناطورة المفاتيح التي تقف صامدة في وجه الملك المستبد. وبعد ان يرحل الاهالي كلهم ترفض ان تنزاح. وتبقى تعاند الظلم وتكافح في البلد الذي اصبح منفى. وتناضل حتى تحرر جميع المساجين وتطلقهم الى الشمس والضوء يصرخون: يا حرية!

مسرحية تلو المسرحية. وصرخات اطلقها المسرح اللبناني في مسرحياته الجدية، وسخريات وانتقادات اثارها في مسرحياته الهزلية. اين انتهت كلها اليوم؟

المسرح ما قبل الحرب

نعود الى حقبة الستينات، مع تقديرنا للاعمال والنشاطات المسرحية التي قدمت قبلها، ولكل الذين اشرفوا عليها وعملوا فيها. واذ نعتبر فترة الستينات مرحلة قيمة وجديرة بالاهتمام، فلانها شهدت انبثاق الفرق المسرحية التي هي اساس العمل المسرحي الخلاق، كون هذا الاخير يرتكز على العمل الجماعي وليس على عبثية فرد ايًا تكن مواهبه وقدراته.

عرفت فترة الستينات وبداية السبعينات، حركة مسرحية مزدهرة متعددة الاتجاهات في معالجتها، مؤثرة فاعلة في تحريك الجمهور وتوعيته على امور عديدة. وما ساعد في ذلك، طبعًا هو الازدهار الاقتصادي والاسترخاء الاجتماعي وحرية الفكر والمعتقد، خصوصًا عند الفنانين المسرحيين. مما دفع الى الغوص في اعماق الثقافات المحلية والاقليمية والعالمية، والبحث عن جذور الحركات الثورية والتغييرات العقائدية والاجتماعية التي حصلت في تلك الفترة.

فاذا القينا نظرة على المسرح اللبناني، نرى انه بالاضافة الى مسرح الرحبانيين، وهو

اشهر من ان يعرف او يحكى عنه، وبعض النشاطات المقتصرة على المناسبات الاجتماعية، انطلقت بصورة جدية فعالة فرقة «المسرح الحديث» بإدارة منير ابو دبس، وتحديدًا في العام ١٩٥٩. هذه الفرقة كان لها الفضل الكبير في خلق مناخ فكري، فني على يد مجموعة من المثقفين والموهوبين المخلصين للفن المسرحي. امضوا فترات في التأمل وفي تبادل الافكار والخبرات وفي الاعداد والتدريب تمهيدًا للاطلال على الجمهور اللبناني برؤيا مسرحية متطورة لا تقل اهمية عن مستوى الاعمال المسرحية التي كانت تعرض في لبنان من قبل الفرق الاجنبية الشهيرة، ان في صالات مسرح كازينو لبنان او في مهرجانات بعلبك الدولية.

هكذا، تهيأت لفرقة «المسرح الحديث» المناخات الفكرية والثقافية والفنية، بالاضافة الى الدعم المعنوي والمادي المتأتي عن تبني لجنة مهرجانات بعلبك الدولية لتلك الفرقة. وبدأت الرحلة الطويلة لاجتياز الامتحان الصعب. ماذا تقدم للجمهور اللبناني من اعمال مسرحية؟

قبل النهوض في اعمال الفرقة، لا بد من الكلام عن «حلقة المسرح اللبناني».

فبعد حوالي السنة او اكثر بقليل من انشاء فرقة المسرح الحديث، انفصل عنها بعض من عناصرها واسسوا «حلقة المسرح اللبناني» بادارة انطوان ملتقى. وكان ذلك العام ١٩٦١. اما سبب الانفصال فيحدده ملتقى بقوله:

«لان رؤيانا الفنية مختلفة الواحد عن الآخر. انا اهتم بالانسان اكثر من منير. بالنسبة لي، الممثل غاية ووسيلة. اما بالنسبة له، فالممثل وسيلة وكل الممثلين يتحركون للتعبير عن فكرته هو».

كانت الفرقتان تعملان في الاتجاه نفسه وللاهداف ذاتها، انما بطرق مختلفة. ولاثبات وجود كل منهما على صعيد الثقافة والفن، ركزت كل فرقة، في البداية، اعمالها على المسرح الكلاسيكي العالمي. فكنا نرى عند المسرح الحديث مسرحيات من المسرح اليوناني: «انتيغون»، «اوديب ملكًا»... الخ. بينما بدأت حلقة المسرح اللبناني اعمالها بمسرحية «ماكبث» لشكسبير تبعتها مسرحية «جريمة وعقاب» لدوستويفسكي. وهكذا، صارت كل فرقة تقدم عملا في السنة، واحيانًا، ولظروف استثنائية، عملين. من بيروت الى راشانا الى بعلبك والى جولات في المدن والقرى اللبنانية. ان انه في تلك الفترة، لم تكن صالات المسرح قد وجدت بعد. اذا ما استثنينا مسرح كازينو لبنان، الذي كان مخصصًا لعروض الفرق الاجنبية، ومسرح الوست هول في الجامعة الاميركية، وهو كان يستعمل للاحتفالات وللنشاطات الثقافية والفكرية ضمن الاطار الاكاديمي للجامعة. احيانًا، كانت تشترك احدى الفرق في مهرجانات مسرحية خارج لبنان، كما حصل عندما اشتركت فرقة المسرح الحديث العام ١٩٦٠ في فولوبيليس في مراكش. وبعدها، حلقة المسرح اللبناني في مهرجانات نانسي في فرنسا، العام ١٩٦٤.

ومن غرائب الامور، انه في مرات عديدة، قدمت المسرحية ذاتها من قبل الفرقتين، وكأنما كان هناك نوعًا من المنافسة بينهما لاظهار البراعة ولاستقطاب العدد الاكبر من الجمهور (كي لا نقول لعرض العضلات) الى فرقة على حساب الاخرى، وطبعًا، بوسائل واساليب مختلفة.

وهكذا، من المسرح الكلاسيكي الدرامي الى المسرح الحديث الواقعي الى الطليعي والطقوسي، واخيرًا، الى العبثي، كان مسرحيونا يجهدون لنشر الفن المسرحي ولاستقطاب جمهور واسع، الى ان انعكست الصورة واستقرت كل فرقة، في اواسط السبعينات، في صالة صغيرة جهزت خصيصًا لاعمالها الاختبارية والتجريبية. فكانت لفرقة المسرح الحديث صالتها في بيت قديم في شارع كليمنصو في رأس بيروت. ولحلقة المسرح اللبناني صالتها في بيت قديم ايضًا في منطقة زقاق البلاط. بينما امتلأت صالات عديدة، تحولت من دور للسينما الى صالات مسرح، باعمال مسرحيين استقلوا عن الفرقتين او جاءوا من خارجهما، وسنتكلم عنهم لاحقًا.

من دراسة لنشاطات الفرقتين واطلاع على اعمالهما المسرحية، نستنتج ما يلي:

أولاً: على صعيد النصّ المسرحي.

اعتمدت كل فرقة في بداية اعمالها، كما ذكرنا، على المسرح الكلاسيكي العالمي. فقام اعضاؤها واصدقاؤهم، ممن عندهم ملكة اللغة العربية، الفصحى، والخبرة في الكتابة، بترجمة هذه النصوص واقتباسها، وذلك لعدة اسباب اهمها:

- عدم توفر نصوص مسرحية لبنانية لها مقومات المسرحية بعيدًا عن الاسلوب الاذاعي او الصحافي.

- كون هذه المسرحيات معروفة، وتعرض باستمرار في العواصم العالمية. وتدرس كمادة ادبية في المدارس والجامعات لاجيال طالعة من الجمهور تواقة الى المعرفة والاطلاع وواعية لقضايا المجتمع ومشاكله.

- ميل المخرج (وكان الاخراج مقصورًا دائمًا على مدير الفرقة، وهذا خطأ كبير) الى نصوص تعبر عن تطلعاته واحساساته ويريد معالجتها على صعيد المجتمع ككل.

الى ان دخل ابو دبس في اعماله الاخيرة، بالاضافة الى الاخراج، مؤلفًا وواضعًا لنصوص احتفالية، متأثرًا بغروتوفسكي (المخرج البولوني ومؤسس المسرح الاختباري في راكلو وقد اشتهر عالميًا في اسلوبه: نحو مسرح فقير). ينطلق الممثل منها للكشف عن اناه العميقة في اطار طقسي واسطوري. لان مدرسته كانت تعتمد على اساليب تعبيرية في الصوت والحركة. يأتي النص جزءًا منها وليس اهمها. فلم يسلم نصه من انشائية تراكمية ابعدته عن المنحى الدرامي الداخلي المطلوب.

من النصوص التي وضعها ابو دبس: الطوفان، جبران الشاهد، ويسوع. لقد تشجع في تلك الفترة بعض الشعراء والأدباء، على خوض محاولة التأليف المسرحي، بعد ان عاشوا مراحل اعداد العمل وتحضيره مع كل من الفرقتين. هنا، كان الفضل كبيرًا لهذه الفرق في فتح المجال لخلق مؤلفين مسرحيين اهمهم: عصام محفوظ، انطوان معلوف، ادوار امين البستاني... وغيرهم.

عصام محفوظ

كان اكثرهم عطاء وتفهمًا لعملية التأليف، خاصة وانه سجل نقلة نوعية على صعيد اللغة المسرحية، واعتبر رائدًا من رواد الكتابة المسرحية الحديثة في لبنان والعالم العربي. «اذ كرّس في المسرح اللبناني وللمرة الاولى وباحساس مسرحي صحيح وصادق اللغة اليومية، لغة الحياة»، كما قال عنه كميل سعاده، وذلك من خلال مسرحيته «الزنزلخت» التي قدمت العام ١٩٦٨ على مسرح بيروت، عين المريسة ومن اخراج برج فازليان. كتب بعدها محفوظ عدة مسرحيات اهمها: «القتل»، «الديكتاتور». هذه الاخيرة قدمت العام ١٩٦٩ ايضًا على مسرح بيروت، مع انطوان كرباج في دور الديكتاتور وميشال نبعة في دور سعدون. وفي العام ١٩٧٠، كتب مسرحيته: «كارت بلانش»، وقدمت على مسرح الفينيسيا مع فرقة «محترف بيروت» من اخراج روجيه عساف ونضال الاشقر. تبعتها مسرحية: لماذا رفض سرحان سرحان... العام ١٩٧١، ومسرحية اذار العام ١٩٧٢.

ونترك عصام محفوظ يقول في بيانه المسرحي:

«حتى نجعل منه، اي المسرح، الغاية التي نرجوها، يجب ان نجعله عنيفًا، مثيرًا مهيجًا متأثرًا، مؤثرًا، نافذًا كالسهم. يجب ان نعريه من كل ثيابه القديمة. ليكن وسخًا، ليكن فظًا، ليكن لا أخلاقيًا. شرط أن يحافظ على تأثيره وتحركه الدائب في قلب العالم. ان يتحيز لموقف. ان يبدأ هذا الموقف. اي موقف انطلاقًا من الواقع. مستخدمًا اولى عناصر هذا الواقع: لغته، اللغة المحكية، لغة الشارع والبيت».

انطوان معلوف

حل في قلب كل من الفرقتين المسرحيتين المذكورتين سابقًا، فكان الى جانب الممثلين في تدريباتهم والى جانب المخرجين في اعدادهم للنصوص وتحضيرهم للاخراج. وهكذا، دخلت مسرحيته «الازميل» في انتاج للفرقتين. قدمتها فرقة المسرح الحديث في مسرح وست هول في الجامعة الاميركية في بيروت. وقدمتها فرقة حلقة المسرح اللبناني في راشانا وفي مهرجانات نانسي الجامعية في فرنسا. وكانت خبرة المؤلف معلوف تتطور مع تطور اعمال الفرق المسرحية، الى ان توجت مؤلفاته بمسرحية «جاد» التي نال عليها جائزة الاونسكو للمؤلفين العرب العام ١٩٦٧. وقدمت المسرحية اكثر من مرة في لبنان، كان آخرها على مسرح مارون النقاش منذ عامين تقريبًا، وعلى يد نخبة من المسرحيين الشباب خريجي معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية.

اما اللغة المسرحية عند انطوان معلوف فهي عادية صريحة مباشرة تحمل في طياتها دعوة للمشاركة بين الممثل والجمهور.

بعيدًا عن مؤلفينا المذكورين، كانت محاولات اخرى بدأت تتجه اكثر فاكثر نحو الاستهلاك وبناء للعرض والطلب. مما حدا باكثر مسرحيينا، وخاصة المخرجين منهم، الى اقتباس

نصوص او اعادة كتابة وتركيب نصوص مسرحية برؤيا اخراجية معينة. نذكر منهم شكيب خوري، يعقوب الشدراوي، ريمون جبارة، جلال خوري، جوزف بو نصار، كميل سلامه، ناجي معلوف، ميشال جبر... وغيرهم.

هذه النخبة خلقت منذ اوائل السبعينات وحتى تاريخه احتكارًا لعمليات التأليف والاخراج، واحيانًا التمثيل، من قبل شخص واحد عادة ما يكون هو المخرج. فأين مؤلفينا في المسرح؟ وماذا ينقص ادباءنا ومفكرينا لكي ينطلقوا في الكتابة المسرحية على غرار ما يحصل في الكتابة الادبية والشعرية التي تعد سنويًا مئات من المؤلفات؟

ثانيًا: على صعيد التمثيل

ساهم اطار العمل في جمع عناصر الفرقة ساعات عديدة يوميًا، كانوا يقضونها في التمارين والتدريب وفي المطالعة والاستفادة من خبرات الاصدقاء، وبخاصة الذين كانت لهم تجارب او عندهم اختصاص في حقل من حقول الفن المسرحي او الفنون المرتبطة به. وهكذا بالممارسة والتعاون، توصل الممثلون الى نوعية جيدة في الاداء. وقد ساعد كثيرًا طموحهم الى ترقي درجات الفن التمثيلي سعيًا لمضاهاة الفنانين العالميين المشهورين. ولم لا؟

ان هذه الفترة والطريقة التي عاش فيها اعضاء الفرقة كمجموعة متجانسة متعاونة تكمل عناصرها بعضها بعضًا، تذكرني بمسرح «الفيوكولومبيه» «Le Vieux Colombier» في فرنسا، بادارة الفنان المسرحي «جاك كوبو»، «Jacques Copeau»، في الربع الاول من القرن العشرين. اذ بعد ان عملت هذه الفرقة على تقديم اعمال مسرحية في باريس، اكتشفت انها بحاجة الى المزيد من التدريبات والى اعادة النشاط الى الممثلين. فتركت المدينة وذهبت الفرقة بكاملها الى الريف، الى الطبيعة، حيث مكث اعضاؤها مدة من الزمن يقومون بالتدريبات في الطبيعة على التركيز والاسترخاء والتواصل. ويتعلمون من الطبيعة الكثير من منهجيات الخلق والابداع. فصقلوا مواهبهم وعادوا. وكانت لهم بعدها شهرتهم الواسعة. اذ بقيت الفرقة الفيوكولومبيه حوالي نصف قرن تعطي رسلا للفن المسرحي، كانوا من اشهر فناني فرنسا في النصف الاول من القرن العشرين حتى النصف الثاني منه.

وفي لبنان، نرى ان العدد الكبير من اعضاء فرقتي المسرح الحديث وحلقة المسرح اللبناني كان ولا يزال فاعلا في الحركة المسرحية في لبنان منذ الستينات حتى اليوم. واكثرهم ساهم ولا يزال في اعداد الاجيال الجديدة التي نرى معظمها اليوم تشق طريق الفن المسرحي بقوة وجدارة، وخصوصًا بصبر كبير وبثبات رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها. نذكر منهم: انطوان ولطيفة ملتقى، ريمون جبارة، انطوان كرباج، رضى خوري، موريس معلوف، جوزف بو نصار ورفعت طربيه...

ثالثًا: على صعيد الجمهور اللبناني.

نعود الى البحث في هذا الجزء لاحقًا، وبعد ان نلقي نظرة على المسرحيين الذين عملوا وما

زالوا خارج الفرق التي سبق ذكرها.

فالى جانب المسرح الحديث وحلقة المسرح اللبناني، شق فنانون مسرحيون آخرون طريقهم باستقلالية. وكانوا يتولون بانفسهم امور الانتاج عندما كانت التكاليف ممكنة، وكان باستطاعة اي فنان قدير ان يغطيها من ماله الخاص، مما اعطاه حرية القرار في انتقاء الاعمال وتنفيذها بالطريقة التي يقتنع بها دون تنازلات وشروط يفرضها عليه المنتج او صاحب الصالة.

من الفنانين البارزين، الذين لهم الفضل الكبير في مسيرة الفن المسرحي:

شكيب خوري

برع كممثل في المسرح والسينما والتلفزيون. ثم اطل مخرجًا في العام ١٩٦٥ لمسرحية «روميلوس الكبير» لدورغات، التي قدمت على مسرح الوست هول في الجامعة الاميركية.

كان يقتبس مسرحيات لكتاب عالميين او، كما يقول هو، يعيد كتابتها بأسلوب خاص يخدم رؤياه الاخراجية. اذ يعتبر شكيب خوري ان كل عمل يقتبسه يجب ان ينتهي وكأنه طالع من ذاته ومن احساساته. لهذا هو لا يتأثر بالكتاب اطلاقًا بل بالموضوع الانساني ذاته.

في هذا المنحى، وضع نص مسرحية «كباريه» التي قدمت العام ١٩٧٢ على خشبة مسرح بعلبك - القنطاري. وهي تمثل قضية انسحاق الانسان ما بين المدينة والموت. يتناول فيها موضوعًا مصيريًا يرمز الى آلية الحياة وتجردها من العواطف. وعبودية الانسان للعمل والوظيفة والانتاج. مما أفقد الانسان القدرة على الاستمتاع الى حد اصبحت معه لحظات الراحة ضجرًا قاتلا.

تلتها مسرحية «الفخ او القداس الاسود»، العام ١٩٧٥، وهي تعرض مشكلة ارتباك الانسان وجهله لمصيره ومحاولة الهرب من الموت لانه يعيش في مجتمع غير قادر وغير فاعل. وفيها ايضًا تلميح الى انتفاء العدالة في المجتمع مما يهدد بالضياع، ويبعث النقمة على الطبقة التي تتستر وراء حجب النسب والثروة. في هذا الموقف، تنبثق ضرورة التغيير والخروج من القيود والروابط من اجل الحياة الكريمة واتخاذ الانسان مواقفه بنفسه، دون اجباره عليها من قبل متولي السلطات السياسية والروحية والاقتصادية.

يعقوب الشدراوي

في اول عمل قدمه بعد عودته من التخصص في المسرح في الاتحاد السوفياتي، اخذ مجموعة قصائد لعدد من الشعراء (انسي الحاج - ادونيس - سعيد عقل...) تتناول كل منها موضوعًا معينًا (الاقنعة - الجغرافيا - الورد - الجنس - الخ). ومن خلال هذه القصائد، تناول الانسان العربي، وقدم عمله تحت عنوان: «أعرب ما يلي»، العام ١٩٧٠، على خشبة مسرح بعلبك.

كان التجديد يشمل مختلف نواحي هذه المسرحية، أكان في النص، ام المعالجة او الديكور.

واحدثت المسرحية ضجة على صعيد المسرح والنقد. ان حركت نواح كانت راقدة عند فنانينا. وتجاوب معها الجمهور تجاوبًا كاملا. ثم تلتها عدة اعمال اهمها: «سمكة السلور» لادوار امين البستاني - «المهرج» لمحمد الماغوط - «الامير الاحمر» لمارون عبود - «موسم الهجرة الى الشمال» عن قصة الطيب صالح - «المارسلياز العربي» لمحمد الماغوط ايضًا. وقد اتت هذه الاخيرة صرخة الم لانسان اضاع اسمه وطفولته واضاع حلمه.

تروي «المارسلياز العربي» قصة انسان انهى دراسته الجامعية في العلوم الحديثة في الغرب. يعود الى بلاده باحلام مثالية وبريئة في سبيل القضاء على التخلف والاستعمار. ثم يكتشف هذا الشاب تدريجيًا فساد الواقع في المؤسسات العامة والخاصة، السياسية والاجتماعية والانسانية. وتتوالى مشاهد المسرحية الى ان تشهد تدريجيًا انهيار هذا الشاب اخيرًا على رصيف الوطن مع نفايات المدينة.

تنوعت الاعمال التي اخرجها الشدراوي. وهو المخرج الديناميكي الذي لا يتعب، ولا يرتاح الا وهو يعمل في المسرح. فمن مسرحية «جبران والقاعدة» الى «الطرطور» الى «نزهة ريفية» وغيرها. في «جبران والقاعدة»، عالج الشدراوي التوجهات السياسية والدينية والاجتماعية عند جبران والمرتبطة بهيمنة الدين والاقطاع. اما «الطرطور»، التي قدمت عام ١٩٨٢ ونالت نجاحًا كبيرًا، فقد قال عنها الشاعر والناقد بول شاوول*:

«واخيرًا، شاهدنا عملا مسرحيًا. شاهدنا مسرحية بعدما كنا نيأس من الاعمال الاذاعية والاسكتشية والوصلات الكلامية التي سميت خطأ مسرحيات. وهذه المرة، كان يعقوب الشدراوي كاسرًا ذلك الجمود وتلك الرتابات والسخافات والتفاهات التي تسود الموسم المسرحي اللبناني. فبينما نجد ان المسرحيين تحولوا الى قوالين يأتي الشدراوي ليعيد للمسرح اللبناني اصالته وتمايزه بـ «طرطور» (لبننة عن «فرافير» يوسف ادريس). ويقدم الكوميديا الوحيدة (كعمل مسرحي) وسط تسميات كثيرة مغلوطة تقدم تحت هذا الاسم. و «الطرطور»، كوميديا شعبية بامتياز. كوميديا تعيد النفس الحيوي لهذا النوع من الاعمال المسرحية. كوميديا تتجاوز الجمود القائم بين الخشبة والجمهور لتعلن مشاركة بينهما، احسسناها وشاركنا فيها، كما شارك غيرنا من الجمهور. وعلى مدى ساعتين، احس الجمهور (المشارك) وكأنه على الخشبة يتحرك، ويقول هواجسه وكوابيسه واحلامه في لغة ساخرة تهكمية مضحكة وخفيفة الظل وقاسية. كما لو انه كاتبها وقائلها ومؤديها».

والمسرحية في موضوعها تبحث عن نظام سياسي مثالي حيث فيها الشخصيتان الرئيسيتان: الفرفور والسيد يبحثان عن امكانيات اخرى، عن نظام آخر. وعندما يصبح فرفور سيدًا، يأخذ السيد سلطته على علاتها وكما هي. بمعنى ان كل النظم السياسية تبقي السيد سيدًا والفرفور فرفورًا. وتبدو بذلك اي ثورة على الوضع الانساني ثورة بلا طائل.

وفي «نزهة ريفية» التي قدمت على مسرح البيكاديللي، عالج الشدراوي مراحل متعاقبة من

* الفقرات المذكورة على لسان بول شاوول مأخوذة من كتابه: المسرح العربي الحديث (١٩٧٦ - ١٩٨٩)

تاريخنا. تبرز فيها معارك التحديد مع الانتداب والاستعمار، والانتفاضات والثورات العربية وحروب الاخرين على ارضنا.

ريمون جباره

بعد تنقله ممثلا بين فرقة المسرح الحديث وحلقة المسرح اللبناني حيث اجاد وبامتياز تمثيل ادوار رئيسية اهمها: راسكولنيكوفا في «جريمة وعقاب» لدوستويفسكي، وغلوستر في «ريتشارد الثالث» لشكسبير، وسعدون في «الزنزلخت» لعصام محفوظ، وديب في «لعبة الختيار» مقتبسة عن «فولبوني» لبن جانسون وغيرها، انتقل جبارة الى التأليف والاخراج. وبرزت اعماله بنجاح كنوعية مميزة في المسرح اللبناني ذات مستوى ثقافي وفني رفيع. مع انها لم تطاول الجمهور الكبير الذي تعود على المسرحيات الخفيفة الظل من الكوميديات الشعبية. بل نالت حصتها من النجاح في المهرجانات المسرحية خارج لبنان. مسرحيته الاولى «لتمت دسدمونا»، المعروضة عام ١٩٧٠، اشتركت في مهرجانات دمشق، واعتبرت نقطة تحول جديدة في المسرح اللبناني لما حملته من تجديد في الاسلوب والمضمون.

«تحت رعاية زكور» اشتركت في مهرجانات شيراز في ايران. ثم «ذكر النحل» التي قدمت عام ١٩٨٢ على مسرح كازينو لبنان، والتي تبحث شخصياتها عن حقيقتها الاخرى، او بالاحرى، تحلم وتتوهم حقيقتها الاخرى. التقت وقررت في مكان غير حقيقي ان تفجر هواجسها ومكبوتاتها في لحظات من تاريخها العادي الرتيب المتراكم. لكن، اي حقيقة تنتصر؟ وفي اي مكان؟ وفي اية كلمات؟

يتابع جباره مسيرته مركزًا على خط المسرح العبثي الذي اختاره، ولو انه احيانًا مزج معه المسرح الطقوسي في «محاكمة يسوع» و «شربل» سعيًا وراء الاحتفالية، الى ان يصل الى قمة عطائه في مسرحية «صانع الاحلام» عام ١٩٨٥، التي اشتركت في مهرجانات بغداد في العراق وفي مهرجانات قرطاجة في تونس حيث نالت الجائزة الاولى للابداع المسرحي.

«صانع الاحلام»، مقتبسة عن المسرحية الغنائية «رجل المانشا» (وهي مأخوذة عن دون كيشوت لسرفانتس)، اتت حسب نص جباره صرخة في وجه الموت والدمار واليأس لتعبر عن الوضع في لبنان، حيث آلة الموت تقتل الفنان والانسان رغم محاولة الدفاع عن الوطن ضد الذين يعتدون عليه ويمزقونه. وسنعود اليها لاحقًا، في بحثنا، لنتكلم على ظروف عرضها في لبنان.

روجيه عسّاف، ومحترف بيروت للمسرح

اسس المحترف عام ١٩٦٨ مع الفنانة نضال الاشقر، وقد نجح عساف اكثر من غيره في استقطاب جمهور كبير لمسرحه. ربما لان التزامه بخط المسرح السياسي واسلوبه الاخراجي كانا اقرب عنده الى الجمهور اللبناني منهما عند غيره من المخرجين.

وعساف، مثل اكثر المسرحيين اللبنانيين، ظهر ممثلا في اعمال عديدة باللغتين العربية

والفرنسية، الى ان اسس محترف بيروت للمسرح. لقد اصبح، هو ونضال الاشقر، الثنائي الاكثر شعبية في المسرح اللبناني. وقدم منذ عام ١٩٦٨ عدة مسرحيات اهمها: «المفتش» - «مجدلون»، وقد اثارت هذه المسرحية ضجة كبيرة حولها ومنع تقديمها على مسرح بيروت عين المريسة، لاسباب سياسية، فانتقل بها عساف لعرضها في شارع الحمراء، وفي وسط الشارع. وهاجت الدنيا وكان ما كان.

«اضراب الحراميي» - «اذار» وغيرها من المسرحيات، تعالج الفساد والاستغلال والاستبداد. ثم اشتدت الحرب وانفصل الثنائي عساف - الاشقر ليكمل عساف المسيرة مع تحولات جديدة ادت الى انشاء «مسرح الحكواتي»، حيث ركز علىالعمل الجماعي وقدم في العام ١٩٧٩ مسرحية «من حكايات سنة ١٩٣٦»، من اعداد جماعي اشتركت في مهرجانات دمشق للمسرح، حيث اعتبرت الاهم في كل العروض التي قدمت والتي اجمع على جودتها النقاد العرب والصحافيون والجمهور. وهذا الاخير صفق لها وقوفًا لاكثر من عشر دقائق واعتلى بعضه الخشبة كأن الحدود بينه وبين الخشبة قد زالت واحس انه جزء من هذا العمل.

تطرق المحترف في هذا العمل الى اضخم واعنف الانتفاضات الشعبية المسلحة ضد سياسة الانتداب والاستعمار. والمسرحية مبنية على قصة واقعية جرت في جنوب لبنان وفي بنت جبيل، العام ١٩٣٦، عندما هاجمت الجماهير سراي بنت جبيل للافراج عن زعمائها الوطنيين الذين اعتقلتهم سلطات الانتداب الفرنسي.

كان هذا المسرح يأخذ مادته من الشعب باحتكاكه معه وبنقل احساساته وانفعالاته وتعابيره من خلال اعماله اليومية وافعاله ونضالاته، بحيث اعتبر مسرح التغيير الآتي من الجماهير وليس بالعكس.

في سنة ١٩٨٣، قدم مسرح الحكواتي مسرحية «ايام الخيام» من اخراج روجيه عساف، التي اشتركت في مهرجانات قرطاجة في تونس ونالت جائزة افضل عمل مسرحي متكامل.

تروي «ايام الخيام» حكاية كفاح طويل والم وعذاب وصوت بلدة كادت تختصر في بعض مراحلها قصة الوطن كله والمواطن الرازح تحت وطأة الصراعات المحلية والدولية، وتحت نير الاحتلال، وتحت تهديد القتل والتدمير.

جلال خوري

رافق الحركة المسرحية منذ بداياتها في الستينات. وكانت له بصمات عند كل فرقة، وتقريبًا، في كل عمل مسرحي عرفته المسارح الجامعية والاختبارية والشعبية، ان على صعيد التمثيل او المساهمة التقنية او الاخراج او النقد. جلال خوري، هو كما يقولون «بتاع كلو». تراه اينما كان في المسارح وعندما لا تراه تفتقده.

«جحا في القرى الامامية»، بعد مرحلة من العمل في التمثيل والاخراج، اطل معها جلال لينال الشهرة التي يستحقها.

كانت اول عمل في المسرح اللبناني يتزاحم الجمهور على شباك التذاكر لمشاهدته. ودام عرضه اسابيع عديدة، بل شهورًا، وفي جميع المناطق اللبنانية. كان ذلك في بداية السبعينات.

لعب الدور الاول فيه الفنان نبيه ابو الحسن وعرف علىاثره نبيه شهرة واسعة اطلقته في الطريق التي اوصلته الى حيث هو الآن.

تحكي المسرحية عن الانسان البسيط في مركزه والمهم في وعيه وادراكه من خلال عفويته لمشاكل الانسان اللبناني فيفضح المؤامرات على ارضه وعلى شعبه، ويحارب الفساد المتفشي بين الناس والتعامل مع الاعداء والعملاء لتخليص الشعب والوطن.

بعد «حجا في القرى الامامية»، قدم مسرحية «الرفيق سجعان» تبعتها «زلمك يا ريس» التي اقتبسها عن مسرحية ارتور اوي للكاتب الالماني برتولدبرشت Bertold Brecht، في محاولة لتقريبها من وضع المجتمع اللبناني. وكان جلال خوري من اهم مطلقي البرشتية في مسرحنا اللبناني، ضمن التزامه بخط سياسي ينتقد بل غالبًا ما يثور على المؤسسات والانظمة، تمشيًا مع اوضاع مماثلة في بلدان غربية عاشت مشاكل المجتمع الرأسمالي والصناعي.

لقد عمل جلال في اعداد نصوصه الى تسجيلات للواقع اليومي والى الاحداث والعادات والتعابير المميزة التي سعى الى جمعها وتركيبها في «كولاج» منسق يخدم خطًا سياسيًا اجتماعيًا معينًا. ادت هذه الطريقة الى وضع نصوص غلب عليها طابع الحوار احيانًا او، كما يقول عنه غسان سلامه في كتابه «المسرح السياسي في لبنان»:

«جلال خوري من بين الذين اشتغلوا اقتباسًا من برشت على الحوار. فهو كاتب حوار اكثر مما هو صانع عمل ومقتبس اكثر مما هو مبدع نص. لكنه عرف، وخصوصًا في اقتباساته، كيف يبني حوارًا حيًا يتصل بوضع الممثل ومتطلبات العرض - البرشتي. وكيف يدرج الحوار في مجمل العرض».

بالاضافة الىوضع نصوصه واخراجها، دخل جلال خوري مسرح الجمهور العريض او ما ينعته البعض بالمسرح التجاري. واشرف على اخراج عدة اعمال ناجحة كان آخرها: «عريسين مدري من وين» لمروان نجار. وهذه المسرحية لاقت نجاحًا جماهريًا واسعًا، اذ دام عرضها اكثر من سنة في مسارح عديدة، في جونيه والمناطق اللبنانية كافة.

زياد الرحباني

مسرح الجيل الطالع. المسرح الشعبي بامتياز. هذا هو مسرح زياد الرحباني الذي نال اعجاب واستحسان من قبل جمهور كبير منذ بدايته في مسرحيته الاولى «سهرية» التي قدمت عام ١٩٧٢، ثم «نزل السرور» عام ١٩٧٤ وحتى الآن. وتتابعت اعمال زياد اذ طالبه جمهوره بالمزيد، وكان هذا الجمهور يزيد عدده في الحضور مع كل عمل جديد لزياد فكانت مسرحية «بالنسبة لبكرا شو»، عام ١٩٧٨، التي تعالج حياة المجتمع الاستهلاكي في لبنان، وفي شقيه البرجوازي والشعب الفقير المغلوب على امره. تدور المسرحية على احداث الواقع اليومي

وبشكل متطور يصل الى ذروة الانفجار، حيث يرفض «زكريا» واقعه ويثور على وضعه. ونعود لنستشهد ببول شاوول* مشيدًا بزياد الرحباني بقوله:

«هذه المسرحية اعلنت عن موهبة فذة نامية، نهضت عالية وبتواضع لتكشف لنا في مدى ١٦٠ دقيقة من المتعة المدهشة جوانب مهمة من واقعنا الراهن. ولعل الاهمية الاساسية في عملية الكشف هذه، تكمن في هذه المسرحية البارعة التي تتجلى حوارًا وتمثيلا ومواقف».

ويكمل زياد مسيرته فيقدم عام ١٩٨٠ «فيلم اميركي طويل»، ولساعات، يسمع الحضور، شخصيات مرضية في مستشفى يطل على الخارج من نافذة صغيرة. وتدور المسرحية بعد ان يعلن زياد ان احداثها تجري في تشرين الاول ١٩٨٠، او تشرين الاول ١٩٨٧. واقول الآن ربما في تشرين الاول ١٩٨٩ أو ١٩٩٠... غريب! لم يتغير الوضع السياسي والنفسي العام!

مستشفى الامراض العقلية الذي تدور فيه الاحداث يقع في الضاحية الجنوبية من بيروت. غريب...! كيف يكبر المستشفى ويتضاعف عدد المرضى في دوامة الحرب التي تلف وطننا. وضمن جدران هذا المستشفى ماذا يقال؟ وماذا يحصل؟ من يسمع لمن؟ من يحكم من؟ او ليست هذه حالنا اليوم بعد عشر سنوات؟

ويلحق زياد مسرحية «فيلم اميركي طويل» بمسرحية «شي فاشل» عام ١٩٨٣ وغيرها من اعمال، ثم يتوقف. يحرد على البلد. ويعود ثانية ليعبر بطريقة اخرى، بوسيلة مختلفة. فهل بامكانه ان يتوقف؟

قد يطول الحديث عن زياد الرحباني ليملأ صفحات عدة. ولكن محبة الجمهور له، شغفه بفنه، سعيه وراء اعماله ومواصلة الاستماع الى مسرحياته وموسيقاه واغانيه المسجلة هي اكبر دليل على موقع هذا الفنان الكبير في مجتمعنا الحديث خصوصًا عندما ينظر الى المجتمع ويراه: «شي فاشل»!

كيف نتجادل بعدها ونقوم بمقارنات بين المسرح الجدي والمسرح التجاري لنتهم الجمهور على انحيازه الى الثاني وتشجعيه له على حساب الاول؟

الجمهور والانتاج

الجمهور يبحث ليجد، يطلب ليعطى. ما يتوفر؟ كلا. فهو يختار. هو حر، لذلك، هو يحكم على العمل المسرحي. ليس بأنه جاد او تجاري بل بناجح او فاشل. اوليس هو شعبنا الذي يستغل دائمًا ويستهلك؟ في زمن ليس فيه من يراقب ولا من يحاسب. لذلك ازدهرت تجارة الحفلات (التي نسميها مسرحيًا ضمان الحفلات).

غريب عندنا في لبنان. نخترع امورًا لا تحصل في بلدان اخرى. نقول نخترع - نكتشف - وغالبًا، لا ندرك ان هذه الامور التي نعتبرها اكتشافات تبادرت الى اذهان الناس في البلدان الاخرى. لكنهم لا يأبهون لها. او لا يعتمدونها. اما لانها اخلاقيًا غير مستحبة او لأن القانون يطالها بشكل او بآخر. فعندنا، بدلا من ان يصطف الناس امام شباك التذاكر سعيًا للحصول

على مقعد لحضور مسرحية جيدة (كما هي الحال في دور السينما) يسبقهم ضامنو الحفلات فيشترون البطاقات ليبيعوهم اياها في «السوق السوداء». وهكذا دخلت الى المسرح لعبة التجارة والابتزاز. فما ذنب المسرحيين؟ وما حيلة الجمهور؟

من جهتي اطلقت المسرح الايمائي اللبناني عام ١٩٧٢ وقدمت «فدعوس»، و «فرحة عريس»، و «مخالفة».

وسأكتفي بالحديث عن مسرحية «مخالفة» التي وضعت لها السيناريو واخرجتها، عام ١٩٧٤. اذ طرحت من خلالها السؤال: كيف نطبق القانون اذا كان جميع الناس مخالفين؟

تبدأ المسرحية بأغنية شعبية تقول:

«تفرج يا حبيبي وشوف عجايب آخر زمان
تفرج عا مدينة بيروت كل واحد فاتح دكان».

وبرقصة تعبيرية «لكومة» من الناس تمثل الشعب اللبناني بعد قتله، فاصبح كالنفايات في وسط الشوارع اجسادًا فوق بعضها تنتظر من يرفعها.

يبدأ النهار وتدور عجلة الحياة في بيروت وتحصل المخالفات. ويروح الشرطي (رجل القانون) يلاحق... ومن مشهد الى مشهد، ومن مخالفة الى مخالفة، نصل الى المشهد الاخير في المسرحية، حيث الشرطي تعب من محاولة توقيف المخالفين لمعاقبتهم. واذ يفقد اعصابه عندما يراهم مجتمعين يحتفلون، يشهر سلاحه ويبدأ بقتلهم في كل الاتجاهات. ويتحول المسدس الى رشاش والرشاش الى مدفع وتهدر الانفجارات فيموت جميع الناس، ويتكومون، كما في المشهد الاول. عندها يحاول الشرطي ان ينجو بنفسه ويتوجه بالنداء الى خالقه لينقذه. الا ان قوة عاصفة (رمزية) تقضي عليه بعد ان اصبح المخالف الاكبر. القاتل الذي هو ايضًا من هذا الشعب. ويأتي من ينظف المدينة في نهاية اليوم استعدادًا ليوم آخر.

فهل فعلا انقضى امرنا، ولا من يوقف هذه العجلة التي تدور وتسحقنا كل يوم؟
ونعود الى الجمهور وتجارة الحفلات، والى بول شاوول* الذي يقول:

«... فقبل البحث عن هوية وعن تاهيل للمسرح وعن مغامرات، يجب الاخلاص للمسرح كمسرح. كفن مستقل له اسراره وشغفه وبناه وعالمه وجنونه. ان كيف يمكن ان نبحث في نهضة مسرحية اذا كان اهل المسرح انفسهم خانوه؟ ويمكن من قراءة عشرات المسرحيات ان اهل المسرح من مخرجين وكتاب وتقنيين ومؤدين صار الهم المسرحي عندهم همًا مناسبيًا، يرتبط بالمهرجانات وبالمناسبات الوطنية والسياسية والاجتماعية، اي انه لم يعد هاجسًا يوميًا يتم من خلاله اغناء التجارب الروحية والثقافية والجسدية والانسانية. صار في مرتبة ثانوية. لهذا ربما، ومن ضمن مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية، تقدم المسرح التجاري حين تراجع المسرح الجاد الى اروقة المهرجانات، ولم يعد حتى مسرح نخبة بالمعنى الطليعي للكلمة. ولهذا ربما، توقف التجارب وانغلقت على ذاتها وتفسخت نضارتها وتطلعاتها»*.

هل تراكمت المشاكل وانتفت الحلول؟

كبرت المنافسة وتنوعت الاعمال. ولكثرة انشغال المسرحيين في الامور الثقافية والفنية، تجاهلوا لا بل ابتعدوا بشكل او بآخر عن الوضع الاقتصادي والمادي الذي هو جزء مهم ومؤثر في المجتمع بعامة وفي الحركة المسرحية بخاصة، ولمواجهة عملية العرض والطلب، لجأ المسرحيون الطليعيون الى المسارح الصغيرة القليلة الكلفة، بينما راح الباقون يزايدون على صالات المسرح الكبيرة، وبتكاليف انتاج ضخمة. فاصبح العمل المسرحي حكرًا على الفنانين القادرين على الانتاج او الذين يحصلون على التمويل اللازم. وهنا، اخطأ الجميع في التصرف. ان الفن والانتاج عنصران مكملان الواحد للآخر اذا تعاونا بعناية والتقيا على القواسم المشتركة التي تؤمن الديمومة لكليهما. اما اذا اختلفا، فتبدأ عندها لعبة شد الحبال والتنازلات، لأن شباك التذاكر هو الحكم في النهاية والا توقف الانتاج.

هذا ما حدا بجوزف بو نصار وبكميل سلامه من مسرحيينا الطليعين: جوزف بو نصار، الذي امضى سنوات في مسرحه الاختباري في المسرح البلدي وقدم اعمالا ناجحة، اهمها: «العائلة طوط» و «البيت الحدود» وغيرهما، وكميل سلامه، الذي تنقل من حالة صغيرة الى اخرى مقدمًا ايضًا اعمالا طليعية ناجحة. هذا ما حدا بهما وبغيرهما من الفنانين الشباب الى الجمع بين الاعمال الاختبارية في المسارح الصغيرة والاعمال الشعبية في المسارح الكبيرة، فيحققون بذلك اهدافهم الفنية والثقافية والمادية. الم يقل احد الفنانين الكبار في السينما العالمية عندما سئل: ماذا تبغي من وراء عملك في التمثيل؟ فاجاب باللغة الانكليزية: Three Gs Glory, God, Girls اي ما معناه بالعربية ثلاثة تبدأ بحرف «جيم» (وهي من الكلمات الانكليزية): الشهرة، المال، والنساء. وهناك كلمة رابعة يمكن اضافتها وهي god، اي الله. وعلى الفنان ان يقرر ايًا منها يريد، اذا لم تكن كلها، من وراء عمله.

كنا نتفاجأ، لا بل نصعق عندما تطلق تسمية تجارة وصناعة على الاعمال المسرحية والسينمائية والتلفزيونية، في بلدان العالم النامية والمتطورة. كيف ننعتها بالتجارة والصناعة بينما هي فن؟ طبعًا، العملية، في النهاية، لها الطابع الصناعي والتجاري لتتمكن من الاستمرار، والا توقفت. لذلك، سبقتنا تلك البلدان وانشأت المسارح الوطنية التي تمولها مؤسسات وجمعيات لا تبغي الربح المادي. ووضعت هذه المسارح مع تغطية انتاجها بتصرف الفنانين المبدعين، تشجيعًا للمقومات الفنية والثقافية ودعمًا للطاقات الخلاقة في خدمة المجتمع والوطن.

وكما في اي عمل تطغى عليه كثرة الناس والاموال، يتدخل فيه المستفيدون والمستغلون، فقد فتح المجال في المسارح عندنا وانطلقت بدعة الضمان. (بيع الحفلات مسبقًا)، وحولت هذه البدعة الاعمال المسرحية الى سلعة فيها تجار ووسطاء وعملاء. وهذه حالنا اليوم في غياب المسارح الوطنية.

وكي اكون واقعيًا وعمليًا بعض الشيء سوف اعطي فكرة عن عملية انتاج عمل مسرحي، وآخذ امثلة على ذلك. «صانع الاحلام» العمل المسرحي الجاد، و «بليز مع وقف التنفيذ»

المسرحية الكوميدية الشعبية. واختياري لهذين العملين عائد لكوني مثلتهما وتابعت عملية انتاجهما عن قرب.

«صانع الاحلام»، مسرحية اخذت طابع المسرح الجاد والشعبي في آن. اذ ان عناصرها كانت كاملة لهذه الغاية. النص مقتبس، كما سبق وذكرنا، عن العمل الميوزيكال: «رجل المانشا»، الذي دام عرضه سنوات عدة عندما انتج في العواصم الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الاميركية. وجاء اقتباسه ولبننته ليزيدانه روعة واتقانًا. يضاف الى ذلك موضوعه الذي يتجاوب مع الحياة اللبنانية بين واقعها واحلام مفكريها.

ثم ان العناصر المشهدية، من اخراج غني وخلاق الى التمثيل، حيث جمع العمل عددًا من نخبة الممثلين في لبنان، بالاضافة الى الموسيقى والاغاني والديكور والاضاءة... الخ. كلها اجتمعت وكمّلت بعضها لتعطي عملاً مسرحيًا سجل قفزة نوعية رائعة في الحركة المسرحية اللبنانية. وهذا ما تشهد عليه التغطية الاعلامية الضخمة، التي لم يسبق ان كانت بهذا الحجم وبالايجابية تجاه اي عمل آخر. كما ان العمل اشترك في مهرجانات بغداد للمسرح وفي مهرجانات قرطاجة في تونس حيث نال الجائزة الاولى للابداع.

اما في لبنان، حيث كان مقررًا عرضه لمدة شهر على مسرح كازينو لبنان، فلم يستقطب الجمهور اللبناني. وكانت النتيجة عددًا قليلا من الحضور وخسارة مادية هائلة. فكيف يتشجع الفنانون، بعد تجربة كهذه للقيام بمغامرة ثانية من هذا النوع؟ والسبب؟ العمل ليس مضحكًا ومسليًا. اذًا، الجمهور الكبير لا يرغبه. والانتاج الكبير لهكذا عمل محكوم عليه بالفشل من الناحية المادية. يعرض لحفلات معدودة ويتوقف. فيذهب العاملون فيه ينتظرون فرصة اخرى قد لا تأتي ابدًا.

اما «بليز مع وقف التنفيذ»، فهي ايضًا مسرحية مقتبسة من نوع «الفودفيل» الكوميدي الخفيف الظل المرح. فالنص كان بعيدًا كل البعد عن الانتقادات السياسية والمبتذلة وعن التنكيت الرخيص. وتعالج موضوعًا عامًا بسيطًا من الناحيتين الفكرية والفنية، مع شخصيات نصادفها يوميًا في حياتنا. استمر عرضها ستة اشهر متواصلة، رغم الظروف غير المناسبة - فصل الصيف واحداث وتطورات سياسية وامنية - وكانت النتيجة: جمهور كبير واعجاب، ومردود مادي شجع المنتجين والعاملين فيه على اعادة الكرة في اعمال اخرى ودون تردد.

هنا نطرح السؤال: هل يعقل ان نتوقف عن انتاج اعمال كصانع الاحلام ونكتفي فقط باعمال كبليز مع وقف التنفيذ؟

الجواب، كلا! ولكن، علينا ان نعالج الامور كي نتمكن من تحقيق اهدافنا وتطلعاتنا، ونبحث عن الحلول. اذًا، في النهاية اعود واكرر: الحكم على كل عمل ناجح او فاشل هو للجمهور. هنا نطرح السؤال: كيف نصل الى الجمهور؟

هذا ما كان يقض مضاجع الفنانين المسرحيين في العالم ولسنين عديدة، وما يزال مع كل الفنانين العاملين حاليًا. وهذا ما شكل هاجس ستانسلافسكي، مؤسس «مسرح الفن» في

موسكو وواضع اسلوبه الشهير الذي يعتمده اكثر مسرحيي العالم. و «كوبو» مؤسس مسرح «الفيوكولومبيه»، في باريس، و «الدوق اوف ساكس ماينننغن» في المانيا، و «مايرهولد» ومن بعدهم «غروتوفسكي» مؤسس المسرح الاختباري في بولندا، والعديد من الفنانين المسرحيين. جميعهم وعوا مشكلة الوصول الى الجمهور وعملوا بطرق عديدة على انجاح عملية التواصل معه. وادت ابحاثهم وتجاربهم الى نجاح كبير والى تأثير فعال في الحركات المسرحية في جميع بلدان العالم، حتى عندنا في لبنان، حيث اغلبية مسرحيينا تعتمد اسلوب ستانسلافسكي، ومنهم من سار على طريقة غروتوفسكي... الخ، لكن بقيت قضية مسرحنا تصرخ في فراغ واسع: لماذا يتقدم المسرح الذي دخل لعبة الانتاج التجاري على حساب المسرح الذي كرس نفسه للفن؟

هذه ليست مشكلتنا نحن فقط. فجميع مسارح العالم تمر بأزمات. واعطي مثالا على ذلك مسارح نيويورك في الولايات المتحدة الاميركية، التي تعاني في السنوات الاخيرة بفرعيها: المسارح الكبيرة في برودواي، والمسارح الاختبارية الصغيرة في اوف اوف برودواي. مشكلتها الاولى والاخيرة هي المادة وعملية الانتاج.

ففي مسارح برودواي الكبيرة، اصبحت كلفة الانتاج ضخمة بشكل جعل سعر بطاقات الدخول باهظًا، مما خفف من عدد المشاهدين وبالتالي، اثر سلبًا على نوعية المسرحيات وعددها، لا بل هدد هذه المسارح بالاقفال.

اما مسارح اوف اوف برودواي الاختبارية الصغيرة، فهي غالبًا ما تكون في احياء ومناطق سكنية قديمة نظرًا لكلفتها الضئيلة. لكن هذه الاماكن، مع التطور الاقتصادي وطغيان القطاعين الصناعي والتجاري، تتعرض للهدم حتى تقوم مكانها ابنية جديدة حديثة، مما يهدد ايضًا هذه المسارح بالتوقف. وهكذا نرى ان النتيجة هي ذاتها، والمسرح وحده يدفع الثمن!

اعطينا هذا المثل لانه ينطبق علينا في لبنان. فمسرحنا مهدد بالتوقف. لا سيما وان الحرب الشرسة اوقفت كل شيء: التجارة والصناعة والثقافة والفن. وحتى الحياة!! فكيف بالاحرى المسرح الذي هو جزء مهم من حياتنا، وقد صمت؟

اما وقد وصلنا الى هذه المرحلة، فلا بد من التأمل والامل بمستقبل زاهر افضل يكون المسرح فيه عنصرًا فعالا في اعادة بناء هذا المستقبل، فيقوم مع لبنان، او على الاقل يحول دون سقوطه.

فما بالنا نحن؟ لا نصرخ الى العالم بأننا شعب له آلاف السنين من الحضارة، واننا اطلقنا الابجدية الى العالم.

أين مسارحنا التي نتباهى بها؟

أين هو مسرحنا الوطني على غرار المسارح الوطنية في كل بلدان العالم؟

أين دار الاوبرا، عندنا، يملأ صداها أرجاء العالم من ارض حملت حضارات عديدة؟

أين فرقتنا الموسيقية (الفيلارمونية، والفولكلورية اللبنانية) تجول في انحاء العالم تطرب آذان الانسان.

اسئلة عديدة نطرحها وننهيها باختصار: اين نحن، وماذا ننتظر؟

نقول مع عاصي الرحباني رحمه الله:

«الامور مش ممكن تبقى هيك. مش ممكن الا ما يطلع الضو، ونحنا منشد حتى يطلع الضو بكير.»؛

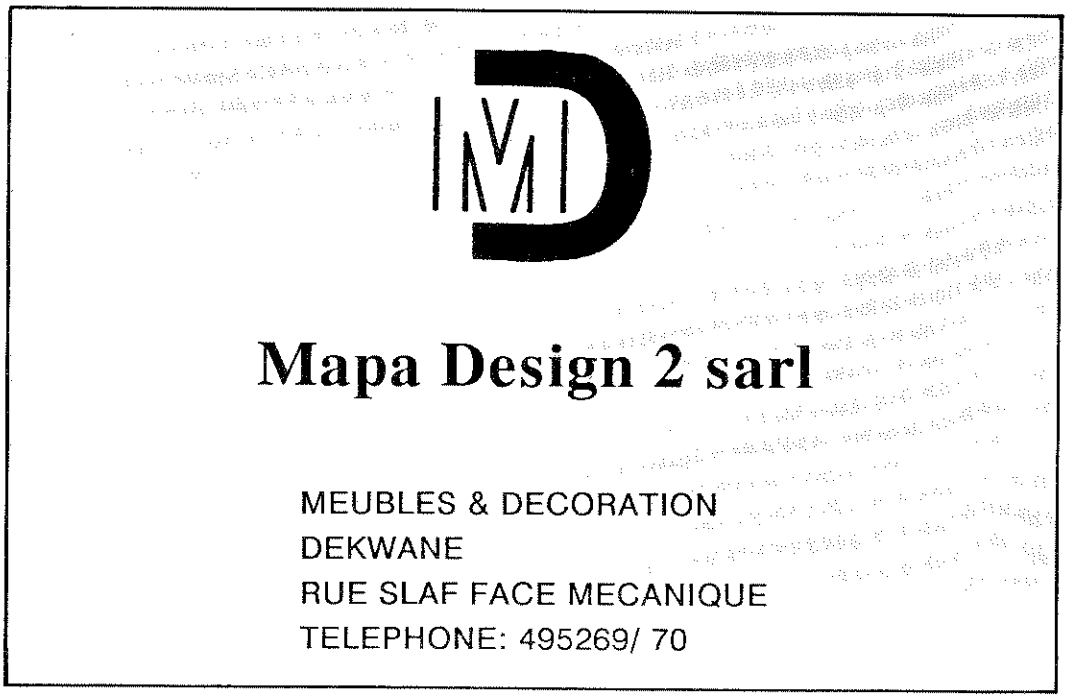

HEDRICK SMITH

Le Jeu du Pouvoir dans les Coulisses de la Maison Blanche

ed. Belfond 640 p.

لعبة السلطة في كواليس البيت الابيض

العميد الركن أديب سعد *

عايش هدريك سميث كصحافي في مجلة نيويورك تايمز عهود ستة رؤساء جمهورية، فاطّلع على ما يجري في البيت الأبيض جهراً وخفية لينقله الى القراء ضمن مؤلّف من ستمائة صفحة عنوانه «لعبة السلطة»*. لقد تبيّن للكاتب ان رئيس جمهورية الولايات المتحدة، خلافاً لما يعتقده البعض، ليس الرجل الذي يمسك بزمام السلطات كافة. فهو يعيش ويعمل تحت مراقبة كبيرة من قبل: الكونغرس، والصحافة، والقضاة؛ وللدولة الأميركية أيضاً بيروقراطيتها، كالبنتاغون، ووزارة الخارجية وغيرهما. أما الكتل الضاغطة (Lobbies) العديدة المحميّة من قبل الكابيتول، والتي تضم اثنين وثلاثين ألف شخص، فهي تشارك في لعبة النفوذ بصورة رسمية.

قسّم المؤلّف كتابه الى مقدّمة وأربعة أجزاء:

في المقدّمة، يستهلّ المؤلف العرض بشرح مقتضب لانطباعاته خلال عشرين سنة من معايشته للنظام ولرجال السياسة الأميركيين، وهي مدة لمس إبانها بأن هاجس الأميركيين الوحيد هو الربح. فالحياة بنظرهم هي ألعوبة يتكلّمون عليها

* عميد متقاعد ــ قائد المدرسة الحربية سابقاً.

* صدر الكتاب باللغة الانكليزية بعنوان THE POWER GAME Random House, New York 1988

بتعابير الربح والخسارة، بدلاً من الأخلاقية والمثل. ورجال السياسة يكونون جدّيين عندما يبحثون في حرب النجوم أو مراقبة التسلّح أو النظام الضرائبي. أما فيما عدا ذلك من الأمور التي تخدم مصالحهم أو مصالح ناخبيهم، فهم بعيدون كل البعد عن الجدّية. هذا ما حمله على كتابة «لعبة السلطة» كي يظهر كيف يعمل جهاز الحكم ولماذا لا يعمل بصورة أفضل، لأن ردّة الفعل والنتائج يتحمّلها أناس كثيرون: هو ونحن ورجل الشارع وسائر سكان الكرة الأرضية. اما العوامل التي أدّت الى إضعاف السلطة فهي بنظره:

- الوضع العدائي الجديد للكونغرس تجاه رئاسة الجمهورية.
- الثورة داخل الكونغرس على مبدأ الأقدمية.
- تأثير التلفزة.
- كثرة المصالح الشخصية.
- تزايد عدد القادة وموجّهي الأحزاب.

بعد ملاحظاته هذه ينتقل الى تحديد الهدف من مؤلّفه، وهو اطلاع القارئ على حيل السياسة في واشنطن، فيطرح الأسئلة التالية:

- لماذا تعترض الصعوبات الجمّة رؤساء الجمهورية في تأليف التحالفات الحكومية؟

- لماذا يبتاع البنتاغون الكثير من الأسلحة الباهظة الثمن والتي تشتغل بطريقة سيئة؟

- لماذا لا تُترك لوزير الخارجية ادارة السياسة الخارجية فيبقى باستمرار على خلاف مع مستشار الأمن القومي ووزير الدفاع وباقي الادارات؟

- كيف يحافظ الحزب الديموقراطي على أكثرية التمثيل النيابي ويمنع الحزب الجمهوري من التغلّب عليه؟

- لماذا يتغلّب بعض رؤساء الجمهورية على الصعوبات التي تعترضهم كرونالد ريغن بينما يتعثّر الباقون كجيمي كارتر، مثلاً؟

- لماذا تتناول الصحافة بعض السياسيين وتهمل الباقين؟

- لماذا يقع الكولونيل أوليفر نورث في الفخ بينما كان يسير على طريق خطّها من قبله هنري كسنجر؟

أما الأجوبة عن هذه الأسئلة فيجدها القارئ تباعاً في أجزاء الكتاب الأربعة.

١ـ طبيعة السلطة

نقع في الجزء الأول على بحث يتعلّق بطبيعة السلطة: بماذا تختلف عمّا تظهر به وكيف تغيّرت منذ خمس عشرة سنة؟ ذاك ان سلطة الرئيس هي، بنظره، مترجرجة، وصاحبها أصبح للمظاهر بعد أن ولّى عهد حكم الأقلية منذ عام ١٩٧٠. أما الهالة التي يحاول معاونو الرئيس اضفاءها من حوله عند تنقلاته في الداخل والخارج بالمبادئ بالتشريعات والتدابير الأمنية وضخافة الوفد المرافق ومفارز التدخل السريع، ليست سوى للمظاهر كي يبدو الرئيس انه وحده هو مصدر السلطة، ولكن الأمور تسير في الواقع عكس ذلك.

اما الحكم فقد أصبح فناً صعباً، والرؤساء فوّضوا الكثير من صلاحياتهم لمعاونيهم وأضحت الأمور تدار بواسطة حكومة ظل. لقد مُنع رونالد ريغن من العمل كما منع من قبل جيمي كارتر، بسبب الكتل الضاغطة التي وضعت كل ثقلها في الميزان، كما حُرم الرؤساء من الأكثرية في الكونغرس بسبب الممثّلين المستقلين الذين ظهروا على جميع اللوائح الانتخابية. إن أكبر دليل على ان الرئيس يرأس ولا يحكم هو قضية «ايران غات» التي سرت وكأنها لا تعني الرئيس ريغن ولا يتحمّل مسؤليتها. ثمة عوامل عدة تتضافر لإضعاف السلطة، من أهمها:

(أ) **هزة ١٩٧٤:** بعد فضيحة ووترغات التي كشفت تجسّس الرئيس نيكسون على الديموقراطيين وبيّنت ان ملايين الدولارات صُرفت لإنجاح معركته الانتخابية من قبل تجمعات اقتصادية، ثار الكونغرس على الرئاسة وكبّل يديها وفرض موافقته المسبقة على:

- ارسال القوى العسكرية الى مناطق توتر لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً؛
- تصرّفات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) المشبوهة، وذلك بعد تصفيتها او محاولة تصفية قياديين أجانب؛
- عقد اتفاقات مع الخارج لا تحمل صفة المعاهدة الرسمية.

(ب) **تأثير المال:** في أوائل الثمانينات تفوّقت واشنطن على نيويورك بعدد الرابطات الذي بلغ سنة ١٩٨٦ ثلاثة آلاف وخمسمائة رابطة، حيث كان يعمل ثمانون الف شخص. كما نشطت أعمال لجان العمل السياسي التي تجمع الأموال لتمويل معارك المرشحين الذين ينفّذون مآربها بعد فوزهم، وقد ارتفع ايراد هذه اللجان من اثنين وسبعين مليون دولار عام ١٩٧٤ الى اربعمائة وخمسين مليون دولار عام ١٩٨٦.

(ج) **التصرف الشرس:** مَن يكتسب السمعة بأنه صعب المراس ويدافع عن رأيه بشراسة داخل الكونغرس، تكون له الكلمة الأخيرة فيمرّر مشاريعه ويعرقل مشاريع خصومه.

(د) **المصداقية:** وهي أهم صفة تتحلّى بها السلطة. فالشعب الأميركي ينساق للمظاهر ويمنح الثقة للرئيس ويغطّي هفواته. هكذا كان ايزنهاور بطيبته، وهكذا حاول ريغن إظهار براءته في قضية «ايران غات»، وفي قربه من الشعب، وابتسامته الدائمة، وتمثيله على الجمهور وظهوره بمظهر الزاهد في الحكم لو لم يكن وجوده ضرورياً لحماية الرئاسة!

(هـ) **كيفية الوصول الى السلطة:** إن الوصول الى مراكز القرار ممكن بواسطة المال. وبعد ذلك يمكن الاطّلاع على التقارير السرية واستعمالها كسلاح. اما الوصول الى الرئيس، فهو صعب للغاية حيث يوجد عازل حتى بينه وبين نائبه. وفي عهد ريغن، ارتأى جيمس بيكر ان يدعو الرئيس ونائبه، مرة كل أسبوع، لتناول طعام الغداء، الأمر الذي أتاح لبوش الفرصة لاسداء الرئيس بعض النصائح. وكان منها ضرورة زيارة الصين التي تمّت عام ١٩٨٤، واجتماع القمة بينه وبين غورباتشيوف الذي حصل عام ١٩٨٥. أما

بوش، فكان يفيد من ذلك ليظهر لليمين الجمهوري خصوصاً بأنه سيكون خليفة ريغن عام ١٩٨٨.

يشكّل كبار موظفي البيت الأبيض طوقاً محكماً حول الرئيس. هكذا كان وزير العدل، وليم فرانش سميث، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، وليم كايسي، يتحايلان على هؤلاء الموظفين لمقابلة الرئيس ريغن مدّعين بأن هناك اموراً سرية وهامة يجب ايصالها، بينما لم يكن الهدف الحقيقي يتعدّى الوصول الى الرئيس شخصياً. ولما أعفي الكسندر هيغ من منصبه كوزير للخارجية، عزا ذلك الى كون المتمركزين في البيت الأبيض لم يفسحوا أمامه المجال للوصول الى الرئيس.

ويضعف كبار الموظفين السلطة بسيطرتهم على السياسة، كما حدث في بيع طائرات «ف ١٦» لباكستان، اذ كان الرئيس ريغن قد وعد بها الرئيس محمد ضياء الحق فحاولت اللجنة المساعدة للأمن الدفاعي أن تبيع باكستان نموذجاً قديماً من هذه الطائرات. ولمّا تمنّع الرئيس الباكستاني عن استلامها وعلم الرئيس ريغن بالأمر، تدخّل هذا الأخير وأعطاه النموذج الحديث الذي يكشف الرادارات العدوة ويهدي الطيّار الى الطريق السليم للتخلّص منها كما يفرّق بين تعرّض الطيار لهجوم بواسطة صاروخ مضاد أو طائرة عدوة.

(و) فكّ الطوق: تقضي الممارسة العكسيّة للإفلات من هذا الحصار بتوسيع دائرة التحرّك عبر نشر معلومات لاستغلالها في تجنيد الأنصار داخل الكونغرس وفي كسب الرأي العام بغية القيام بعملية ما. وهذا السلاح استُغلّ لأقصى حدّ في عهد الرئيس ريغن: نشر معلومات حول قيام السوفيات ببناء مدارج لهبوط الطائرات في نيكاراغوا، وكان الهدف من ذلك مساعدة الكونترا، معلومات عن حصول غشّ في انتخابات الفيليبين، وكانت تهدف الى اسقاط ماركوس، وتسريب فضيحة «ايران غات» بهدف تبرئة الرئيس. أما الوسائل المستعملة لترويج هذه المعلومات فهي الصحافة، وبخاصة جريدتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست». هذه هي العوامل المؤثّرة في السلطة. أما الجهات التي تحرّكها وأماكن ذلك، فنجدها في الجزء الثاني من المؤلّف.

٢ - اللاعبون وحقول ممارسة العابهم

يتناول الكاتب في هذا الجزء اللاعبين وحقول ممارسة العابهم. فبينما تركز الصحف والنشرات الاخبارية على الامور الهامة، كالخلافات بين البيت الابيض والكونغرس، والضرائب، والاشخاص المعينين من قبل الرئيس في المحكمة العليا، ومساعدة الكونترا في نيكاراغوا، يهتم المحنكون في السياسة بالعمليات الخفية التي لا تكشفها وسائل الاعلام، والتي تؤثر كثيرًا في تصرفات واشنطن واعمالها. ان عامة الشعب تشعر ان هناك اشياء والاعيب تجري، لكنها لا تعلم الكثير عنها، اما ادوات التنفيذ فهي:

شبكات الحكم، والمعركة الانتخابية المستمرة، ومصالح البنتاغون، والكتل الضاغطة والمال، والبيروقراطية.

أ - رجال الكونغرس

هاجس هؤلاء هو ان يعاد انتخابهم، وهم يعتمدون في ذلك على خمس ركائز تعطيهم الافضلية على غيرهم، وقد امنت لهم عام ١٩٨٦ اعادة انتخاب ٩٧،٧٪ منهم اما هذه الركائز فهي:

- ظهورهم على الشاشة الصغيرة بدون تكاليف؛
- اعفاء مراسلاتهم من الطابع البريدي حيث بامكانهم توجيهها الى معظم الناخبين؛
- ظهور المرشح في دائرته الانتخابية في عطلة نهاية الاسبوع؛
- جمع الاموال، خصوصًا وان مدى تكاليف الحملة الانتخابية للمرشح الواحد بلغ عام ١٩٨٦: ٤٣٢٢٢ دولارًا لمركز في مجلس النواب و ٣٣٠٣٥١٨ دولارًا لمركز في مجلس الشيوخ.

ان تفعيل هذه الركائز الخمس اضافة الى الحملة الانتخابية المستمرة، يؤدي الى ردة فعل سلبية على الدولة، اذ يكلف النواب والشيوخ ومساعديهم وادارات الدولة جهدًا كبيرًا بدلا من الاهتمام بشؤون المواطنين الضرورية.

ب - البنتاغون

توجه للبنتاغون عدة اتهامات منها:

- هدر المال والفضائح:

فاختبار سلاح كنظام (Divad)، مثلا وهو سلاح مضاد للطائرات لم يوقف العمل به لعدم فعاليته الا بعد ان بلغت تكاليفه مليار وثمانمائة مليون دولار. ويهتم ما يطلق عليه تسميه «مثلث المنشقين» المؤلف من مناهضي البنتاغون وحلفائهم في الكونغرس والصحافة باظهار هدر الاموال ونشر الفضائح التي ترتكب من قبل هذه الوزارة البالغة الاهمية.

تمرير الصفقات: يدخل مسؤولو القوات المسلحة وكبار الموظفين في وزارة الدفاع، مع بعض اعضاء الكونغرس، في ما يسمى بـ «المثلث الحديدي» الذي من الصعب الوقوف بوجهه في تحقيق الصفقات التي يدعمها.

- الضغط على اعضاء مجلس الشيوخ: وذلك بفتح سجل لكل منهم يظهر تأييده ومناهضته للمشاريع التي تهم البنتاغون، الامر الذي يضطره الى مساندة صقور البنتاغون خوفًا من فقدان عدد كبير من ناخبيه.

- وجود خلاف مستعص بين مختلف القوات: ان الاتفاق الوحيد بين القوات البرية والبحرية والجوية والمارينز يقضي بأن لا يتدخل كل منهم في نطاق عمل الآخر، وبالا يكون بينهم تنافس. اما الوحدة بين هذه القوى فهي غير مؤمنة، الامر الذي يؤدي غالبًا الى كوارث كما حصل في عملية تخليص الرهائن في ايران عام ١٩٨٠، والاخطاء التي ارتكبت ابان اجتياح جزيرة غرانادا لعدم وجود قيادة موحدة وبالتالي لصعوبة الاتصال.

ج - الكتل الضاغطة (اللوبيات)

اهمها اللوبي اليهودي الذي ارتفع عدد اعضائه من تسعة آلاف شخص عام ١٩٧٨ الى خمسة وخمسين الفًا عام ١٩٨٧، وتنحصر نشاطاته في مساندة المرشحين الذين يدعمون اسرائيل ومحاربة خصومهم، ثم معارضة بيع الاسلحة الى

الدول العربية حيث كانوا يخفقون حينًا وينجحون احيانًا.

ومن نتائج اعمال هذا اللوبي ان ارتفع العون المالي لاسرائيل من ٩٣،٤ مليون دولار عام ١٩٦٢ الى ٣،٨ مليارات عام ١٩٨٦.

اما نشاطات باقي الكتل الضاغطة فتنحصر في تمويل معارك المرشحين الانتخابية، بحيث يصبح الفائزون مدينين لهم فيعملون بتوجهاتهم ولخدمة مصالحهم.

د - حكومة الظل

بسبب التقدم التقني وتعقد الامور، لا سيما المالية - الضرائبية، يلجأ المسؤولون الكبار من شيوخ ونواب، الى الاستعانة بمساعديهم فيؤلف كل منهم فريقًا يفوضه بعض الصلاحيات فاتحًا امامه باب التمادي في تصرفاته. وقد ادى تفويض الرئيس ريغن بويندكستر واوليفير نورث الى ما أدى اليه من فضيحة «ايران غيت». هؤلاء هم اللاعبون، وهذه هي ميادين العابهم. اما ما أهمية هذه الألعاب، وبخاصة الكبرى منها، فيطلعنا عليها الجزء الثالث من الكتاب.

٣- ألعاب السلطة الكبرى

أ - لعبة البرنامج الرئاسي

تأتي هذه اللعبة في مستهل مسرد الالعاب لانه على الرئيس ان يبدأ ولايته بتحديد الهدف القومي فيركز على افضليتين او ثلاث، كما ان عليه المضي بسرعة في تنفيذ برنامجه خلال السنة الاولى لان التقدير الصحيح لا يخدم اكثر من عام واحد. اما في العام الثالث فيخسر اصواتًا وخلال العام الرابع، لا يعود بامكانه ان يعمل الشيء الكثير بعدما يصبح نصف الكونغرس يفكر في كيفية التغلب عليه.

منذ دخوله البيت الابيض، باشر الرئيس ريغن، على عكس كارتر، بوضع وتطبيق خطة عمل تقضي:

اولا، بتخفيض بعض الضرائب، ثانيًا، بالغاء المصاريف في معظم الادارات باستثناء البنتاغون بغية تخفيف العجز في الموازنة.

لقد ساعد الرئيس في اعداد هذه الخطة الخبير الاقتصادي ستوكمن، الذي اقنع الجميع بوجهة نظره، فمكن الرئيس ريغن من تحقيق برنامجه بعد انقضاء مئة وثمانية ايام فقط من ولايته.

ب - السيطرة على الاضرار وحماية خطة العمل

كل رئاسة قابلة لان تعترضها بصورة مفاجأة ظروف صعبة كارهاب او خطف طائرة او سفينة او تفشي اخبار فضيحة ما، كايران غايت مثلا، وعلى الرئيس الا يتلهى بهذه الامور فيفشل برنامج عمله، بل على المقربين منه ان يعملوا في هذه الحالة كرجال الاطفاء لحمايته من الحريق السياسي ومنع النار من الوصول اليه.

وفي خطة عمل سنة ١٩٨٥، لم يتبع الرئيس ريغن المعادلة التي اعطته الشهرة عام ١٩٨١، فجاءت ولايته الثانية كولاية الرئيس كارتر مع انه دخل البيت الابيض باكثرية ٥٩٪ من الناخبين بينما دخله في

ولايته الاولى باكثرية ٥١٪ فقط. وهكذا، فقد المبادرة السياسية ولم يف بوعده ببيع اسلحة الى الاردن والسعودية، ولا بفرض عقوبات على جنوب افريقيا. ثم جاءت زيارته لمقبرة بيتبورغ في المانيا عام ١٩٨٥ ووضع اكليل من الزهر تكريمًا للجنود الالمان المدفونين فيها، وبينهم عناصر من الغستابو، لتترك اثراً سيئاً لدى الشعب الاميركي، كونها ذكرتهم بويلات الحرب وما قاساه الغرب فيها من تصرفات هؤلاء الجنود البربرية. بلغ هذا الاثر السيئ اوجه لدى الجماعات اليهودية وقدامى المحاربين.

ج - الرئاسة ووسائل الاعلام: استغلال متبادل:

لقد استفاد الرؤساء، منذ سنة ١٩٥٢ من الشاشة الصغيرة، فمنهم من نجح ومنهم من اخفق. اما الرئيس ريغن، كممثل سينمائي سابق، فلم تكن الكاميرا غريبة عنه وقد افاد منها الى اقصى حد. واما اختصاصيو الصورة فقد صنعوا من رحلاته الرئاسية ما يشبه الاسطورة، في محاولة لضبط مخيلة الشعب الاميركي واظهار الرئيس كأنه الممثل الحي الوحيد للامة. ففي سفره الى كوريا عام ١٩٨٤، اخذت له الصور في الخطوط الامامية المواجهة لكوريا الشمالية، وفي الذكرى الاربعين لانزال النورماندي، اصر مخرجه على ان تحط طائرته المروحية القادمة من لندن على «نقطة هوك» الشهيرة التي كلفت اميركا في اثناء الانزال عددًا كبيرًا من نخبة جنودها.

وتقضي هذه الستراتيجية الاعلامية في احد بنودها بأن يذيع الرئيس شخصيًا الاخبار السارة الى الشعب ثم يترك لمساعديه الدخول في التفاصيل، وبأن يترك اذاعة الاخبار السيئة الى احد مساعديه ليذيعها مساء يوم الجمعة كي لا تتفاعل في وسائل الاعلام.

ولما كان الصحافيون قد اعتادوا منذ عهد الرئيس كارتر على ان يلتقوه في نهاية الاسبوع وهو يهم بالصعود الى الطائرة التي تقله الى كمب ديفيد، فقد بدأ الرئيس ريغن ولايته، لكن الامر لم يطل حيث اصبح يكتفي بدلا من الاسئلة والاجوبة باشارة الوداع باليد! كذلك منع الصحافيون من طرح الاسئلة عليه اثناء تغطيتهم زيارة شخصيات اجنبية رسمية للبيت الابيض، كما منعوا من مرافقة العسكريين ابان اجتياح غرينادا خوفًا من نقل الاخطاء الى الشعب الاميركي.

من جهة اخرى، لكي يبرر الرئيس ريغن توجيه ضربة الى ليبيا، لجأ الى تسريب اشاعات عديدة عن الرئيس القذافي، تبين فيما بعد انه لا اساس لها من الصحة، ثم جاءت عملية «ايران غايت» فتناولتها وسائل الاعلام وكانت بالنسبة له الضربة القاضية، اذ ذكرت الشعب الاميركي بفضيحة «ووترغايت» فانخفضت نسبة تأييد سياسته من ٧٦٪ الى ٤٦٪ حسب احصاء اجرته صحيفة «نيويورك تايمز».

د - لعبة السياسة الخارجية ودبلوماسية رعاة البقر

يترك الرئيس امر معالجة الشؤون الخارجية للوزير الذي يحمل هذا اللقب. ولكن، كثيرًا ما يتدخل وزراء آخرون في امور خارجية لا تعنيهم، كتدخل وزير

الدفاع في المسائل المتعلقة بالاسلحة او مراقبتها بين موسكو وواشنطن.

وفي عهد الوزير شولتز، تعثرت سياسة اميركا الخارجية بعدة اخطاء، كمراقبة الاسلحة، ومبادرة الدفاع الستراتيجية، وسحب المارينز من لبنان، وايران غايت، وذلك بفعل تدخل مستشاري ريغن للامن القومي وبدون معرفة شولتز.

وتأتي عمليات بيع الاسلحة وتهريبها والتواطؤ مع تجار المدافع الاجانب، اضافة الى ما سبق ذكره، لتمنح الديبلوماسية الاميركية لقب «ديبلوماسية رعاة البقر»، اما عمليات الكولونيل اوليفر نورث وما قامت به شبكاته بين كوستاريكا والبورتف، واسرائيل وايران، فقد شبهت بافلام جيمس بوند.

بعد ان يكون القارئ صورة عن الوضع السيئ الذي تعيشه دولة عظمى كالولايات المتحدة، قد يتساءل لماذا لا تسير الامور افضل مما هي عليه؟ وهذا ما يتناوله الكاتب في الجزء الرابع والاخير من مؤلفه.

٤ـ لماذا لا تكون الأمور أفضل مما هي عليه؟

ان ما يجري في واشنطن والانقسامات المزمنة داخل الحكومة وتبادل الاتهامات اوصلت الرئاسات الخمس التي سبقت عهد ريغن الى نهايات تعيسة:

فالرئيس جون كينيدي قضى اغتيالا؛ والرئيس لندن جونسون اضطر لترك السياسة باكرًا بسبب التململ والامتعاض من جراء حرب فيتنام؛ والرئيس نيكسون استقال بسبب فضيحة «ووترغايت»؛ والرئيس جيرالد فورد حكم عليه من جراء عفوه عن سلفه؛ والرئيس جيمي كارتر اذل واهين في قضية الرهائن في ايران وفشل المحاولة العسكرية للافراج عنهم.

لكن الكاتب لم يأت على ذكر نهاية الرئيس ريغن مع «ايران غايت». وقبل ان يعطي هدريك سميث بعض الحلول، يعود ويستعرض الاسباب التي تؤدي الى هذا الوضع ومنها:

- ان الرئيس يدخل الى البيت الابيض بأقلية في الكونغرس. ففي ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩، يكون الحزب الجمهوري حكم في البيت الابيض ست عشرة سنة من اصل عشرين، في حين يكون الحزب الديمقراطي قد سيطر على الكونغرس طيلة تلك المدة.

- ان المرشحين المستقلين، بخرقهم اللوائح الحزبية، يستنزفون الاحزاب قاطعين عليها طريق الحصول على اكثرية مطلقة.

- ان وحدة الرأي لدى اعضاء الحزب الواحد غير موجودة، فعند التصويت على مسألة هامة، يصوت كل عضو حسب رأيه او مصلحته.. وهذا لا يحدث في الدول الغربية بعامة، وفي بريطانيا بخاصة، حيث يوجد اتفاق تام داخل الحزب على القضايا كافة.

- ان الوجوه قليلا ما تتغير داخل الكونغرس بفضل التسهيلات المعطاة للمنتخبين كي يعاد انتخابهم.

- ان الصفات التي توصل المرشح الى الحكم، وهي ان يكون انيقًا ووسيمًا بحيث يظهر على الشاشة الصغيرة وكأنه نجم

سينمائي، تختلف عن المؤهلات الضرورية التي تمكنه من ممارسة الحكم، واهمها القدرة على اتخاذ قرار مناسب.

ازاء هذه المعضلة، يقترح المؤلف عدة حلول منها:

اولا، تعديل مدة ولاية مجلس الشيوخ ومجلس النواب بجعلها ثمان سنوات للاول واربع للثاني، بحيث يترشح النواب في السنة ذاتها التي يترشح فيها الرئيس، وهكذا، تصبح العرى وثيقة بين الرئيس وممثلي الشعب، وهذا الحل يقترح الحل التالي:

ثانيًا، توحيد لائحة الترشيح بحيث يترشح الرئيس والشيوخ والنواب على لائحة واحدة، وهكذا، تؤمن الاكثرية في الكونغرس للرئيس المنتخب.

ثالثًا، اشتراك الاختصاصيين ورؤساء بلديات المدن الكبرى الى جانب قادة الاحزاب ومنتخبي البلاد من شيوخ ونواب، فيحصل التوازن مع الممثلين المتحدرين من الانتخابات الاولية.

رابعًا، دعم الاحزاب بالمال كي تتغلب على لجان العمل السياسي ويصبح للحزب تأثير فعلي على النواب، فلا يصوت كل على هواه.

خامسًا، حصول الاحزاب على فترات بث تلفزيوني تكون بتصرف مرشيحهم وهكذا تتساوى في الدعاية الانتخابية مع النواب المنتخبين سابقًا.

بعد اعطاء هذه الحلول، يخلص المؤلف الى الاقرار بوجود صعوبة في التغيير لدى الشعب الاميركي. فالجولات الانتخابية الطويلة يحبذها الشعب لانها تتيح له المجال لممارسة الديمقراطية، وهكذا، تصبح امراض الحكم مزمنة ومستعصية. لذلك، يتوجه الكاتب اخيرًا الى الشعب الاميركي قائلا: «كما تكونون يولى عليكم»!

MEIR ZAMIR,

The Formation Of Modern Lebanon

(Ithaca: Cornell University Press, 1988), 309 p.

نشوء لبنان الحديث

د. فريد الخازن*

لقد رافق اقتسام الامبراطورية العثمانية، بعد سقوطها خلال الحرب العالمية الاولى، تنازع حاد بين جميع الطامعين في «التركة» العثمانية. وبدأ ذلك حتى قبل انهيار السلطة الفعلي في اواخر الحرب، اي منذ ان اصبحت اسطمبول تعرف بالرجل المريض في عواصم الدول الاوروبية الكبرى في اواسط القرن الماضي. في منطقة الشرق الاوسط، كان النزاع على خطين بين البريطانيين والفرنسيين الذين دخلوا الحرب كحلفاء ووقعوا الاتفاقات السرية لبسط سيطرتهم على المنطقة، وبين المجموعات التي ايدت الحلفاء او استمالت دعمهم لتحقيق اهداف معينة، كالهاشميين في الحجاز والمسيحيين في لبنان واليهود في فلسطين. ثمة فوارق تاريخية وسياسية واجتماعية شاسعة تميز كلاً من المجموعات الثلاث، لكن ما يجمع بينها هو وجود مشروع انشاء دولة ذات كيان مستقل، يرتكز على اهداف سياسية تعكس التطلعات التاريخية المختلفة لكل من المجموعات الثلاث.

لقد راعت اتفاقية سايكس - بيكو

* دكتور في العلاقات الدولية
أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت.

المصالح الاستعمارية لباريس ولندن ضاربة عرض الحائط بالوعود التي قطعتها بريطانيا الى حلفائها، ومنهم الشريف حسين في الحجاز، لاقامة مملكة عربية هاشمية في منطقة تقع اساساً تحت النفوذ الفرنسي. هكذا تضاربت المصالح وتعقدت الامور، ليس فقط بين حلفاء الامس بل ايضاً بين القوى المحلية التي باتت في موقع دفاعي صعب تحاول من خلاله تحقيق الحد الاقصى من المكاسب السياسية.

ان كتاب مئير زامير، **نشوء لبنان الحديث**، الذي صدر مؤخراً بطبعة جديدة،* يسلط الضوء على مرحلة تحولات اساسية في تاريخ لبنان والمنطقة، وهي مرحلة نشوء الدول العربية القائمة بعد سقوط الامبراطورية العثمانية على اثر الحرب العالمية الاولى. لبنان، كسواه من الدول العربية الحديثة، نشأ على مراحل عكست التطورات الاقليمية، من جهة، ومدى التطابق بين نشوء الدولة مع المجتمع، من جهةاخرى.

يستعرض زامير في اربعة فصول مترابطة التطورات والاحداث التي سبقت اعلان دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠، ويتناول باسهاب المرحلة الفاصلة حتى اعلان الدستور اللبناني (١٩٢٠ - ١٩٢٦) مستنداً بصورة اساسية على الارشيف الديبلوماسي الفرنسي والبريطاني. هناك دراسات عدة تناولت مراحل انشاء دولة لبنان الكبير، خصوصاً فترة ١٩١٨ - ١٩٢٠، لكن ما من دراسة استعملت فيها المراجع الاساسية، في باريس ولندن، بطريقة موضوعية وبأسلوب علمي كالدراسة التي انجزها زامير. الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة، والذي لم يتطرق اليه بوضوح مؤرخو لبنان الحديث، هو ان انشاء لبنان الكبير لم يكن فقط نتيجة سياسة استعمارية فرنسية، بل كان ايضاً بفعل ارادة مسيحية، وتحديداً مارونية، تعود جذورها الى النهج السياسي الذي تبلور في منتصف القرن الماضي، خصوصاً في اوساط الاكليروس الماروني.

بين ١٩٢٠ و١٩٢٦، ثلاثة مفاصل حددت التحولات التي طرأت غلى العلاقات اللبنانية، - الفرنسية، من جهة، وعلى السياسة الداخلية اللبنانية، من جهة اخرى، اولا، السياسة الفرنسية بأطرها العامة تجاه المنطقة التي وقعت تحت الانتداب الفرنسي. ثانياً، السياسة الفرنسية تجاه لبنان، وتحديداً طبيعة العلاقات الفرنسية - المارونية. وثالثاً، السياسة الفرنسية تجاه المعارضة الداخلية لانشاء لبنان الكبير المتمثلة بالقيادات الاسلامية، وخصوصاً السنية في بيروت وطرابلس، وكذلك تجاه المعارضة الخارجية التي قادتها دمشق.

قبل ١٩٢٠، سعت باريس الى تحقيق مشروع ما عرف «بسوريا الكاملة» (Syrie Intégrale)، والذي ارادت من ورائه ايجاد الية حكم مركزي للمنطقة الواقعة تحت السيطرة الفرنسية. لكن، سرعان ما اصطدمت باريس بالواقع السياسي

*الطبعة الاولى صدرت عن دار النشر الانكليزية «Croom Helm»، سنة ١٩٨٥. الطبعة الثانية صدرت في أميركا عن دار «Cornell University Press» سنة ١٩٨٨.

والجغرافي على الارض، غير المساعد على تنفيذ تلك السياسة. لذلك، اضطرت باريس الى اعادة مراجعة حساباتها على ضوء المتغيرات التي حصلت بين ١٩١٨ و ١٩٢٠، ان بالنسبة الى السياسة الهاشمية في دمشق بقيادة الامير فيصل او بالنسبة الى المطالبة المارونية بانشاء دولة لبنان الكبير. الخيارات الفرنسية في تلك الفترة (اوائل ١٩١٩) حددها جورج بيكو، المستشار السياسي الاول للجنرال اللنبي، ويوردها زامير كالاتي: «هناك ثلاثة خيارات امام باريس: ضم لبنان الى سوريا وبسط الانتداب الفرنسي على كامل المنطقة؛ جلب تأييد فيصل للسيطرة الفرنسية على لبنان الكبير مقابل قبول فرنسا بحكم فيصل على سوريا؛ أو تأليب المعارضة على فيصل داخل سوريا لضرب نفوذه في سوريا. ويضيف بيكو قائلا ان الخيار الاول سيقابل بالرفض من قبل المسيحيين اللبنانيين، بينما الخيار الثالث سيغضب البريطانيين»(ص ٥٦). هكذا تقلبت السياسة الفرنسية الى ان استقرت على اتباع الخيار الثاني انما معدلا، بعد ان ساءت العلاقة بين باريس وفيصل، الذي اصبح في النهاية اسير تطرف انصاره في دمشق وتعنت بعض اصحاب القرار في باريس.

بالرغم من ان اعلان دولة لبنان الكبير في اول ايلول ١٩٢٠ ساهم في حسم التردد الفرنسي وفي تحديد الاطر الكبرى لسياسة الانتداب الفرنسي في لبنان وسوريا، فان قضايا كثيرة مهمة ظلت عالقة ولم تبث بصورة نهائية الا في مرحلة لاحقة. من هذه الامور مسألة الحدود بين لبنان وسوريا، وبتعبير اوضح مسألة الاراضي التي الحقت بـ«لبنان الصغير»، اي لبنان المتصرفية. هنا يظهر التباين بين مواقف بعض مخططي السياسة الفرنسية في المنطقة، خصوصاً روبير دوكي والقيادات المارونية، وعلى رأسها البطريركية المارونية. هذا ما يبرزه بوضوح زامير من خلال عرضه المسهب للسياسة التي اتبعتها بعض القيادات المارونية قبل وبعد انشاء لبنان الكبير، من جهة، وللتيارات المختلفة التي تجاذبت مراكز القرار في باريس وبيروت، من جهة اخرى.

يستعرض زامير التحركات السياسية والاعلامية التي قام بها عدد غير قليل من الموارنة في لبنان وباريس كما في اوساط الجاليات اللبنانية في الخارج، خصوصاً في مصر، بهدف انشاء لبنان الكبير، اي لبنان «بحدوده التاريخية» أو «الطبيعية». لكن المطلب الماروني بتوسيع حدود لبنان المتصرفية، وذلك استناداً الى مبررات تاريخية وسياسية واقتصادية، قابله موقف فرنسي مغاير تمثل خصوصاً بروبير دوكي، المساعد الاول للجنرال غورو، ويدعو الى عدم الانجراف وراء «السياسة المسيحية» في لبنان. من هنا مطالبته بعدم ضم جميع المناطق ذات الاكثرية الاسلامية بغية الحفاظ على لبنان متجانس ديمغرافياً، يكون قاعدة قوية لخدمة المصالح الفرنسية. ففي رأي دوكي ان «لبنان صغيراً» فيه اكثرية مسيحية افضل من لبنان كبير غير مستقر سياسياً، وعرضة للتأثر بالتقلبات الديمغرافية بين الطوائف التي تشكل المجتمع اللبناني.

يتبين من الكتاب ان البعد الديمغرافي

لمسألة توسيع الحدود لم يدخل في حسابات القيادات المارونية، فقد غاب عن بال الذين طالبوا بانشاء لبنان الكبير، خصوصاً البطريركية المارونية، ان لبنان ١٩٢٠ هو مختلف تماماً عن لبنان المتصرفية او الامارة في تركيبته الداخلية وفي علاقاته مع محيطه الاقليمي. حتى ان اي مسعى فرنسي لاعادة النظر في حدود لبنان الكبير قوبل بالرفض من قبل البطريركية المارونية، وفسر بالعمل المناهض للمصالح المسيحية في لبنان. لكن في الواقع، لا يمكن معرفة ابعاد موقف بكركي والاسباب التي حملت البطريرك حويك على الاصرار على مواقفه دون الاطلاع على ارشيف البطريركية المارونية، وهذا ما لم يفعله زامير ولا اي باحث آخر درس هذه الفترة المهمة من تاريخ لبنان الحديث.

اما الشق الثاني للسياسة الفرنسية في لبنان الكبير فيتعلق بالموقف الاسلامي المعارض للانتداب الفرنسي في بادىء الامر وللسياسة التي اتبعها الفرنسيون بعد ضم مناطقهم الى لبنان الكبير. كان موقف القيادات السنية، خصوصًا في بيروت وطرابلس، هو الاكثر رفضًا للواقع الذي جعل المسلمين اقلية في دولة يسيطر عليها المسيحيون، كما يقول زامير (ص. ١٢٨ - ١٣٢). والموقف السني ازداد تصلبًا، حتى بعد اعلان الدستور سنة ١٩٢٦، بسبب تأييد دمشق للقيادات السنية اللبنانية، وذلك من ضمن السياسة السورية المناهضة للانتداب الفرنسي. لم يتبدل الموقف السني الرافض للتعاون مع الانتداب الفرنسي، ومن خلاله مع المسيحيين اللبنانيين، الا في الاربعينات وتحديدًا في المرحلة التي سبقت اعلان الاستقلال.

اما قيادات الطوائف الاخرى، خصوصًا الشيعة والدروز، فلم تقابل اعلان دولة لبنان الكبير بالرفض المبدئي، كما فعلت القيادات السنية النافذة، وذلك لسببين اساسيين. اولا، لان الطوائف الاسلامية غير السنية لم تخسر مواقع سياسية او حقوقًا طائفية بانضمامها الى لبنان الكبير بعدما كانت قد حصلت عليها قبل ١٩٢٠، اي في عهد السلطنة العثمانية. بل بالعكس، فانضمام هذه الاقليات الى لبنان الكبير جعل منها طوائف ذات شأن سياسي، واعطاها حقوقًا لم تنعم بها في السابق. اما السبب الثاني للواقعية التي ميزت موقف الشيعة والدروز، فيعود الى عدم وجود مشروع سياسي واضح المعالم ارتبطت به القيادات الشيعية في الجنوب والبقاع او الدرزية في الجبل، كمشروع لبنان الكبير، علاوة على المملكة العربية الهاشمية، في سوريا. لقد فهم الفرنسيون هذا الواقع وعملوا على انتهاج سياسة مرنة تهدف الى استقطاب تأييد زعماء الشيعة والدروز.

يورد زامير وقائع عدة تظهر سياسة الاستقطاب التي اتبعها الفرنسيون والتي ساهمت في تقريب الزعامات الشيعية والدرزية النافذة من مركز القرار في بيروت، وبالتالي، في ربط مصالح طوائفهم بدولة لبنان الكبير.

اهمية الكتاب انه يبرز الاطر الكبرى لتطور دينامية السياسة اللبنانية بعد ١٩٢٠ ببعديها الداخلي والخارجي. فلكل طائفة مطالبها وتطلعاتها التاريخية

وارتباطاتها الخارجية. كل ذلك في وقت كانت لعبة التوازنات الداخلية والاقليمية مرتبطة بمسألة دولية (الانتداب الفرنسي) ترتكز على ضوابط ومقومات تحرك واضحة المعالم. فكم بالحري اليوم بعد ان فقدت لعبة التوازنات الداخلية والخارجية توازنها واصبح لبنان غلى هامش القضايا الاقليمية والمصالح الحيوية للدول الكبرى؟

يبقى موضوع نشوء الدول الحديثة في المنطقة. فقد تناوله اغلب الكتاب من منطلقات سياسية وايديولوجية للدفاع عن قراءة ضيقة للتاريخ، او لتبرير توجه سياسي معين. لكن كتاب زامير، بالرغم من الموضوعية والرصانة العلمية اللتين يتميز بهما، لا يخلو من بعض الشوائب. ففي الصفحات الاخيرة من الكتاب يتطرق زامير الى لبنان ما بعد حرب ١٩٧٥، ويتبين استنتاجات حول مستقبل لبنان تلتقي مع نصائح المستشار الفرنسي دوكي في اوائل العشرينات.

لبنان الذي تعصف به حروب الداخل والخارج التي يصعب تحديدها او تصنيفها هو من اكثر البلدان عرضة لاعادة النظر في كتابة وقراءة التاريخ القديم والحديث. واعادة النظر هذه لا تنحصر فقط في النظام السياسي بل تتعداه لتطال لبنان بحدود الداخل بين الطوائف وضمن الطوائف، وبحدود الخارج مع الدول المجاورة التي لها اطماع فيه. تجديد قراءاتنا للتاريخ قد يكون مفيدًا لاستنباط الحلول للازمات. فمعظم شعوب العالم مرت بفترات «العودة الى الجذور»، مهما اختلفت الآراء حول الجذور وحتى حول طريق العودة. امثلة كثيرة تراودنا، منها القريب في ايران الاسلامية، ومنها البعيد، في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية. لكن، لسوء الحظ، في لبنان، نجد تخمة في قراءات التاريخ وفي تعدد الصراعات باسم الماضي والحاضر والمستقبل. قد نعجز عن توحيد تاريخ يلتقي عليه معظم اللبنانيين، لكن ما نخشاه، خصوصًا اذا استمرت الحروب بدون افق حلول ممكنة، هو ان يصبح تأريخ التواريخ في لبنان على هامش التاريخ.

quelle un porte-parole du corps des observateurs rend compte de la cérémonie de Ras Nakoura. Une page est tournée et, conformément à l'article V de la convention, les Israéliens entament leur retrait de la zone frontière libanaise. Mais les villages évacués ne seront officiellement remis aux autorités libanaises, que le 2 avril, suivant la lettre de l'accord. Le 28 mars, les troupes syriennes commencent, à leur tour, à évacuer le Liban.

"L'établissement d'un armistice entre les forces armées des deux Parties est accepté comme une étape indispensable vers la liquidation du conflit armé et de la restauration de la paix en Palestine" stipule le paragraphe 4 de l'article I de la Convention. Mais cette étape pouvant être longue, d'autres articles vont réglementer de façon très stricte les relations des deux Etats auxquelles les normes des relations internationales pacifiques ne peuvent pas s'appliquer. Il est décidé "de ne pas recourir à la force militaire dans le règlement de la question palestinienne" et d'empêcher les forces armées de chacune des Parties d'entreprendre une action agressive contre la population ou les forces armées de l'autre (Article I). "Aucun acte de guerre ou d'hostilité ne sera diriger du territoire çontrôlé par l'une des deux Parties contre l'autre partie" (Article III) et ceci pour empêcher que ne se réitèrent les attaques de forces irrégulières à travers les frontières. Et, cas unique parmi les accords d'armistice avec les autres pays arabes, l'accord libano-israélien ne modifie pas le tracé de la frontière internationale, en ce sens que la ligne de démarcation qui sépare les forces armées des deux Parties se confond avec la frontière entre le Liban et la Palestine telle que tracée par les Puissances mandataires après la première guerre mondiale (Articles V). Une Commission mixte est constituée pour veiller à l'exécution de la Convention. Elle est composée de 5 membres - deux pour chaque Partie, le Président étant le chef d'Etat-Major de l'Organisation de Contrôle de la Trêve des Nations Unies (O.N.U.S.T.) - et siège à Ras Nakoura au Liban et à Metullah en Israël. Des observateurs seront employés par la Commission pour l'aider dans le contrôle de l'application de l'armistice sur le terrain (Article VII). Enfin, une annexe définit les forces armées défensives que les deux Parties peuvent stationner dans la zone de la ligne de démarcation qui va de la ligne El Quasmiyé-Nabatiyé El Tahta-Hasbaya au nord, en territoire libanais, jusqu'à la ligne Nahariya-Tarshiha Jish-Marus au sud, en territoire israélien. Le total des forces que le Liban peut introduire dans sa zone dépasse la moitié des effectifs de son armée.

Cette convention ainsi que celles signées avec Israël par l'Egypte (le 24 février), la Transjordanie (le 3 avril) et la Syrie (le 20 juillet), est entérinée par le Conseil de Sécurité dans une résolution du 11 août 1949.

Mais, à la demande des Libanais, la réunion va se tenir sur leur territoire dans la bâtisse désaffectée des Douanes, à laquelle les Israéliens se rendent après avoir fait déminer la route qui y accède par des unités du génie. La délégation libanaise, composée d'un représentant du Ministère des Affaires Etrangères et de deux officiers supérieurs, le Lieutenant-Colonel SALEM et le Commandant HARB, remet un mémoire écrit aux Israéliens et aux militaires belges, français et américains qui représentent l'O.N.U.; la délégation israélienne se contente de développer ses idées oralement. Le soir, les délégués libanais rentrent à Beyrouth pou rendre compte des résultats des pourparlers. Un black-out informationnel empêche toute nouvelle de filtrer, mais certains journalistes croient savoir que les conversations qui ont eu lieu ce jour-là, ne sont que la continuation de celles qui avaient été entamées secrètement depuis quelques semaines entre des représentants des deux pays, et que ceci va leur permettre d'aboutir rapidement surtout que l'Egypte a déjà pavé la voix à un règlement pacifique.

Les conférences de Nakoura se poursuivent à un rythme d'abord accéléré puis plus lent, du fait des interférences étrangères. Le 3 mars, une seconde réunion se tient, et le représentant du médiateur par intérim demande aux parties de lui communiquer leurs avis sur un projet d'armistice élaboré par les Nations Unies. On fait état de "difficultés techniques provenant de la traduction de certains documents".

Le 7, une nouvelle réunion permet de cerner les difficultés qui entravent la bonne marche des pourparlers: il s'agit de la question de la présence armée syrienne au Liban. En effet, Israël exige que la Syrie retire ses troupes du Liban et participe aux négociations, alors que la Syrie revendique la Galilée palestinienne comme prix de sa participation à un éventuel accord d'armistice. Le 10 mars, deux Commissions sont créées: l'une d'entre elles est chargée de tracer la ligne de démarcation et d'organiser l'évacuation des troupes israéliennes du territoire libanais, alors que l'autre s'occupe de la rédaction des textes. De source officieuse, on apprend que le texte del'armistice a déjà été rédigé et que l'on n'attend plus pour y apposer les signatures qu'un déblocage syrien.

Le 15 mars, les délégations libanaise et israélienne fixent le texte définitif du projet d'accord dans ses deux versions française et anglaise et prévoient une dernière réunion pour le 23. Mais, trois jours avant la date prévue et alors qu'à Lake Success, on croit savoir que la Syrie serait prête à négocier avec Israël, une conférence réunit, à Ras Nakoura, les délégations libanaise et israélienne, qui publient un communiqué selon lequel l'accord est prêt et sera signé le 23 mars à 11 heures. Le 22 mars, le Conseil des Ministres Libanais se réunit avec le représentant du médiateur par intérim, pour mettre au point les détails de la cérémonie du lendemain. Le 23, la convention d'armistice est signée par les deux délégations, en présence des représentants des Nations Unies. Ainsi prend fin une guerre qui a duré plus de dix mois depuis ce lointain jour de mai 1948, quand des troupes irrégulières franchirent la frontière sud du Liban pour aller combattre Israël. Le soir même, le chef des observateurs des Nations Unies et le représentant du médiateur par intérim tiennent une conférence de presse à l'Hôtel Normandy, à Beyrouth, au cours de la-

dérouler sous son égide dans l'île de Rhodes. Puis, les choses se précipitent: l'Egypte accepte le cessez-le-feu et Israël admet le principe du retrait de ses forces du territoire égyptien. Le 12, les délégations officielles envoyées par les deux pays arrivent à Rhodes et, le lendemain, la première phase des négociations s'ouvre en présence du médiateur par intérim. En moins d'une heure, les délégués israéliens et égyptiens aboutissent à un accord de suspension des opérations militaires sur le front du Néguev.

Le 16 janvier, le Dr. BUNCHE invite le Liban à prendre part à la Conférence de Rhodes. La peur de déplaire à la Syrie pousse les autorités libanaises à interdire la diffusion de toute information concernant la question et à s'abstenir de publier, elles-mêmes, des communiqués officiels. Les rumeurs les plus folles et les supputations les plus incroyables ont libre court, et les nouvelles concernant la paix viennent, tout comme celles relatives à la guerre, de l'étranger. C'est au Caire, que les correspondants de la United Press annoncent, le 18 janvier, que 5 villages libanais, occupés par les troupes israéliennes, ont été évacués au terme d'un accord conclu, deux jours plut tôt, à Ras Nakoura. On est encore loin de l'évacuation totale et les pourparlers avec Israël seront longs et ardus à cause de la position de la Syrie qui pèse tout le poids de sa présence militaire au Liban-sud. Selon l'éditoraliste du "Al-Amal", organe du parti Kataëb, les Israéliens auraient demandé au Liban de négocier avec son voisin de l'est le départ des troupes que ce dernier maintient dans la région frontalière libanaise, avant que ne s'ouvrent les pourparlers libano-israéliens. Selon cette même source, Fouad AMMOUN a été délégué à Damas par le gouvernement de Beyrouth pour mener à bien cette délicate opération préparatoire.

Le 27 janvier, et comme pour donner un coup de pouce aux autorités libanaises qui ne se décident toujours pas à négocier, les troupes israéliennes font de nouvelles incursions, dans la région de Aïta EL-CHAAB et, en même temps, attaquent violemment le village de Kunaitra. Un véritable "forcing" diplomatique est déployé à Beyrouth pour désamorcer la crise. Le 2 février, le représentant du médiateur par intérim est reçu par Fouad AMMOUN, le Secrétaire Général des Affaires Etrangères. Selon la presse cairote, Israël aurait accepté de retirer ses troupes du Liban et des pourparler secrets se dérouleraient entre les deux pays. Le 5 février, les dirigeants libanais et syriens se rencontrent à nouveau, à Bhamdoun, pour étudier la possibilité pour leurs pays de participer aux discussions de Rhodes. Mais aucune décision n'est prise et, lorsque le surlendemain, le conseiller juridique du médiateur rencontre, à Beyrouth, le président du Conseil et le ministre des Affaires Etrangères, il n'obtiendra aucune réponse claire à ce sujet.

Le 24 février, et alors que le roi Abdallah se déclare prêt à négocier avec Israël, l'Egypte signe une convention d'armistice à Rhodes. Ce n'est que le 1 mars, et après avoir laissé l'incertitude peser jusqu'à la dernière minute, que le Liban annonce officiellement sa décision de négocier un armistice avec Israël.

Les pourparlers s'ouvrent entre les deux pays, à Rhodes. La délégation israélienne, composée de ROSENNE et PELLMAN, arrive tôt dans la matinée du 1 mars à la forteresse de Teggart qui a été aménagée pour accueillir les négociateurs.

de l'O.N.U. passe aux mains de Tsahal, et nulle part en Palestine la défaite d'une armée arabe n'est aussi absolue. Plus rien ne subsiste des territoires arabes entre la frontière nord de l'Etat d'Israël - telle que tracée par le plan de 1947 - et le frontière internationale séparant le Liban de la Palestine. Les Israéliens poussent leurs patrouilles de reconnaissance au cœur de la région frontalière libanaise et la population affolée reflue vers l'intérieur du pays, dans un mouvement qui sera appelé à se répéter très souvent dans l'avenir. Des Libanais seront bientôt des réfugiés dans leur propre pays, et, au problème des réfugiés palestiniens, viendra se greffer un problème purement libanais.

Le 4 novembre, le Conseil de Sécurité qui a prescrit un repli israélien du Néguev avec un retour aux positions du 14 octobre 1948, est saisi par les délégués libanais et britanniques d'une proposition tendant à étendre cette résolution à la Galilée. Cette proposition ne sera pas retenue à cause de l'opposition de nombreux pays, mais le Conseil ne se désintéresse pas complètement de la question et, le 7 novembre, il reçoit du médiateur par intérim, un rapport sur la situation en Galilée décrivant les faits tels qu'ils se sont déroulés jusqu'au 31 octobre, moment de la fin es combats. Ce rapport décrit les pillages systématiques que les villages arabes ont subis du fait des Israéliens et les profondes modifications du front dans cette région. Deux jours plus tard, et alors que jusqu'ici il préparait l'établissement de pourparlers de paix entre les Etats arabes et Israël, le Dr. BUNCHE lance l'idée de la négociation d'armistices entre les belligérants au Proche-Orient.

Le 16 novembre, le Conseil de Sécurité adopte le projet franco-belge qui prévoit la conclusion d'armistices séparés avec tracé de lignes de démarcation permanentes, et invite les parties en présence à négocier immédiatement, par l'intermédiaire du médiateur par intérim.

4 - 1949 : La conclusion des accords d'armistice

Si l'année 1949 semble visiblement être celle de la paix, le déroulement des évènements durant les premiers mois est totalement imprévisible: les combats qui se déroulent dans le désert du Néguev entre les armées israélienne et égyptienne tournent à l'avantage de la première et, dans un mouvement désespéré, l'Egypte appelle l'Irak à son secours. Après maintes hésitations, le Conseil des Ministres irakien donne l'ordre à ses troupes de reprendre le combat sur tous les points du front où elles sont en contact des Israéliens. L'armée irakienne, en rebellion ouverte, garde l'arme au pied. Le Président du COnseil irakien démissionne et son poste est occupé par Nouri-EL-SAID dont la politique est notoirement pro-anglaise et dont l'allégeance est acquise au roi Abdallah de Transjordanie; ceci fait basculer l'Egypte dans le camp des partisans de l'arrêt définitif des hostilités et, alors que les Présidents libanais et syrien se rencontrent, le 5 janvier, à Bhamdoun, pour évaluer la situation régionale et discuter de l'état du front libano-israélien, le Dr. BUNCHE annonce publiquement que l'Egypte et Israël sont prêts à négocier un armistice qui stabilisera les lignes de démarcation séparant leurs armées. Le 7 janvier, il invite les représentants des deux pays à participer à des pourparlers indirects qui doivent se

arabes l'idée d'un Etat palestinien indépendant. Le 6 septembre, il se rend à Alexandrie pour soumettre à la Commission Politique de la Ligue, le plan qu'il propose d'appliquer à la Palestine et qui prévoit la proclamation de l'indépendance de ce pays et la création d'un gouvernement palestinien provisoire. Une semaine plus tard, la Ligue Arabe adopte le principe de la création d'un gouvernement palestinien en laissant au peuple, représenté par le Comité Supérieur Arabe, la liberté d'en désigner les membres.

Le point de vue de Riad SOLH est donc consacré et, le 22 septembre, le "Gouvernement de Gaza" voit le jour. Parraîné par le Liban, ce gouvernement est formé par le Comité Supérieur Arabe et regroupe 10 ministres sous la présidence de Ahmad Pacha, gouverneur arabe de Jérusalem. Cette solution est, en fait, une nouvelle pomme de discorde qui divisera les Arabes de façon durable. Tous les Etats membres de la Ligue reconnaissent ce gouvernement, à l'exception de la Transjordanie qui n'a jamais caché ses visées annexionnistes et qui forme un gouvernement palestinien fantoche pour servir ses desseins. Le 1er octobre, 83 représentants des municipalités et organisations nationales palestiniennes se réunissent à Gaza au sein de l'Assemblée Nationale Palestinienne et élisent à l'unanimité le Mufti Hajj Amine au poste de Président de l'Assemblée. Une constitution provisoire est établie, le 3 octobre et l'Assemblée se réunit en constituante, prenant de nombreuses décisions pratiques. Ainsi, elle décrète la mobilisation de tous les Plestiniens de 18 à 40 ans, pavant la voie à la création d'une armée palestinienne populaire.

Le 19 octobre, le Conseil de Sécurité ouvre sa séance sous la présidence du délégué américain et discute la question de la violation de la trêve en Palestine, où de très violents combats opposent les forces égyptiennes aux forces israéliennes dans le Neguev. Les représentants du Liban, de l'Egypte, d'Israël et du Haut Comité Arabe, ainsi que le médiateur par intérim, le Dr. Ralph BUNCHE, sont invité à participer aux débats et, bientôt, une résolution demandant l'arrêt immédiat et définitif des combats est adoptée. Les combats cessent dans le Néguev à partir du 22 octobre, mais le front libano-israélien se réveille. A l'aube du 22, un avion israélien bombarde la ville côtière de Tyr, au Liban-sud causant la mort de deux civils. Au même moment, les combats reprennent dans la région de Manara et les deux parties font donner leur artillerie lourde, pilonnant indistinctement leurs positions respectives et les agglomérations civiles adjacentes. La phase finale de la guerre libano-israélienne s'ouvre et aura pour résultat le retour des troupes libanaises à leur position de juin 1948, l'anéantissement définitif des volontaires arabes, et l'aggrandissement vers le nord de la portion de territoire revenant à l'Etat d'Israël.

Face à la dangereuse escalade qui va grandissant tout au long des jours qui suivent, le Quartier Général des observateurs des Nations Unies ordonne un cessez-le-feu dans le nord de la Palestine. Mais malgré l'acceptation de la trêve par les diverses parties en présence, les combats redoublent d'intensité et font tache d'huile. Les Israéliens passent massivement à l'attaque, balayent les dernières positions libanaises et arabes en Palestine du nord qui avait résisté à la contre-offensive de juillet. Toute la région qui était censée revenir aux Arabes, d'après le plan de partage

dification du tracé des zones revenant à chaque partie. Le 1 juillet, les dirigeants arabes, réunis au Caire, rejettent ce plan et constituent un sous-comité formé des Premiers Ministres syrien et transjordanien, ainsi que du Secrétaire de la Ligue et qui a pour mission de préparer un contre-projet. Deux jours plus tard, le médiateur arrive au Caire et s'entretient avec les Chefs d'Etats Arabes, toujours réunis au sein du Comité Politique, pour défendre son plan qui ne représente, à ses yeux, qu'une base pour les négociations et non point un programme politique définitif. Mais il était dit que la voix des armes devait encore se faire entendre; le 6 juillet, et au moment où les Israéliens rejettent, à leur tour, le plan Bernadotte, les gouvernement arabes font savoir qu'ils refusent de prolonger la trêve qui prend fin dans quelques jours et forment une sorte de gouvernement provisoire pour les territoires palestiniens, dont le rôle est purement administratif; il s'agit du "sous-comité pour l'administration civile des zones libérées de la Palestine".

Le 9 juillet, les Israéliens attaquent les positions de l'armée libanaise et des volontaires arabes et remportent des succés foudroyant. Le 15, Tsahal affirme avoir définitivement refoulé la coalition libano-arabe, et avoir poussé ses troupes en direction du territoire libanais. Face à la poursuite des combats, le Conseil de Sécurité adopte, le même jour, une résolution enjoignant très fermement aux belligérants de respecter la nouvelle trêve, décidée quelques jours plus tôt, sous peine d'être sanctionnés aux termes du Chapitre VII de la Charte des Nations Unies. Le lendemain, on apprend que la trêve entre en vigueur dans la ville de Jérusalem et que, réuni dans le village libanais de Aley, le Conseil de la Ligue Arabe examine la résolution du Conseil de Sécurité. Les débats sont animés, la Syrie et l'Irak s'opposant à l'arrêt des combats alors que la Transjordanie, l'Arabie Séoudite, l'Egypte et le Yémen y sont favorables. De son côté le Liban, et après avoir été pour la poursuite du combat pendant les débats, votera dans le sens de l'acceptation de la trêve.

Au Liban, c'est la consternation. Une vague de protestations balaye le pays, mettant en cause la position adoptée par Riad SOLH qui est accusé de faiblesse pour avoir accepté de baisser les bras. Tripoli, la capitale musulmane du Liban-nord est paralysée durant deux heures par une grève générale. Il ne suffit pas, pour désarmer ceux qui se posent en farouches défenseurs de la Palestine et qui prônent la guerre à outrance, que Riad SOLH prétende que "nous sommes plus forts que jamais et nous n'avons accepté la trêve que dans l'intérêt de la cause", ni que son défenseur, le journaliste K. LABAKI écrive que "si Riad SOLH a accepté la trêve, c'est qu'il ne pouvait pas faire autrement et qu'aucun Libanais, placé à la tête du gouvernement n'aurait pris une attitude plus intransigeante". Pas plus l'explication par l'argument de la force que celle par l'argument de la faiblesse, ne calment les esprits. Alors que le comte Bernadotte arrive à Aley, le 24 juillet, pour se réunir avec les dirigeants arabes aux fins de discuter des modalités d'application de la trêve, une crise gouvernementale éclate et, le 26 juillet, Riad SOLH présente sa démission au président de la République. Il est aussitôt chargé de former un nouveau gouvernement et, bientôt, il reprendra la tête des initiatives politiques arabes. Il va poursuivre inlassablement ses tentatives visant à faire admettre aux dirigeants

Dès le début du mois de juin, l'armée libanaise reçoit des ordres pour se préparer à se mettre en mouvement. Réparties dans les diverses régions frontalières, les unités relevant du commandement libanais vont devoir se regrouper dans les environ de Aïtaroun avant de passer à l'offensive. Décidé à occuper le plateau de Malikiyé à tout prix, le Général CHEHAB confie cette tâche au commandant du 3e Bataillon de Chasseurs, le Lieutenant-Colonel Jamil HOUSSAMY. Les moyens mis à la disposition de ce dernier ne sont pas considérables: outre le 3e bataillon de chasseurs, composé de près de 400 hommes répartis en 3 compagnies, il dispose d'une compagnie lourde d'appui, constituée de 2 sections de mortiers (8 mortiers de 81) et de 2 sections de mitrailleuses Hotchkiss, d'une batterie réduite d'artillerie (quelques vieux canons de 75), d'une section de 6 chars légers Renault, survivants de la bataille de Bir-Hakeim, d'une section de génie chargée du déminage des points d'attaque et d'une section médicale. Les volontaires arabes ne participent pas à l'attaque et n'arriveront à Malikiyé qu'après que le dernier coup de feu eût été tiré. Quant à l'aviation syrienne, qui devait apporter son soutien en bombardant les positions israéliennes, elle ne se manifestra pas de la journée.

Le samedi 5 juin, à 13 heures, l'armée libanaise monte à l'attaque. Ce n'est que vers 19 heures que les forces du 3e bataillon se regroupent aux lisières est et ouest du village de Malikiyé, et se lancent à l'assaut final, après avoir nettoyé les contrepentes du plateau. L'armée libanaise fortifiera ses positions, et les volontaires arabes, s'engouffrant dans la brèche ainsi ouverte dans le dispositif de défense israélien, pousseront leur avance jusqu'à Nazareth. Le vendredi 11 juin verra la dernière avance de l'histoire de l'armée libanaise et, à 8 heures, un cessez-le-feu est ordonné sur tout le front. Quand les combats reprendront plus tard, l'avance se fera en sens inverse et les Israéliens entraînés par la puissance de leur contre-offensive, bousculeront les positions de l'armée libanaise et des volontaires arabes.

A partir de cette date, les Arabes vont s'absorber dans l'étude des propositions de paix. La Commission Politique de la Ligue Arabe décide de créer un comité de liaison ayant pour mission de se mettre en contact avec le médiateur des Nations Unies qui tente de réunir une table ronde arabo-israélienne. Toutefois, les Arabes se refusent à participer aux pourparler de Rhodes et se contentent d'y envoyer des officiers de liaison dépourvus de tout pouvoir de négociation. Le 16 juin, le Dr. HABERSKY, délégué du médiateur, visite le secteur frontalier de Ras Nakoura avec des officiers libanais, alors qu'un avion, affrêté par les Nations Unies, débarque à l'aeroport de Beyrouth trois observateurs qui seront chargés de veiller au respect de la trêve.

Durant la seconde quinzaine de juin, la Ligue Arabe envoie 4 experts chargés, non pas de négocier avec les délégués israéliens déjà sûrplace, mais d'exposer au médiateur la position arabe. Après avoir prêté attention aux différents points de vue, Bernadotte prépare un projet de plan qui ne sera publié que le 4 juillet, alors qu'il avait été soumis aux Israéliens et aux Egyptiens dès le 28 juin: il s'agit de créer un Etat palestinien unifié, regroupant les deux entités arabes et juive qui auraient chacune, un contrôle absolu sur ses propres affaires internes, alors que la politique extétieure et la défense resteront du ressort du pouvoir central, et ceci après la mo-

tière, à la hauteur de Malikiyé. Ce village, habité en partie par des chiites venus du Liban, occupe une position stratégique sur un plateau qui se trouve être la clef des routes qui mènent du Liban vers les villes d'Acre (Acca) et de Nazareth, au cœur de la Palestine. Et, de par sa position élevée, il surplombe la ligne du front libanais qui se trouve, plus loin, à contre-pente. Les Moujahidines arabes avaient déjà occupé ce village qui contrôle leur ligne de ravitaillement et 3000 d'entre eux, dirigés par le capitaine ZOGHAIB se battent avec acharnement tout au long de la nuit du 15 au 16 pour repousser les contre-attaques israéliennes qui vont, toutes, échouer. Les troupes libanaises gardent l'arme au pied et ne participent en aucune façon, à ce combat. De nombreux tués et blessés sont signalés dans les rangs des combattants arabes et israéliens. Les Israéliens ne prendront contrôle du plateau que le 19 mai.

Sur le plan purement interne, l'ordre est donné à tous les étudiants étrangers de confession juive de quitter le Liban, dans les plus brefs délais. Treize d'entre eux seront évacués de l'Université Américaine et dirigés vers le port de Haïfa. Au même moment, la Ligue Arabe s'engage à protéger les intérêts des Juifs arabes dans leurs pays respectifs, à charge pour eux de s'abstenir de toute activité en faveur d'Israël. Mais bientôt, de nombreuses restrictions viendront limiter la liberté des Juifs libanais: le 24 mai, Riad SOLH demandera au Directeur de la Sûreté de les recenser avec vérification du lieu de leur résidence. C'est une première étape vers un contrôle plus rigoureux.

Après le rejet par les Etats arabes de la résolution du Conseil de Sécurité du 22 mai, invitant les belligérants à cesser le feu dans un délai de 36 heures et à faciliter la tâche du médiateur des Nations Unies, le Comte Bernadotte, chargé de parvenir à un règlement pacifique du conflit, le combat se poursuit sur tous les fronts. Dans le nord de la Palestine, il a été décidé, dès le 27 mai, de retirer les Moujahidines du théatre des opérations et de les diriger vers la capitale syrienne où ils pourront se reposer après avoir été malmenés durant les durs combats des derniers jours. Profitant des mouvements de retrait et du démantèlement de certaines positions arabes, les Israéliens se lancent à l'assaut des régions évacuées. Ils franchiront sur certains points la frontière libanaise, menaçant les villages de Blida et Aïtaroun. Ceci va décider l'armée libanaise à jeter tout son poids dans la bataille pour tenter d'ôter cette épine de son flanc. La seconde bataille de Malikiyé va bientôt commencer et, cette fois, elle sera israélo-libanaise. "Cette seule attaque et seule et unique victoire de l'armée libanaise", au dire du Brigadier Génadry [2], mérite que l'on s'y attarde un peu, rien que pour l'importance sentimentale qu'elle revêt aux yeux des Libanais. Aujourd'hui encore, ceux qui y ont participé ou qui y ont assisté, en parlent avec fierté. Pour un peuple pétri de traditions guerrières, l'histoire contemporaine du Liban est bien pauvre en sujets de discussion et de souvenirs. La seule fois où l'armée de l'indépendance a combattu sur les frontières et a remporté une victoire, c'est à Malikiyé, en juin 1948.

(2) Entretien avec le Brigadier Francois Genadry– Janvier 1988.

vent défendre un territoire qui s'étire en longueur et dont les frontières sont mal défendables.

En mai 1948, la Tseva Hagana Le Israël (Tsahal) voit le jour et se prépare à combattre les armées régulières arabes. Le gros des effectifs de l'armée israélienne est concentré au centre, face à la menace mortelle de la dangereuse armée transjordanienne et au sud, d'où les Egyptiens vont attaquer. La partie nord de l'Etat d'Israël est dégarnie et ne peut compter que sur les armes des colons. Il faut rappeler que le Liban déploie ses forces à la fois face à Israël et face au territoire que le plan du partage des Nations Unies a donné aux Arabes. Les colonies sionistes, puissamment fortifiées, menacent la stabilité du front et peuvent servir de tremplins à des attaques meurtrières. Si les chefs militaires du jeune Etat juif n'ont pas le temps de penser au front du nord qui ne représente pas un grand péril, cela ne veut pas dire qu'ils ignorent tout du Liban. Un grand nombre parmi eux y a combattu dans les rangs de l'armée anglaise, pendant la seconde guerre mondiale, contre les forces françaises de Vichy. Ainsi, en 1941, Ygal ALLON se lance, à la tête d'une compagnie du groupe de choc, Palmakh, à l'assaut d'une position française au Liban, qu'il détruit et dont il fait prisonnier les défenseurs. Et c'est au cours d'un accrochage avec les troupes françaises que Moshé DAYAN perd son oeil gauche quelque part à l'intérieur du territoire libanais...

Que s'est-il, en fait, passé le 15 mai? Si, effectivement les armées égyptiennes et transjordaniennes se sont ruées vers la Palestine, il n'en a pas été de même pour l'armée libanaise, laquelle, comme nous l'avons déjà vu, a fait mouvement vers la frontière et s'y est déployée, se contentant d'adopter une position strictement défensive. De même, l'armée Syrienne qui devait entrer au Liban pour se déployer en Galilée jusqu'à Nazareth ne bougera pas. L'attaque arabe du 15 mai est donc totalement désordonnée, ce qui était plus ou moins prévisible étant donné qu'il n'y a jamais eu de coordination entre les divers Etats-Majors et que, pas une seule fois, un officier arabe n'a eu droit à la parole lors des réunions du Conseil de la Ligue Arabe, quand bien même le débat était purement militaire et technique. Contrairement à toute logique et à tous les enseignements de la théorie militaire, les Arabes sont entrés en guerre sans plan de campagne, sans vue stratégique de la situation.

En ce 15 mai 1948, et alors que l'Egypte et la Transjordanie avec l'appui de plusieurs autres pays arabes, lancent leurs armées à l'assaut de la Palestine, aucune opération majeure n'est signalée sur la frontière internationale séparant le Liban des parties arabes et juive du territoire palestinien telle que réparties par le plan du partage voté par les Nations Unies. D'après un reportage de "L'Orient", la route est barrée à 10 kilomètres de la frontière, empêchant tout déplacement non autorisé dans la bande ainsi créée. L'artillerie se fait entendre de façon irrégulière et les convois de l'armée libanaise se déplacent dans un black-out total. Des commandos de l'armée israélienne tentent de faire sauter une position à la hauteur de Ras Nakoura pour empêcher toute avance prévisible des troupes libanaises et attaquent, au même moment, les deux villages frontaliers de Zib et Bahsa. Mais le combat le plus important se déroule en territoire palestinien, à quelques kilomètres de la fron-

soit moins que les Moujahidines arabes qui vont se lancer, à partir du Liban, à l'attaque d'Israël!

Convoqué par Riad SOLH, le Général CHEHAB est requis de donner son avis sur la possibilité, pour l'armée libanaise, de conquérir la portion nord du territoire qui revient aux Arabes de Palestine. Le compte-rendu précis et technique du commandant en chef vient refroidir l'enthousiasme du chef du Conseil qui apprend, de la bouche de la personne qui est le plus à même de le dire, que le Liban pourra, à grand-peine, défendre ses frontières face aux assauts d'une Hagana aguerrie, qui n'a rien de commun avec "l'armée de parasite" que se complaisent à décrire les dirigeants arabes. CHEHAB conseille de tenir la frontière en fortifiant les régions s'étendant entre Nakoura et Marjeyoun par lesquelles les forces sionistes peuvent déborder les Syriens, seule menace sérieuse pour Israël, en les attaquant sur leur flanc dansle Golan, à Banias et Koneitra. Se remettant à l'avis de CHEHAB, le président du Conseil décide de passer outre aux pressions arabes et aux appels de la rue musulmane du Liban, et de confiner l'armée libanaise dans un rôle défensif de protection des frontières. Ce n'est que forcé et contraint qu'il la lancera en Palestine, longtemps après le début des hostilités pour venir au secours des volontaires de KAWAKJI, en difficulté après la perte de Malikiyé.

Voilà donc ce qui en est de l'armée libanaise. Mais à côté des forces régulières, se trouvent d'importantes formations d'irréguliers qui sillonnent la région frontalière et qui vont déterminer l'entrée des troupes libanaises en Palestine. En effet, chaque communauté musulmane libanaise a voulu se faire représenter dans la Guerre Sainte qui se déroule au sud du Liban. Le chiite Ahmed Bey EL-ASSAAD a rassemblé et armé des dizaines de coreligionnaires dans un contingent, dont il confie le commandement au capitaine Mohamed ZOGHAIB, détaché par l'armée libanaise et mis à la disposition de EL-ASSAAD, et qui sera tué lors de la bataille de Malikiyé. Une formation sunnite est dirigée par KAWAKJI qui est bientôt promu chef de tous les Moujahidines libanais et syriens, auxquels viennent se joindre des recrues arabes de divers pays voisins. De son quartier général de Aley, dans la montagne libanaise, KAWAKJI lance des ordres, dont l'autorité parvient fort atténuée aux divers meneurs du sud et que chacun interprète à sa façon. Il n'y a pas de véritable coordination entre les multiples groupes de volontaires qui échappent à toute discipline et dont le seul lien d'allégeance est celui qui les relie à leur chef direct lequel ne reconnaît d'autre autorité que la sienne propre. La base de ravitaillement de ces volontaires est située dans la région de Aïtaroun - Bint-Jbeil, à partir de laquelle ils se lancent, en suivant la route de Aïtaroun, Blida et Malikiyé, pour razzier les village et colonies du nord de la Palestine sans distinguer entre Juifs et Arabes. L'armée libanaise qui tient les postes frontaliers se contente de veiller à leur ravitaillement en vivres et à l'acheminement de leur logistique. Aucune aide en armes ou en munitions ne leur est apportée par les troupes libanaises pour la bonne raison que celles-ci leur sont inférieures en effectif et en armement.

Pour que le tableau de la situation soit complet, il nous faut dire que les forces sionistes rassemblent, en Palestine, plusieurs dizaines de milliers d'hommes qui doi-

contre, laisse toujours à désirer, "le légionnaire (ayant) une conception personnelle de la discipline". A côté de la Légion Syrienne, l'armée française, stationnée au Levant, créé d'autres formations militaires auxiliaires. En 1920 et par un arrêté du Haut-Commissariat français, "les Troupes Auxiliaires du Levant" sont formées et constituent ce qui, par la suite, deviendra les armées libanaise et syrienne. Ces troupes ont la même fonction que celle à laquelle était affectée la Légion d'Orient, à savoir le maintien de l'ordre à l'intérieur des Etats du Levant. Mais, contrairement à la Légion qui était amalgamée aux autres unités de l'Armée du Levant, les Troupes Auxiliaires sont affectées à des régions déterminées; ainsi il y a le groupement du Grand-Liban, celui de Damas, celui de Homs... Les recrues autochtones sont encadrées par des gradés, français et indigènes, et peuvent accéder au grade de lieutenant. En 1921, les Français ouvrent à Damas, une Ecole Militaire, afin de préparer les officiers libanais et syriens à prendre le commandement de certaines unités militaires. En 1930, les Troupes Auxiliaires du Levant et les autres formations militaires secondaires fusionnent au sein des "Troupes Spéciales du Levant" lesquelles, six ans plus tard, comprendront 10 bataillons d'infanterie et plusieurs compagnies de transport, de génie...

En 1942, les troupes Spéciales, totalisant plus de 40000 Libanais et Syriens, se battent dans le désert aux côtés des Forces Françaises Libres et participent, à ce titre, à la bataille de Bir Hakeim contre les Forces allemandes de Rommel, après que le bataillon libanais se soit battu à Marjeyoun, au Liban-sud, aux côtés des Vichystes. En juin 1943, les unités libanaises des Troupes Spéciales se séparent des formations syriennes et se reconstituent en une brigade de montagne dont le commandement est confié à l'officier libanais le plus haut en grade, qui appartient à la première promotion de l'Ecole Militaire de Damas, Fouad CHEHAB. En juin 1944, le représentant des Forces Françaises Libres décide de confier la 5ème Brigade de montagne aux autorités libanaises, mais l'accord qu'il conclut avec le chef du gouvernement, Riad SOLH, ne sera exécuté qu'à la fin de la guerre.

En 1945, la nouvelle armée libanaise, qui vient de recevoir son indépendance, garde, à tous les niveaux, l'empreinte des Français. Ses règlements intérieurs, son système de grades, ses tenues et insignes, ses méthodes de formation, son infrastructure matérielle, son armement et jusqu'à sa langue officielle sont français. Ses officiers ont été formés à l'école française et son commandant en chef, Fouad CHEHAB, est un francophile de la première heure. Du fait de la séparation des formations libanaises - à majorité chrétienne - et syriennes - à majorité musulmane, l'armée libanaise est commandée, presque exclusivement, par des officiers chrétiens et druzes. Cette armées est constituée de 3 bataillons de chasseurs aux effectifs squelettiques - 400 hommes chacun, de deux batteries d'artillerie, totalisant 12 canons, une compagnie de transmission, une compagnie de mulets de montagne, une compagnie d'automobiles et un escadron d'auto-blindés. De 1945 à 1948, le général CHEHAB s'attèle méthodiquement à sa réorganisation.

Un 4ème bataillon de chasseurs est créé et les vides sont comblés. Au moment de son entrée en guerre, en 1948, l'armée libanaise totalise près de 2500 hommes,

armées régulières arabes. A l'issue de la conférence, Riad SOLH se contente de lancer aux journalistes, qui l'interrogeaient, que "l'heure n'est plus aux paroles, ni aux déclarations. Je n'ai rien à dire que: ayez confiance et attendez! "Le jour même, l'état d'alerte est décrété sur l'ensemble du territoire libanais et le décret N°11770 confie aux autorités militaires la charge de la défense de la sécurité nationale.

Quelques heures avant la cessation du mandat anglais en Palestine, l'Etat d'Israël est proclamé à Tel-Aviv, et face aux déclarations enthousiasmées des dirigeants du nouvel Etat, des appels à la guerre se font entendre dans les pays arabes avoisinants. Le président libanais, Béchara EL-KHOURY lancera à l'armée qui monte en ligne: "Soldats! l'appel que je vous adresse est un appel au devoir pour l'accomplissement duquel vous vous dépenserez avec la sincérité et le dévouement qui vous distinguent. Nous vous suivrons des yeux et nos cœurs vous accompagnent depuis le moment où vous avez été appelés à collaborer au sauvetage de la Palestine, cette Terre Sainte chère au cœur de chacun de vous et de nous... Il n'est donc plus possible d'éviter un combat dans lequel vous vous appuierez sur Dieu et sur vous-mêmes, accomplissant au mieux votre devoir pour le rétablissement du Droit et de la Justice... Avancer! car le combat est la meilleure issue pour ceux que fortifie la Foi. Et que votre cortège et que les cortèges de vos camarades des Etats arabes soient accompagnés des étendards de la Victoire! Que Dieu vous garde".

Comment se présente donc l'armée libanaise, au moment où le sort du pays lui est confié? Un petit retour en arrière s'impose pour un tracé historique succint. Durant la première guerre mondiale, les forces françaises qui combattent en Orient sont rattachées au corps expéditionnaire britannique. Ce "Détachement Français de Palestine-Syrie" est constitué de troupes françaises et arabes et se divise en plusieurs groupes, afin de ménager les susceptibilités nationales. La "Légion d'Orient" regroupe tous les volontaires libanais, syriens et arméniens qui se battent contre les forces ottomanes aux côtés des puissances alliées. La valeur militaire des légionnaires est toute relative. "En général, les Libanais et les Syriens étaient d'un amour propre très impressionable (sic), énergiques, mais d'une valeur militaire moyenne. Ils n'avaient pas à ce stade, l'idéal national assez ardent pour dissiper les jalousies qui les divisaient et surtout pour faire naître en eux l'esprit guerrier" (1).

En 1919, lorsque le Détachement se transforme en "Armée du Levant", l'enrôlement des Libanais et des Syriens se poursuit, mais les effectifs restent chrétiens dans leur quasi totalité, les Musulmans étant plutôt attirés par l'Armée du Chérif Hussein. Ce n'est qu'après l'éviction de ce dernier que les volontaires musulmans commencent à s'enrôler dans la Légion qui compte, en 1920, près de 5000 hommes. Cette année-là, la France décide de séparer la Légion Arménienne de la Légion Syrienne et confie à cette dernière, qui recrute désormais au Liban et en Syrie, aussi bien des Musulmans que des Chrétiens, un rôle important dans le maintien de l'ordre et de la sécurité dans les régions soumises au Mandat français. Si la valeur combative des troupes syro-libanaises s'est améliorée, leur discipline, par

(1) RIHANA S. : "Histoire de l'Armée Libanaise Contemporaine (1916-1926)" Beyrouth 1984

litique du peuple palestinien. Un accord est conclu entre la Ligue et le Mufti Hajj Amine, aux termes duquel, ce dernier renonce à former un gouvernement palestinien en exil et se déssaisit de la conduite des opérations militaires futures.

En contre-partie, les Arabes de Palestine reçoivent la promesse de pouvoir décider librement de leur sort après la fin du mandat et après la libération complète de leur territoire. En attendant l'arrivée de cette double échéance, les décisions d'ordre militaire seront prises par la Ligue Arabe. Le 13 avril, le Comité Politique de la Ligue est à nouveau réuni, au Caire cette fois et, conscient de la contradiction des intérêts arabes, le roi Farouk lance un avertissement, à peine voilé, aux délégués qu'il accueille: toute occupation de la Palestine par les armées arabes devra être provisoire et l'entrée des troupes dans ce pays ne doit être envisagée que comme une mesure de sauvetage et comme une solution ponctuelle. "Après sa libération, la Palestine devra être rendue à son propre peuple, qui élira le gouvernement de son choix".

Ceci ne suffira pas pour calmer les ardeurs de certains et n'empêchera pas le roi Abdallah de suivre son chemin vers le Royaume-Uni de ses rêves.

Le 26 avril, le campus de l'Université Américaine de Beyrouth, hautement politisé, est en ébullition. Cent étudiants, empêchés de manifester, décident d'entamer une grève ouverte de la faim, afin d'obliger les armées arabes à intervenir en Palestine. Le gouvernement libanais, excédé par les troubles, envisage, à l'instar du gouvernement syrien, de fermer tous les établissements scolaires et universitaires qui se sont transformés en véritables bouillons de révolte. De leur côté, les Kataëb et les Najjadés se mettent en mouvement dans la discipline et le calme, et proposent leur aide au Bureau Permanent de la Palestine pour le soutenir dans son accueil des réfugiés palestiniens. Pierre GEMAYEL, chef du parti Kataëb, met à contribution les "permanences" de son mouvement et mobilise tous les médecins et infirmiers affiliés au Parti.

A Damas, les ministres de la Défense et les chefs d'Etat Major libanais et syrien se réunissent, alors qu'à Amman, les chefs des gouvernements arabes prennent des décisions concrètes relatives à la création d'un Etat-Major commun, au plan d'action des armées arabes et à la date de leur entrée en Palestine. Ces décisions sont gardées secrètes et, par mesure de précaution et afin qu'"aucune information capitale ne filtre aux sionistes", le gouvernement libanais décide d'imposer une stricte censure aux journaux locaux. Désormais, les seules nouvelles publiées sont celles que le gouvernement veut faire parvenir au public et les journaux se couvrent de colonnes blanches, là où la censure a frappé, et de communiqués officiels.

Alors que la Syrie commence à refouler les nouveaux réfugiés palestiniens de son territoire, le Liban ne fait rien pour limiter le flot et maintient sa politique des "portes ouvertes". Timidement, le gouvernement libanais annonce qu'il va recenser tous les Palestiniens en âge de porter les armes afin de les diriger vers les zones de combat. Cette décision n'aura jamais de suites. Le 13 mai, à deux jours de la date officielle de la fin du mandat anglais sur la Palestine, la Commission de la Ligue Arabe tient, à Damas, une ultime réunion concernant l'entrée en Palestine des

La guerre est virtuellement commencée en Palestine avant même le départ du dernier contingent anglais. Ce qui sera "la guerre de l'indépendance" pour les sionistes et "la guerre de la libération" pour les Arabes, est déclenchée dès la décision du partage de la Palestine. Les Arabes commencent par jouer un rôle indirect, passant de l'armement et l'entraînement de volontaires à l'entrée en lice du corps professionnel de la "Légion Arabe" transjordiennne, avant que leurs armées régulières n'interviennent directement en Palestine, le 15 mai 1948. Le Liban remplira la fonction de catalyseur pour les Etats arabes, de lieu de rendez-vous pour leurs dirigeants et de tremplin pour certaines de leurs troupes. Ainsi, le 3 janvier 1948, arrive à Beyrouth Fawzi KAWAKJI qui a été désigné, au Caire, chef de la Révolte Arabe en Palestine, et qui doit conduire les irréguliers arabes au combat. Il se réunit, dans la capitale libanaise, avec un grand nombre d'officiers à la retraite de différentes nationalités arabes, qu'il va tenter de recruter pour l'encadrement des volontaires. A Beyrouth, arrive, aussi, le Mufti de Jérusalem, Hajj Amine, lequel, de retour d'Egypte, décide, à nouveau, de s'établir au Liban. Avant lui, était arrivé le vice-président du "Comité égyptien pour la libération de la Palestine", Saleh HARB Pacha, qui vient suivre de près le mouvement d'enrôlement. Le Liban va servir de base arrière à tous ceux qui voudront prendre part, pour une raison ou pour une autre, à la guerre qui se prépare.

Soucieuse de ne pas perdre les avantages d'une coexistence harmonieuse au sein d'un Etat qui l'a toujours placée sur pied d'égalité avec toutes les autres communautés, la communauté israélite libanaise se devait de rejeter officiellement, la politique sioniste qui entravait ses efforts "assimilassionistes". Aussi bien traités qu'ils l'aient été dans les divers pays arabes, avant la guerre de 1948, les Juifs n'ont nulle part été plus privilégiés qu'au Liban. Et même après la défaite, rien ne changera pour eux, alors qu'ailleurs, au Proche-Orient, ils seront persécutés et leurs biens saisis. Depuis la création du Liban moderne, la communauté juive s'est vu reconnaître les mêmes droits que les quelques 16 autres communautés religieuses. Mais les communiqués nationalistes du Conseil Communal Israélite n'empêchent pas le déroulement de manifestations massives contre la communauté juive de Beyrouth: les marchands de Souk El-Nourieh prennent d'assaut Souk Sursock, fief des commerçants juifs, saccageant indistinctement les devantures et magasins. Après le déploiement des agents de l'ordre, l'agitation anti-juive se poursuit et, malgré l'appel des notables de Beyrouth aux commerçants de Souk Sursouk, les rideaux de fer restent baissés dans ce quartier, de peur d'une nouvelle ruée d'émeutiers. Dans le même temps, des mesures gouvernementales sont prises pour restreindre la libérté de mouvement et de déplacement des Juifs libanais, ce qui poussera Youssef WASTI, président du Conseil Communal Israélite à visiter le 27 janvier, à la tête d'une délégation restreinte, le Président Riad SOLH auquel il soumet une motion de protestation contre la discrimination qui frappe une catégorie des citoyens d'un même pays.

Le 7 février, le Conseil de la Ligue Arabe se réunit au Caire, sous la présidence du chef de la délégation libanaise, Riad SOLH, en présence des représentants de sept gouvernements arabes, et prend une décision qui pèsera lourd sur le destin po-

1948:
Le Liban
et la première guerre Israelo-Arabe

M^e Nasri A. Diab*

Le texte qui suit est extrait d'une étude plus vaste intitulée "Le Liban et la guerre de 1948". L'auteur M. Nasri Antoine Diab exerce le barreau et est chargé d'enseignement du Droit des Affaires à la Faculté de Gestion de l'Université Saint-Joseph de Beyrouth. Dans son étude, l'auteur après avoir brièvement rappelé dans une première partie les éléments constitutifs de la formation de l'Etat Libanais aborde la phase des années 1946 - 1948 sous le titre global du Liban en guerre abordant successivement la montée des périls en 1946, la décision du partage en 1947, la création de l'Etat d'Israël et la guerre en 1948. C'est cette dernière partie que nous avons choisi de publier à l'intention de nos lecteurs tant du fait de l'actualité toujours brûlante du sujet que la présentation des divers paramètres qui ont joué au cours de cette période capitale de l'histoire du Liban.

* Avocat à la cour
Professeur à la Faculté de Gestion-U-S-J.

DANTZIGUIAN

SINCE 1924

Quality first

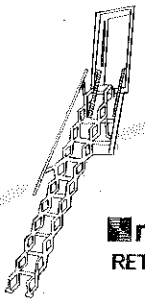

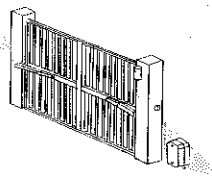

mobirolo
RETRACTABLE
STAIRS

FAAC
GARAGE &
GATE OPERATORS

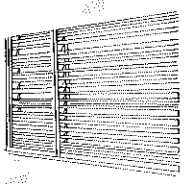

verosol PLEATED CURTAINS
FOR ALL SEASONS

Schenker Storen ALUMINIUM
EXTERNAL BLINDS

besam AUTOMATIC
DOORS

CASMA DOOR CLOSERS
AND ACCESSORIES

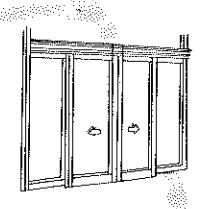

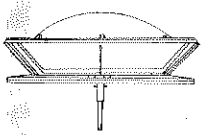

caoduro
SKYLIGHT DOMES

KD

BOXSIO
BULLET PROOF GLASS

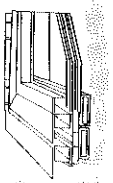

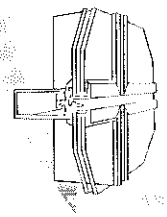

CURTAIN WALLS

...AND ALL ALUMINIUM
& STEEL WORKS.

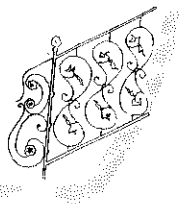

DANTZIGUIAN

Tel.: 391540-1-2 - Fax: 01-390023
Tlx: 22169 DANTZG LE - 44568 WINNER LE
P.O.Box: 55237 Beirut - Lebanon

En dépit des circonstances !

Lorsque parut le premier numéro de "Défense Nationale Libanaise", nous avions prévu que l'accueil du public serait à la mesure de l'effort et de la ferveur qui en ont accompagnés les différentes étapes depuis la phase Préliminaire de cristallisation de l'idée qui a conduit à la publication de cette revue, académique et scientifique pour être la tribune de la pensée libre et libérée; aux contacts avec les penseurs et le choix des divers articles traitant de sujets intéressants tant les intellectuels qu'un large public; au contrôle des éléments techniques pour que cette revue soit à la mesure des espoirs et des ambitions que nous avons tous placé en elle.

Ainsi parut le premier numéro tiré à cinq mille exemplaires que s'arrachèrent les lecteurs en quelques jours épuisant ce premier tirage et exigeant un autre de trois mille exemplaires pour satisfaire tant les abonnés que les lecteurs dans l'attente de leur copie.

La Direction de l'orientation reçut alors des lettres saluant cette nouvelle publication et louant les personnes en charge, assurant qu'elle comblait un grand vide. Certains lecteurs présentaient par ailleurs, diverses propositions quant à la maquette l'impression et le papier... Tout comme d'autres commentaient certaines des idées présentées dans les articles.

Nombre de ces remarques ont été prises en considération dans ce numéro, qui arrive en retard pour des raisons bien connues de tous. Le Comité de Rédaction a tenu toutefois à en assurer la publication pour remplir l'engagement pris et ceci grâce aux efforts de tous pour poursuivre cette entreprise de la pensée nonobstant toutes les difficultés grâce aux encouragements des lecteurs.

Ainsi donc et conformément à la promesse faite, notre revue entend être et demeurer la tribune de la pensée libre et libérée, ouvrant ses pages aux plumes courageuses et objectives pour exprimer leur opinion propre en toute franchise et en toute liberté. Cette option prise par l'institution militaire, entre les problèmes et les soucis actuels liés à l'existence même de la nation, a fait de la revue "Défense Nationale Libanaise" un creuset d'intersection des idées quelles qu'en soient l'appartenance, constituant ainsi peut-être, un pont vers la patrie de nos ambitions.

Lt. Colonel Izzat El -Haddad
Directeur de L'orientation

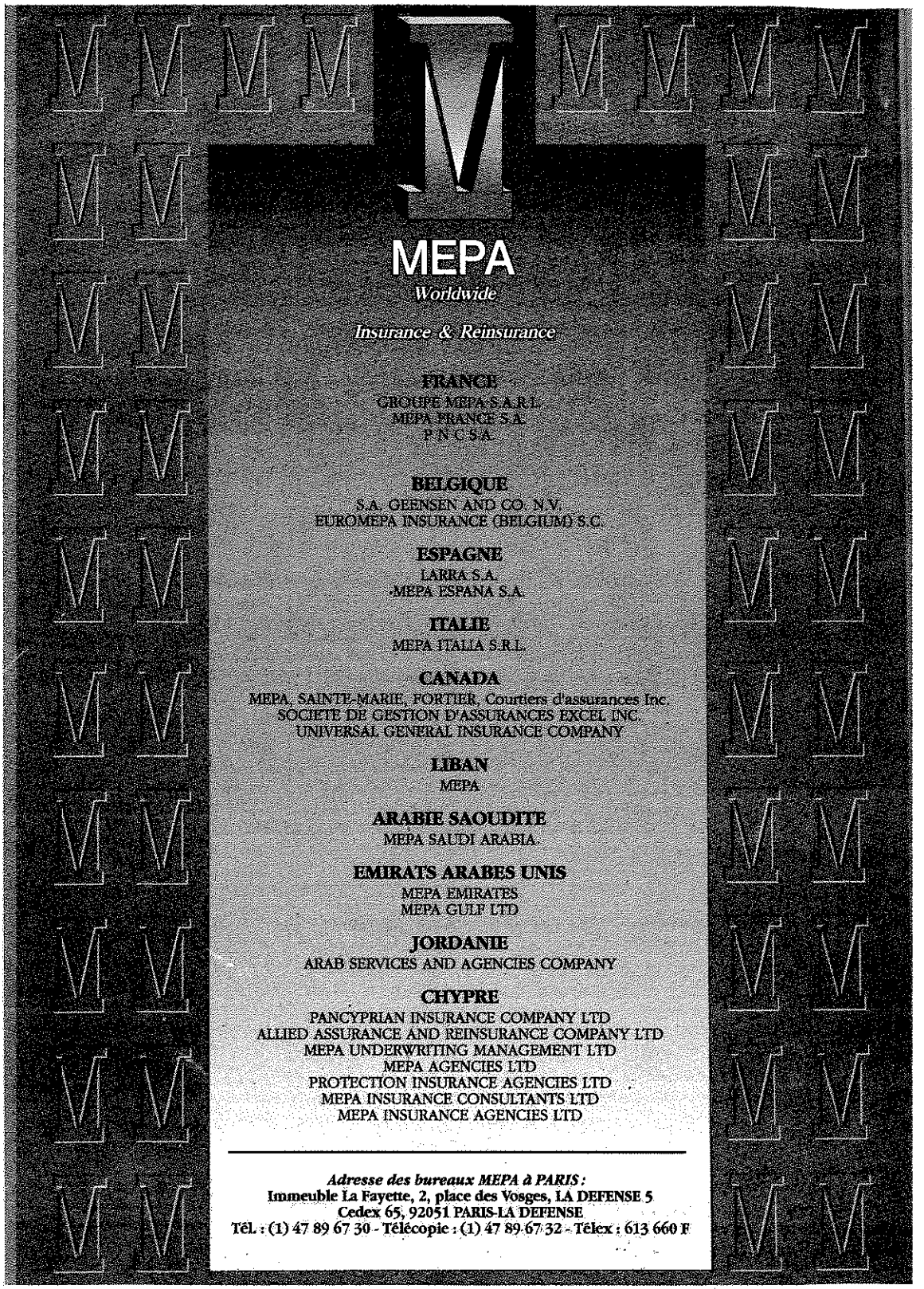

MEPA

Worldwide

Insurance & Reinsurance

FRANCE
GROUPE MEPA S.A.R.L.
MEPA FRANCE S.A.
P.N.C. S.A.

BELGIQUE
S.A. GEENSEN AND CO. N.V.
EUROMEPA INSURANCE (BELGIUM) S.C.

ESPAGNE
LARRA S.A.
MEPA ESPANA S.A.

ITALIE
MEPA ITALIA S.R.L.

CANADA
MEPA, SAINTE-MARIE, FORTIER, Courtiers d'assurances Inc.
SOCIETE DE GESTION D'ASSURANCES EXCEL INC.
UNIVERSAL GENERAL INSURANCE COMPANY

LIBAN
MEPA

ARABIE SAOUDITE
MEPA SAUDI ARABIA

EMIRATS ARABES UNIS
MEPA EMIRATES
MEPA GULF LTD

JORDANIE
ARAB SERVICES AND AGENCIES COMPANY

CHYPRE
PANCYPRIAN INSURANCE COMPANY LTD
ALLIED ASSURANCE AND REINSURANCE COMPANY LTD
MEPA UNDERWRITING MANAGEMENT LTD
MEPA AGENCIES LTD
PROTECTION INSURANCE AGENCIES LTD
MEPA INSURANCE CONSULTANTS LTD
MEPA INSURANCE AGENCIES LTD

Adresse des bureaux MEPA à PARIS :
Immeuble La Fayette, 2, place des Vosges, LA DEFENSE 5
Cedex 65, 92051 PARIS-LA DEFENSE
Tél. : (1) 47 89 67 30 - Télécopie : (1) 47 89 67 32 - Télex : 613 660 F

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO